

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلس
الدراسات
العلمية

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظة الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز أبحاث الرسائل الجامعية
مركز محمد إبراهيم حمدان

إشراف

الدكتور محمد محمد عساف

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة
التربوية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية

نابلس - فلسطين

١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في
محافظة الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين
إعداد الطالب

مراد محمد إبراهيم حمدان

إشراف
جميع الحقوق محفوظة
الدكتور محمد محمود عساف
مركز أبحاث الرسائل الجامعية

توقفت هذه الرسالة بتاريخ: ٢٩ / ١ / ٢٠٠٢ م وأجيزت.

التوقيع
رئيساً.....

ممتحناً خارجياً.....

عضواً.....

عضواً.....

أعضاء لجنة المناقشة
د. عبد محمد عساف

د. عبد الكريم محمود احمد القاسم

د. حسني فهمي محمد المصري

د. نهاية مسعود محمد حور تاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

توطئة

"وقل رب زدني علما"
مكتبة الجامعة الأردنية
صدق الله العظيم
مركز أبحاث الرسائل الجامعية

سورة طه، آية (١١٤)

الإهداء

إلى والدي رمز العطاء الذي بذل الغالي والنفيس في
سبيل تعليمي واخوتي....

إلى أمي نبع العنان والعطف...

إلى زوجتي (إلهام) التي تحملت معي مشاق فترة
دراستي، والتي شجعتني على المضي قدماً في هذا
الاتجاه...

إلى أولادي الأعمام محمد وسارة والذين أرى فيهما
الخير والبركة من رب العالمين..

إلى اخوتي وأخواتي الأعمام على قلبي....

إلى أساتذتي الأفاضل في جامعة النجاح الوطنية

إلى أصدقائي وإخواني...

إلى زملائي في العمل...

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع عسى أن
تنتفع به الأجيال القادمة.

والله ولي التوفيق

الشكر والتقدير

بعد أن أنعم الله علي بإتمام هذه الرسالة لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان إلى الذين وقفوا بجانبني بمساعداتهم، وتوجيهاتهم وأخص بالذكر الدكتور عبد محمد عساف المشرف على هذه الرسالة، والذي قدم لي الدعم والإرشاد والآراء السديدة والتشجيع مما دفع بهذه الرسالة إلى النور وأخرجها إلى قوائم البحث العلمي. وجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور عبد الكريم قاسم، الذي تكبد مشاق السفر بهذه الأوضاع الصعبة والحضور إلى جامعة النجاح الوطنية، من أجل تقييم هذا النهج العلمي والذي وقف معي بجهد المتواصل وأرائه النيرة من مراجعة ومناقشة للرسالة وعلى ما أبداه من ملاحظات قيمة أدت إلى إخراج هذه الرسالة إلى ما هي عليه.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان والتقدير إلى الدكتور حسني فهمي المصري والدكتورة نهاية العورتاني لمناقشة هذا البحث وتقييمه وتقويمه. والشكر والتقدير إلى لجنة المحكمين الذين اهتموا بالاستبانة ودونوا ملاحظاتهم وتوجيهاتهم عليها. كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى مدير دائرة التعليم المهني بوزارة التربية والتعليم المهندس نصر عوض غانم الذي لم يتوان عن تقديم كل ما يلزمني أثناء فترة دراستي.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى المهندس جهاد دريدي على ما بذله من جهد أثناء فترة دراستي من خلال تقديم النصح والإرشاد. والشكر الجزيل إلى زملاء العمل في مدرسة بيت ليد الثانوية للبنين، والذين أمدوني بالدعم والتشجيع لاتجاز هذه الدراسة. والشكر والثناء لزوجتي التي وقفت بجانبني بتشجيعها لي، وتوفير الأجواء المناسبة لكتابة هذه الرسالة.

إلى هؤلاء جميعا أكرر شكري وتقديري

فهرس المحتويات

الصفحة

الموضوع

أ	عنوان الدراسة
ب	قرار لجنة المناقشة
ت	توطئة
ث	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
ح	فهرس المحتويات
ز	فهرس الجداول
س	فهرس الملاحق
ش	ملخص الدراسة
١	الفصل الأول: مشكلة الدراسة وخلفياتها تموزي..محموظة
٢	مقدمة الدراسة
١٠	مشكلة الدراسة
١١	أهداف الدراسة
١٣	أهمية الدراسة
	أسئلة الدراسة
١٤	فرضيات الدراسة
١٥	حدود الدراسة
١٥	تعريف المصطلحات
١٨	الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة
١٩	الإطار النظري
٣٠	الدراسات السابقة
٣٠	الدراسات العربية
٤٣	الدراسات الأجنبية
٥٦	الفصل الثالث: إجراءات الدراسة
٥٧	منهج الدراسة
٥٧	مجتمع الدراسة وعينة الدراسة

٦٠ أداة الدراسة
٦٤	- صدق الأداة
٦٧	- ثبات الأداة
٦٧ متغيرات الدراسة
٦٨ إجراءات الدراسة
٦٩ المعالجات الإحصائية
٧٠ الفصل الرابع: نتائج الدراسة
٧١	- النتائج المتعلقة بالسؤال الأول.....
٨٠	- النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني.....
٨٢	- النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى.....
٨٤	- النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية.....
٨٦	- النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة.....
٩٠	- النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة.....
٩٢	- النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة.....
٩٤	- النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة.....
٩٧	- النتائج المتعلقة بالفرضية السابعة.....
٩٩	- النتائج المتعلقة بالفرضية الثامنة.....
١٠١ الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات
١٠٢	- مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول.....
١٠٣	- مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني.....
١٠٤	- مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى.....
١٠٤	- مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية.....
١٠٥	- مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة.....
١٠٥	- مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة.....
١٠٦	- مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة.....
١٠٦	- مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة.....
١٠٧	- مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية السابعة.....
١٠٨	- مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثامنة.....
١٠٩ التوصيات

مركز أبحاث الرسائل الجامعية
مكتبة الجامعة الأردنية
مخطوطة

١١١	المراجع:
١١٢	- المراجع العربية.....
١١٩	- المراجع الأجنبية.....
١٢٢	ملاحق الدراسة.....
١٤٢	الملخص باللغة الإنجليزية (Abstract).....

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

فهرس الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
١	توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر.	٥٧
٢	توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير موقع المدرسة.	٥٨
٣	توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير مكان سكن المعلم.	٥٨
٤	توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي.	٥٨
٥	توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير مجال التدريس.	٥٩
٦	توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة.	٥٩
٧	توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير الدخل الشهري.	٥٩
٨	توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير تخصص المعلم.	٦٠
٩	ثبات أداة الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا.	٦٧
١٠	المتوسطات الحسابية والنسب المئوية للمشكلات في المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين لمجال مشكلات التمويل. ايداع الرسائل الجامعية	٧٢
١١	المتوسطات الحسابية والنسب المئوية للمشكلات في المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين لمجال مشكلات التنظيم والأنظمة (الإدارة).	٧٣
١٢	المتوسطات الحسابية والنسب المئوية للمشكلات في المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين لمجال مشكلات المناهج.	٧٥
١٣	المتوسطات الحسابية والنسب المئوية للمشكلات في المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين لمجال مشكلات المباني والأجهزة.	٧٦
١٤	المتوسطات الحسابية والنسب المئوية للمشكلات في المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين لمجال مشكلات المعلمين - المدربين.	٧٧

الرقم	الموضوع	الصفحة
١٥	المتوسطات الحسابية والنسب المئوية للمشكلات في المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين لمجال مشكلات الأهالي والطلاب.	٧٨
١٦	الترتيب والمتوسطات الحسابية والنسب المئوية للمجالات والدرجة الكلية عند أفراد عينة الدراسة (ن=١٢٠).	٧٩
١٧	التكرارات والنسب المئوية لأكثر المقترحات التي يراها المعلمون لحل المشكلات في المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين.	٨٠
١٨	المتوسطات الحسابية للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات تبعاً لمتغير العمر.	٨٢
١٩	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات تبعاً لمتغير العمر.	٨٣
٢٠	المتوسطات الحسابية للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات تبعاً لمتغير مكان السكن.	٨٤
٢١	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات تبعاً لمتغير مكان السكن.	٨٥
٢٢	المتوسطات الحسابية للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.	٨٦
٢٣	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.	٨٧
٢٤	نتائج اختبار شفیه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لمجال مشكلات التنظيم والأنظمة (الإدارة) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.	٨٨
٢٥	نتائج اختبار شفیه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لمجال مشكلات المناهج تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.	٨٨
٢٦	نتائج اختبار شفیه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لمجال مشكلات الأهالي والطلاب تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.	٨٩
٢٧	نتائج اختبار شفیه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.	٨٩
٢٨	المتوسطات الحسابية للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات تبعاً لمتغير مجال التدريس.	٩٠

الصفحة	الموضوع	الرقم
٩١	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات تبعا لمتغير مجال التدريس.	٢٩
٩٢	المتوسطات الحسابية للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات تبعا لمتغير سنوات الخبرة.	٣٠
٩٣	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات تبعا لمتغير سنوات الخبرة.	٣١
٩٤	المتوسطات الحسابية للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات تبعا لمتغير الدخل الشهري.	٣٢
٩٥	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات تبعا لمتغير الدخل الشهري.	٣٣
٩٦	نتائج اختبار شفبه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لمجال مشكلات المعلمين / المدرسين تبعا لمتغير الدخل الشهري.	٣٤
٩٧	المتوسطات الحسابية للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات تبعا لمتغير التخصص. مركز ايداع الرسائل الجامعية	٣٥
٩٨	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات تبعا لمتغير التخصص.	٣٦
٩٩	نتائج اختبار شفبه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لمجال الأهالي والطلاب تبعا لمتغير التخصص.	٣٧
١٠٠	نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات تبعا لمتغير موقع المدرسة.	٣٨

فهرس الملاحق

رقم الملحق	موضوع الملحق	الصفحة
١	أسماء المحكمين في أداة الدراسة.	١٢٣
٢	كتاب رسمي من عميد كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية.	١٢٤
٣	كتاب رسمي من وزارة التربية والتعليم.	١٢٥
٤	أداة الدراسة بصورتها الأولية.	١٢٦
٥	أداة الدراسة بصورتها النهائية.	١٣٤

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز أيداع الرسائل الجامعية

ملخص الدراسة

مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من
وجهة نظر المعلمين

إعداد الطالب

مراد محمد دريدي

إشراف

الدكتور عبد محمد عساف

جميع الحقوق محفوظة

هدفت هذه الدراسة التعرف على مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين، إضافة إلى تحديد أثر متغيرات الجنس، والعمر، وموقع المدرسة، وسكن المعلم، والمؤهل العلمي، ومجال التدريس، وسنوات الخبرة، ومستوى الدخل الشهري، وتخصص المعلم على مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين. لتتحقق ذلك أجريت الدراسة على مجتمع الدراسة المكون من (١٦٤) معلماً، وتم إجراء التحليل الإحصائي على (١٢٠) معلماً، وبهذا تصبح الاستبانة التي تم جمعها بمثابة عينة قسدية تمثل ما نسبته (٧٣,٢%) من مجتمع الدراسة الأصلي، وقد تم جمع البيانات باستخدام استبانة مكونة من (٦٢) فقرة موزعة على ستة مجالات لقياس المشكلات المتوافرة وهي: (مجال مشكلات التمويل، ومجال مشكلات التنظيم والأنظمة الإدارية)، ومجال مشكلة المناهج، ومجال مشكلات المباني والأجهزة، ومجال مشكلات المعلمين /المدرسين، ومجال مشكلات الأهالي والطلاب)، وقد وصل الثبات الكلي للأداة باستخدام معادلة كرونباخ الفا إلى (٠,٩٢) وهو معامل عال يفي بأغراض الدراسة، وقد تم معالجة البيانات إحصائياً باستخدام المتوسطات الحسابية والنسب المئوية، واختبار

(ت) لمجموعتين مستقلتين، وتحليل التباين الأحادي، واختبار شففيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن الدرجة الكلية للمشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين كانت كبيرة حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (٧٤,٤%) وكان مجال مشكلات الأهالي والطلاب في المرتبة الأولى للمشكلات المتوافرة حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة لها إلى (٧٤,٤%)، بينما كان مجال مشكلات المناهج في المرتبة الأخيرة حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (٦٥,٤%).

- إن أكثر المقترحات التي يراها المعلمون لحل هذه المشكلات في المدارس الثانوية الصناعية الحكومية كانت توفر رأس المال اللازم لتحديث وصيانة الأجهزة حيث وصلت النسبة إلى (١٦,٧%)، وكانت أقل المقترحات هي تفعيل الأعمال الإنتاجية والخدماتية في المدارس الصناعية حيث وصلت النسبة إلى (١,٦%).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) في مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغيرات العمر، ومكان السكن، ومجال التدريس، وسنوات الخبرة، وموقع المدرسة، بينما كانت الفروق دالة إحصائياً تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، والدخل الشهري، والتخصص، حيث كانت غالبية الفروق بين دبلوم، وبكالوريوس، وماجستير ولصالح ماجستير ضمن متغير المؤهل العلمي.

وفي ضوء أهداف الدراسة ونتائجها أوصى الباحث بعدة توصيات من أهمها:

١- ضرورة تقديم العون المادي للمدارس الصناعية من الجهات الحكومية والشعبية كافة وذلك لكلفة التعليم الصناعي العالية لشراء الآلات والأجهزة والمواد اللازمة إضافة إلى حاجة تلك الأجهزة والآلات للصيانة المستمرة.

٢- ضرورة التنسيق بين الجهات المشرفة على التعليم الصناعي من جهة وبين الجامعات والتعليم العام من جهة أخرى لتحديد شروط القبول والتسجيل ومواصلة الدراسة.

٣- ضرورة الاهتمام بالمناهج بحيث يجب أن تتلاءم ومتطلبات العصر التكنولوجي، ويجب أن تكون أيضا ملائمة لمرحلة البناء في الدولة الفلسطينية.

وهناك عدة اقتراحات منها:

١- ضرورة عقد دورات تثقيفية في مجال التعليم الصناعي لطلبة الصف العاشر الأساسي حتى يدركوا أهمية هذا التعليم في بناء اقتصاد الوطن.

٢- إجراء المزيد من الدراسات المماثلة لهذه الدراسة على فروع التعليم المهني الأخرى: كالفرع التجاري والزراعي.

٣- إجراء دراسة مماثلة لهذه الدراسة في قطاع غزة، لإظهار مشكلات المدارس الثانوية الصناعية في قطاع غزة، ومن ثم إجراء المقارنة بينها وبين نتائج هذه الدراسة.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وخلفيتها

-مقدمة الدراسة

-مشكلة الدراسة

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

-أهداف الدراسة

-أهمية الدراسة

-أسئلة الدراسة

-فرضيات الدراسة

-حدود الدراسة

-تعريف المصطلحات

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وخلفيتها

مقدمة الدراسة:

تتسارع خطى هذا العصر وتتسابق تطوراتهِ وتتوالد جوانب التقدم فيه بشكل انشطاري، حتى غدا استشراف المستقبل والتنبؤ به أمراً مطلوباً، بل شكل علماً بحد ذاته. ذلك هو التحسب للمستقبل (perspective)، ووراء كل ذلك الإنسان بناؤه وإعدادهِ واعتماده أداة للتغيير والتطوير، كما انه الغاية بلا شك، وحينما يتم التحدث عن الإنسان بنائه وإعدادهِ فإنه يعني نظم البناء والإعداد، ولا شك أنها الأنظمة التعليمية على اختلاف أنواعها ومستوياتها، إلى الحد الذي اختلفت فيه النظرة والتوجه نحو الأنظمة من كونها خدمية إلى استثمارية راقية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٩٧).

لذا، فقد اعتبر الإنسان وسيلة التنمية وغايتها، ويعتمد بناء الأمم الحديثة على تطوير الفرد وتنظيم النشاط البشري، لذلك فإن النمو الاجتماعي والاقتصادي السليم للمجتمعات مرهون إلى حد بعيد بفاعلية نظم إعداد القوى العاملة فيها. ومن هنا تنبع مصداقية المقولة "أن التعليم الفني والمهني شرط أساسي للمحافظة على الهيكل المعقد للحضارة المعاصرة وعلى التطوير الاقتصادي والاجتماعي". (المصري، ١٩٩٣).

وكان ميدان التعليم التقني والمهني في الدول المتقدمة من أهم الميادين التي حظيت بالرعاية والمتابعة على مستوى الاهتمام بالانتساب إليها وبناء مناهجهِ وفق متطلباتهِ العملية والتطبيقية وقد ربطه بشكل صحيح بمجالات التنمية وسوق العمل بما يحقق فائدتين في آن واحد، خدمة المجتمع وسوق العمل من جهة، وتوفير فرص سهلة وكافية ومناسبة للمتخرجين فيه من جهة أخرى (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٩٧).

ولأن التنمية الشاملة لأي مجتمع تعتمد اعتماداً كلياً على القوى البشرية، المؤهلة والمدربة، والتي بمقدورها أن تقوم بدور فاعل في القطاعات المختلفة، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود مؤسسات التعليم التقني والمهني، والتي تقوم بتأهيل الكوادر الفنية اللازمة والقادرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة وتكيفها بما يخدم المجتمع ويحقق رفاهيته (شاهين، ١٩٨٧).

ولقد ازدادت أهمية التعليم التقني والمهني في الدول المتقدمة مع تزايد الإقبال على استخدام التكنولوجيا التي شهدت تقدماً مثيراً في هذا العصر، غير أن هذه الأهمية لهذا القطاع التعليمي الحيوي لم تواكبها برمجته مدروسة، وتطوير مخطط يتلاءم ويتناسب معها في الدول العربية وفي الأراضي المحتلة على وجه الخصوص (مسودي والقيق، ١٩٩٠).

ولعل الملاحظ أن التعليم المهني، في المناطق المحتلة لا يحظى بالاهتمام اللازم من قبل المسؤولين (الغرف التجارية، والتربية والتعليم، والتعليم العالي والعمل)، والباحثين الذين يكتبون في مجال التعليم المهني على حد سواء، لذلك شكل طلاب التعليم المهني في الضفة والقطاع نسبة ضئيلة جداً من مجموع طلاب المرحلة الثانوية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، يفتقر التعليم المهني في المناطق المحتلة إلى الدراسات العلمية على الرغم من تعدد مشاكله البحثية، مثل مدى ملاءمة مناهج التدريس لاحتياجات الضفة والقطاع، ومدى استيعاب الخريجين في سوق العمل والعوامل التي تجعل بعض الطلاب يلتحقون بالتعليم المهني والبعض الآخر ينفرون منه، ونظرة المجتمع للتعليم المهني كانت نظرة دونية (الحشوه، ١٩٩٨).

ولعل من أهم المهام التي تواجه التربية، قضية التهام التربية بالتنمية بهدف تلبية متطلبات الأفراد وحاجاتهم وميولهم من جهة، والوفاء بحاجات المجتمع في عالم علمي اللغة تكنولوجيا الاتجاه من جهة أخرى، وهذا يلقي على المدرسة الثانوية الصناعية العربية أعباء جديدة حتى تواكب بمخرجاتها طبيعة التطور التكنولوجي المتسارع، الأمر الذي يتطلب دعم العلاقة بين النظم التعليمية في المدارس والعمل، باعتبار أن هذا الدعم هو الخطوة الأساسية نحو التهام التربية بالتنمية (أبو ناهية، ١٩٩٣).

ويرى الباحث أن التعليم الصناعي له أهمية كبيرة، ليس على الصعيد المحلي فحسب، بل على الصعيدين العربي والدولي، فالاهتمام به يعني الاهتمام بالمشاريع الصناعية والإنمائية التي لها دور كبير في ازدهار اقتصاد المجتمع، لذا فالناظر إلى المجتمعات المتقدمة يرى أن الصناعة فيها ركن أساسي في ازدهار هذه الدول، لذا يجب أن تعاد النظرة من جديد نحو التعليم الصناعي من خلال اهتمام المسؤولين والباحثين لإجراء تقييم شامل على المناهج وتوفير الدعم المادي اللازم للنهوض به من النواحي والمجالات كافة.

ولقد كان التعليم الصناعي جديداً على الناس في فلسطين وما حولها ولا يعرفون عنه إلا القليل، لأنه ما زال يتحرك في نطاق ضيق ومحدود وذلك بالرغم من أن كل فرد مدين لما

تنتج الأيدي العاملة، أو ما تنتجه الآلات التي صنعت هي بدورها بأيدي عمال مهرة (القيق ١٩٧٩).

وللتعرف على تطوير التعليم المهني في المناطق المحتلة، سنعرض خلفية تاريخية تبرز الحاجة الملحة لوجود مثل هذا التعليم حتى دخول السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة.

حتى عام (١٩٤٨) لم تول السلطات الحاكمة في فلسطين أهمية للتعليم المهني، فالتعليم الحكومي فوق الابتدائي، الذي توافر في المدن واقتصر على أبناء العائلات الغنية كان نظريا فقط في الاساس وكان يهدف إلى تأهيل كوادر من الموظفين الإداريين.

لذلك فالمدارس الصناعية الأولى التي أقيمت في العهدين العثماني والبريطاني كانت تحت إشراف مؤسسات خاصة. ففي سنة (١٨٦٠) أقامت دار الأيتام السورية الألمانية مدرسة "سنلر" في القدس، وكانت هذه أول مدرسة صناعية في فلسطين، وكان هدفها إيواء الطلاب الأيتام السوريين، الذين تيموا جميع الأحداث الدائمة التي أجرت في سوريا في ذلك الحين، وتدريب هؤلاء على المهن المختلفة ليقوموا بكتسب عيشهم بأيديهم. وبعد ذلك بثلاث سنوات (١٨٦٣) تم إنشاء مدرسة (السالزيان) الصناعية في بيت لحم وفي سنة (١٩٢٢) تأسست دار الأيتام الإسلامية الصناعية في القدس، تحت إشراف المجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين، وكان هدفها أيضا تدريب الطلاب الأيتام مهنيًا ليمكنوا من الاعتماد على أنفسهم وكسب عيشهم بكرامة.

لقد شكلت هذه المراكز الخاصة بدايات التعليم الصناعي في فلسطين ودربت طلابها، الذين كانوا على الأغلب من الأيتام والفقراء على بعض المهن، مثل التجارة والحدادة والخياطة والطباعة. أما الاهتمام الحكومي بالتعليم الصناعي فقد بدأ فقط في أواخر الثلاثينيات عندما تأسست المدرسة الصناعية الحكومية في حيفا.

وبعد عام (١٩٤٨)، واحتلال إسرائيل لجزء كبير من فلسطين، استمر اهتمام المؤسسات الخاصة، المحلية والأجنبية، بالتدريب المهني في الضفة الغربية التي ضمت فيما بعد إلى الأردن وقطاع غزة الذي وضع تحت الإدارة المصرية. وهكذا قام الاتحاد اللوثيري العالمي سنة (١٩٥٠) بتأسيس مركز تدريب مهني في القدس، وفي نفس الفترة بدأت جمعية المشروع الإنشائي العربي في أريحا تقدم التدريب المهني أيضا. وكانت هذه المراكز تقبل الطلاب من مستويات تعليمية مختلفة، وكان يغلب على طلابها صفة اليتيم والفقير والتشرد.

أما الدور الأهم في تطوير التعليم المهني في هذه الفترة فقد قامت به وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين، التي أنشأت مراكز للتدريب المهني في مستوى مرحلة التعليم الثانوي، أحدهما في قلنديا سنة (١٩٥٣) والآخر في غزة سنة (١٩٥٤). وقد أنشئ هذان المركزان لتأهيل أبناء اللاجئين مهنيا بحيث يتمكنوا من إعالة أنفسهم واسرهم بكرامة.

إضافة إلى المؤسسات الخاصة ووكالة الغوث، فقد دخل في الستينيات عامل جديد على التعليم الصناعي. فقد بدأت وزارة التربية والتعليم الأردنية تهتم بالتعليم الصناعي فأنشأت عددا من المدارس الصناعية في المملكة، من ضمنها المدرسة الثانوية الصناعية في نابلس سنة (١٩٦٢). ثم ألحقتها دار اليتيم العربي، وهي مؤسسة خاصة، فأنشأت المدرسة الصناعية الثانوية في القدس سنة (١٩٦٥). وكذلك أنشأت وزارة التربية والتعليم الأردنية مراكز للنشاط الصناعي في (٢٣) مدرسة إعدادية في الضفة الغربية بحيث يتدرب الطلاب في هذه المدارس ثلاث حصص أسبوعيا على أعمال يدوية في الحدادة والنجارة وأحيانا على الكهرباء البسيطة، وكان الهدف من هذه المراكز هو توليد حب العمل اليدوي لدى الطلبة وتشجيعهم على ممارسته دونما خجل، وإعطاء الطلبة فكرة أولية عن التعليم الصناعي، قد تؤدي إلى ان يتجه بعضهم إلى الالتحاق بالمدارس الصناعية بعد إنهائه المرحلة الإعدادية.

بعد حرب (١٩٦٧) واحتلال إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة قامت سلطات الاحتلال بإنشاء مراكز التدريب المهني في الضفة والقطاع، تعقد فيها دورات مهنية تمتد غالبا بين (٣-١٢) شهرا، وتقبل الطلاب في هذه المراكز بغض النظر عن أعمارهم ومستوياتهم العلمية. أما المهن التي شملتها هذه الدورات فأهمها البناء و(الطوبار) والتبليط والقصارة والخراطة والحدادة والنجارة والكهرباء والخياطة ودهان السيارات وتجليسها، حيث أن السلطات الإسرائيلية قد هدفت في الأساس من وراء إنشاء هذه المراكز إلى تلبية حاجة الاقتصاد الإسرائيلي لعمال عرب نصف مهرة وخاصة في فرعي البناء والصناعة بحيث يتركز اغلب عمال الضفة والقطاع العاملين في إسرائيل. كذلك فقد أنشأت السلطات الإسرائيلية ثلاث مدارس صناعية ثانوية. ففي سنة ١٩٧٣ أقامت سلطات الحكم العسكري مدرسة دير دبان الثانوية الصناعية في رام الله. وفي نفس الفترة أقامت بلدية القدس، بالتعاون مع وزارة العمل الإسرائيلية ومؤسسة "أورط" للتعليم الصناعي، مدرسة عبد الله بن الحسين الثانوية الصناعية في القدس. وأخيرا، في سنة (١٩٧٦) أقامت سلطات الحكم العسكري المدرسة الصناعية الثانوية في طولكرم وهكذا، ومع تحويل المشروع الإنشائي العربي في أريحا إلى مدرسة صناعية ثانوية في

سنة (١٩٨٥) يتواجد اليوم في الضفة الغربية ثمانى مدارس صناعية، بعضها حكومية والبعض الآخر خاصة (الحشوه، ١٩٩٨).

ومع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وبناء المؤسسات والحاجة الملحة للخبرات الفنية والمهنية في المجالات المختلفة والتي بدأت واضحة للجميع، فإن موضوع التعليم المهني في فلسطين يطرح نفسه وبشدة مرة أخرى، إذ أن التعليم المهني ما زال يحتل مكانة هامشية جداً منذ بدء التعليم الرسمي في فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر ومروراً بفترة الانتداب البريطاني وحتى الوقت الحاضر، والسؤال الذي يثار في هذه المرحلة، ما هي التخصصات المطلوبة، التي يمكن ان تلبي حاجات المجتمع الفلسطيني وتطوره المتوقع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ؟ (الشخشير، ١٩٩٨).

ويرى النيرب (١٩٩٨) أن الاهتمام بالتعليم التقني والمهني في المجتمع الفلسطيني بدأ في التسعينات من خلال عقد المؤتمرات التربوية وورشات العمل والندوات والدراسات المسحية والتي شملت هذا الموضوع وذلك للتعريف على واقع التعليم التقني وأهدافه ومنهاجه ومحتواه، وإعداد معلميه ومؤسساته والمشاكل التي تعترضه واتجاهاته، وتطويره ورفع مكانته بين مستويات التعليم الأخرى.

ولقد أخذت السلطة الوطنية الفلسطينية تولى أهمية كبيرة لتطوير التعليم والتدريب المهني والتقني، وجعلته أولوية من أولويات التطوير والتنمية في فلسطين، حيث قامت بوضع خطة عاجلة من أجل النهوض والعمل على رفع مكانته في المجتمع، فقامت الوزارات المعنية وهي التربية والتعليم ممثلة بالمدارس المهنية ووزارة التعليم العالي ممثلة بالمعاهد التقنية، ووزارة العمل ممثلة بمراكز التدريب المهني والتقني في فلسطين وتشرف عليها هذه الوزارات وتحدثت عن وضع خطة شاملة تهدف إلى تسريع النهوض بهذه المدارس، والمعاهد، ومراكز التدريب المهني، لأن المجتمع بحاجة إلى كوادر تعمل على رفع مستوى الصناعة فيه. فوضعت الوزارات الثلاثة خطة مرسومة عرفت باستراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين وتشرف عليها هذه الوزارات وتحدثت فيها عن واقع نظام التعليم والتدريب المهني والتقني ومشاكل التعليم والتدريب المهني والتقني إلى غير ذلك من المجالات كما بدأت بإرسال الكوادر إلى الخارج من أجل أن يتعرفوا إلى خبرات الآخرين في هذا المجال، واستقدموا الخبراء والفنيين الأجانب لتدريب الطواقم العاملة في هذه الوزارات، كما قاموا بدعم المؤسسات العاملة

في هذه الوزارات وذلك إما ماديا أو بتقديم المشاريع الإنمائية وتجهيز المختبرات من اجل ان يتدرب الطلاب فيها وذلك لتفي بحاجة السوق المحلي (خطة التعليم الفلسطيني، ١٩٩٩).

ولقد ذكر أبو ناهية (١٩٩٣) في المؤتمر التربوي الأول الذي عقد في جامعة الأزهر بغزة أن فلسفة التعليم المهني والتقني وأهدافه لا بد أن تقوم على الإسهام في تنمية المجتمع الفلسطيني وتلبية بعض احتياجاته ومتطلباته، ورفعته بالكفاءات والمهارات، القادرة على الإنتاج والعطاء، وذلك من خلال العمل على توفير البيئة الدراسية التعليمية ووضع افضل الخطط والبرامج والمناهج الدراسية، وتطوير هذه البرامج، وتجديدها باستمرار مع توفير الأطر والكوادر البشرية العلمية المتخصصة لعمليات التدريب والتدريس، كما تسعى إلى توفير الخبرات العلمية التطبيقية التكنولوجية للطلبة، وتهيئة فرص التدريب والتعليم أمام الأجيال المتلاحقة، وإعدادها إعدادا علميا وعمليا جيدا وفق أحدث الأساليب العلمية المعاصرة مهنيا وأكاديميا.

ولعل الخبرة الفنية والتقديم التقني ضروريان لمواكبة التقدم الذي يحدث في مجالات الإنتاج والتي تمكن من خلال استيراد التكنولوجيا ونقلها زيادة الطاقة الإنتاجية، إلا ان (إسرائيل) كانت تضع الحواجز والمعوقات لكي تمنع استيراد تلك التكنولوجيا، هذا بالإضافة إلى النقص الواضح في مجالات الخبرة الفنية ونقص مؤسسات التعليم التقني والمهني فقد عرقلت إسرائيل إنشاء تلك المؤسسات والمدارس والمعاهد المتخصصة التي كان يمكن الاعتماد عليها في تخريج العمالة المدربة اللازمة لمواكبة التقدم المهني والتقني لتطوير القطاع الصناعي والإنتاجي (أبو ظريفه، ١٩٩٥).

وكانت زيادة أعداد الخريجين الأكاديميين في المجتمع الفلسطيني وقلة أعداد المهنيين من الفنيين المهرة وحث الجامعات بأن تقوم بدور ريادي في توسع التعليم المهني والتقني من خلال فتح كليات مجتمع مهنية متميزة تابعة للجامعة وتستطيع الجامعة من خلال ذلك الارتقاء بمكانة المجال المهني العلمية والمجتمعية وتقليل الهوة بين التعليم المهني والأكاديمي خاصة إذا كان داخل الجامعة الواحدة وذلك عن طريق جعل التخصصات المهنية في مجالات دراسية متقدمة يستوجب النجاح فيها تلازم المعرفة التقنية مع الخبرة العملية وبالتالي يصبح التعليم المهني مجال تعليم وتثقيف وتوعية (الجرباوي، ١٩٨٦).

لذا يرى الباحث انه من الضروري ان يكون هناك كليات تقنية تابعة للجامعات الفلسطينية، بحيث يتقدم لها الطلاب الناجحون من امتحان الثانوية العامة للفرع الصناعي، وذلك

من اجل النهوض بالمجتمع، ولقد خطت جامعة النجاح الوطنية خطوة رائدة بحيث أنشأت كلية تقنية وهي كلية هشام الحجاوي التي اشتملت على التخصصات الفنية كافة والتي تلبي حاجة المجتمع المحلي. ويتقدم لها الطلاب الناجحون والمتفوقون فقط من الفرعين العلمي والصناعي. ويرى النيرب (١٩٩٨) أن عدم توجه الطلاب للتعليم التقني والمهني ونظرة الأهالي الدونية لهذا التعليم وشكوى المعلمين من مناهج التعليم التقني وقدم محتواه، يزول إذا تمت العملية التعليمية في مؤسسات تعليم عليا كالجامعات مما يرفع من مستوى التعليم التقني لدى المجتمع ويزيد الثقة به.

ولعل من أهم الخطوات التي يجب ان يقدم عليها مسئولوا التعليم التقني ابتداء من الفترة الانتقالية هي إدخال الخط المهني والتقني إلى جانب الخط الأكاديمي في المدارس الإعدادية والثانوية وإقامة معاهد التدريب المهني والتقني التي تلبي احتياجات المجتمع الفلسطيني من البرامج الصناعية والخدمات المتخصصة. (الشوا، ١٩٩٤).

جميع الحقوق محفوظة

ومن وجهة نظر (أبو جراد، ١٩٩٤-١٩٩٤) فإن المشكلة الرئيسة في إنجاح التعليم التقني تكمن في ربط النظرية بالتطبيق العملي وملاءمة ذلك مع احتياجات المجتمع.

ولقد عانى نظام التدريب المهني والتقني من واقع فرض عليه إذ كان نظاما موجهها لخدمة أسواق خارجية واحتياجاتها وخاصة السوق الإسرائيلية وبعض الأسواق العربية، فالمهمة الآن هي خلق نظام يستجيب لمتطلبات التنمية الفلسطينية ويتفاعل مع الاقتصاد المحلي بحيث يشكل واقعا مميزا في مرحلة البناء الوطني وموجهها لتطوير برامج التدريب المهني والتقني (عبد الشافي، ١٩٩٤).

فالتركة التعليمية التي ورثتها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، تحتاج إلى جهد ودعم كبيرين من أجل إعادة البناء وعمل التطوير اللازم لمختلف مراحل التعليم، وبصفة خاصة التعليم المهني والتقني الذي يهدف إلى إعداد أطر تقنية بين الأخصائيين الجامعيين والعمال المهرة في هرم القوى العاملة (أبو جراد، ١٩٩٤-أ).

ويرى النيرب (١٩٩٨) ان مسؤولية المعاهد المهنية والتقنية ليست محدودة، وانما هي مسؤولية كبيرة متعددة الأوجه والمجالات وذات طبيعة متغيرة، مما يجعل من الضروري دراستها باستمرار، والتعرف على المتغيرات التي تطرأ على هذا المجال كافة للوقوف على

واقعه ومكوناته والتعرف إلى مشاكله وعقباته والعمل بكل جد لدفعه إلى الأمام حتى يرقى إلى أعلى المستويات .

ويرى الباحث أن أهم المشكلات التي تواجه المعلمين في المدارس الصناعية هو عدم تقبل الكثير من الطلاب لهذا النوع من التعليم، مدعين بأن الضفة الغربية ليست ذاك المكان الذي سيزولون فيه أعمالهم بعد تخرجهم في تلك المدارس وذلك لأسباب منها:

- ١- صغر حجم المرافق الصناعية مما يجعل عملية إضافة أو إلغاء أي من المرافق عملية سهلة.

- ٢- عدم الاستقرار الاقتصادي المحلي في الضفة الغربية.

- ٣- ضعف راس المال الصناعي المحلي.

- ٤- ضعف الاستثمارات الصناعية العربية في الضفة الغربية.

وعليه فإن الأسباب الكامنة وراء ضعف فاعلية هذا النظام من التعليم، أنه يعاني من مشاكل كثيرة ومنها: عدم تمكنه من الحفاظ على الطلبة إلا الضعفاء أكاديميا، حيث وجد أن نسبة التحاق الطلبة في هذا النوع من التعليم صغيرة جدا بالمقارنة مع نسبة عدد الطلبة الذين يلتحقون في مؤسسات التعليم الأكاديمي الجامعي، كما يعاني النظام أيضا من ضعف إمكانياته في توفير المرافق والمعدات والأجهزة والمختبرات المناسبة للتعليم والتدريب المهني. أما المناهج التي يستخدمها المعلمون أو المدارس أو المراكز المهنية فهي قديمة جدا وبالية، ولا تفي الحد الأدنى لما توصلت إليه المعرفة. كما وتفنقر مؤسساته إلى توفير خدمات أساسية للطلبة في مجال الإرشاد المهني، وعليه فلا بد من اخذ جميع هذه الأمور بعين الاعتبار إذا أريد رسم سياسات ووضع خطط وبرامج قادرة على إصلاح وتنمية هذا القطاع من التعليم، وتجعله مؤهلا لأن يقوم بدوره الصحيح، ويسهم إسهاما فعليا في تنمية الكوادر البشرية وتنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا (أبو نحل، ١٩٩٦).

ومن هنا يمكن القول أن التعليم المهني والتقني ما زال في حالة التطور والبناء، لأن السلطة الوطنية الفلسطينية ما زالت فتية وتحتاج إلى من يساعدها والأخذ بيدها من أجل تطوير مؤسساتها المهنية والتقنية، للنهوض بالمجتمع.

وفي ضوء ما سبق عرضه وانطلاقا من كل هذه المرتكزات فقد جاءت هذه الدراسة لتبين أهمية التعليم المهني. ومدى الحاجة الماسة إلى تطويره، والتعرف إلى مشاكله، وكيفية حل هذه المشاكل، وتعريف المجتمع المحلي (الأهالي والطلاب) بأهمية هذا التعليم لأن المجتمع في

مرحلة نمو وبناء، فالمجتمع بحاجة إلى فنيين ومهنيين مهرة قادرين على التطوير والبناء في مجالات كثيرة ومتعددة يحتاجها الوطن.

مشكلة الدراسة:

يعاني المجتمع الفلسطيني من نقص كبير في كثير من المجالات وعلى رأسها، المجال التربوي، ولا سيما مجال التعليم المهني والتقني، واهم فروع التعليم الصناعي. ويفتقر هذا التعليم إلى الأسس والمبادئ التي يقوم عليها، وإلى التخطيط المحكم الذي يمكن ان يتم من خلاله ما هدمه الاحتلال، حيث ان مشكلة هذا القطاع التعليمي الأولى في الأراضي المحتلة، هي في وجود الاحتلال ذاته، فضلا عن ممارسته ضد حق أبناء الشعب الفلسطيني في التعليم والتعلم والتي غدت أشكالها وأنماطها المتعددة معروفة لدى كل شخص فهو أيضا يحول دون إحداث أي تطور تكنولوجي يستوعب مخرجات هذا القطاع التعليمي مما يؤدي إلى عزوف الطلبة المتفوقين عن الالتحاق بهذا القطاع التعليمي الغامض مستقبلا (مسودي، والقيق، ١٩٩٠).

جميع الحقوق محفوظة

فالباحث يرى ان التعليم يعاني من نقص كبير في الخبرات سواء أكانت على مستوى الخبراء (المهندسين)، أم الفنيين وهناك نقص كبير في الأخصائيات التكنولوجية، والمختبرات النموذجية سواء أكان على مستوى المدارس الصناعية، أم المعاهد التقنية أو مراكز التدريب المهني (خطة التعليم الفلسطيني، ١٩٩٩).

ويرى الباحث أيضا، أن قلة الدراسات الباحثة في مجال التعليم التقني والمهني لا تعطي المجتمع المحلي فكرة عامة وشاملة. عن أهميته واتجاهاته ومتطلباته هذا بالإضافة إلى ان المؤسسات العليا (الجامعات) غير معنية بتطوير هذا القطاع التعليمي، ولو كان هناك تفكير جدي في تطوير نظام التعليم المهني فإنه مقتصر على وزارة التربية والتعليم الفلسطينية من خلال وضع الخطط المستقبلية لهذا التعليم، وتقديم جميع التسهيلات للنهوض به.

في ضوء ما سبق تظهر مشكلة الدراسة لدى الباحث وبالتحديد يمكن إيجازها بالإجابة عن السؤال التالي:

ما مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين، وما تأثير بعض المتغيرات الديموغرافية (الجنس، والعمر، وموقع المدرسة، وسكن المعلم، والمؤهل العلمي، ومجال التدريس، وسنوات الخبرة، مستوى والدخل الشهري، وتخصص المعلم) في حل هذه المشكلات؟

ومن أجل التعرف إلى وجهة نظر المعلمين في حل هذه المشكلات وتقييمها وتحديد لها فقد طرح السؤال التالي على معلمي المدارس الثانوية الصناعية الحكومية (ما المقترحات التي تراها مناسبة حسب تخصصك لحل هذه المشكلات؟).

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى:

- 1- تحديد درجة مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين .
- 2- تحديد تأثير كل من (الجنس، والعمر، وموقع المدرسة، وسكن المعلم، والمؤهل العلمي، ومجال التدريس، وسنوات الخبرة، ومستوى الدخل الشهري، وتخصص المعلم). على تقييم مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين .

3- تحديد أهم المقترحات التي يمكن أن تكون حلولاً لهذه المشكلات من وجهة نظر المعلمين

العاملين في تلك المدارس
مركز أيداع الرسائل الجامعية
الجامعة الأردنية

أهمية الدراسة:

مع تزايد الإيمان بالدور الكبير الذي يقوم به التعليم التقني والمهني في بناء المجتمعات الحديثة، فقد تزايد الاهتمام به. وان استقرت الدول المتقدمة في هذا الأمر بعد ان بنت قواعد أساسية فيه مستنده إلى جوانب التطوير الدائم والمستمر المعتمد على تقويم المعطيات، فان البلاد العربية، تتوجه بخطاها نحو بناء هذا النوع من التعليم، بعد الإدراك بان " تحقيق التنمية العربية" يتطلب تنمية الموارد البشرية المهنية والتقنية، القدرة على التعامل مع المستجدات العلمية والتكنولوجية المعاصرة واستخدامها واستثمارها للارتقاء بمستوى العمل والإنتاج (العاني، وسعد الله، ١٩٨٦).

وان الإيمان بهذه الحقيقة كان وراء تزايد اهتمام البلدان العربية بتطوير التعليم التقني والمهني منذ عقد السبعينيات، خاصة بعد ارتفاع وتائر التنمية التي شهدتها بعض الدول العربية وبرز حاجة متصاعدة لرفع المشاريع التنموية بالأطر المهنية والتقنية المؤهلة والحد من الاعتماد على العمالة الفنية الوافدة، وقد استندت توجهات التوسع بالتعليم التقني والمهني في الوطن العربي إلى ثلاثة جوانب رئيسية:

الأول: تجاوز القصور التاريخي في أنظمة التربية والتعليم وتعذر تفاعلها مع الاحتياجات التنموية.

الثاني: الضروريات الديموغرافية والاقتصادية التي تؤكد رفع المستوى التعليمي والمهني للسكان.

الثالث: التوجهات التكنولوجية ومستلزماتها في مجال التنمية البشرية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٩٧).

من هنا يتبين التعليم المهني والتقني يحظى حالياً بالعناية والاهتمام في كل المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، واصبح النهوض بهذا النوع من التعليم سمة مميزة للتطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي تشهده تلك المجتمعات.

وتعكس أهمية الدراسة الحالية من تزايد الاهتمام بالتعليم التقني وبالذات التعليم الصناعي باعتباره أساساً في التنمية البشرية، وما تعلقه عليه من آمال وطموحات في ترسيخ أسس الدولة الفلسطينية المستقلة (النيرب، ١٩٩٨).

لذا رأى الباحث أهمية كبيرة في توثيق التعليم الصناعي والتعرف إلى مشاكله في مجتمعنا لان الدراسات حول هذا الموضوع هان الشق قليلة جداً، ونحن بحاجة ماسة لمثل هذه الدراسات التي تعطي فكرة عن التعليم الصناعي وأهميته في تطور المجتمع.

وتبرز أهمية الدراسة في النقاط التالية:

١- التعرف إلى أهم المشاكل التي تعاني منها المدارس الصناعية، ثم وضع الحلول المناسبة لها.

٢- تنفيذ هذه الدراسة وزارة التربية والتعليم الفلسطينية لأنها المشرفة الرئيسية على هذه المدارس، من اجل الاهتمام بتطويرها في جميع النواحي والمجالات.

٣- تعريف المجتمع المحلي بأهمية الدراسة عن طريق عقد الندوات والمحاضرات من اجل تشجيع أولياء أمور الطلبة ولتحفيز أبنائهم للالتحاق بهذه المدارس من خلال نشر التوعية في الصحف والمجلات والمقابلات.

٤- تقدم هذه الدراسة، العون والمساعدة لكل من لهم القدرة على تنمية المجتمع المحلي أمثال المدارس الصناعية والكليات التقنية وذلك من خلال تزويده بالفنيين المهرة الذين يرتقون بالصناعات الوطنية.

٥- تعطي الدراسة المدارس غير الحكومية العاملة في مجال التعليم الصناعي فكرة عن أهم المشكلات التي تعاني منها المدارس الصناعية الحكومية، حتى تحاول ان تتجنبها في مدارسها.

- ٦- تفيد من هذه الدراسة المدارس التي تمت عليها الدراسة لتقييم ذاتها وإجراء التعديل اللازم لتطوير خدماتها وعاملاتها وبرامجها ومناهجها خلال الفترة القادمة.
- ٧- صممت أداة الدراسة لدراسة المشاكل التي تعاني منها المدارس الصناعية الحكومية من وجهة نظر المعلمين، مما يفيد الباحثين الآخرين في استكمال الأبحاث المشابهة.

أسئلة الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ١- ما درجة مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية كما يدركها المعلمون ؟
- ٢- ما المقترحات لحل هذه المشكلات من وجهة نظر المعلمين العاملين في تلك المدارس؟
- ٣- هل تختلف مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين باختلاف متغير العمر (أقل من ٣٠ سنة، ٣٠ إلى ٤٠ سنة، ٤٠ سنة فما فوق)؟
- ٤- هل تختلف مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين باختلاف متغير سكن المعلم (مدينة، قرية، مخيم)؟
- ٥- هل تختلف مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين باختلاف متغير المؤهل العلمي (دبلوم، بكالوريوس، ماجستير)؟
- ٦- هل تختلف مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين باختلاف مجال التدريس (نظري، عملي، نظري/ عملي)؟
- ٧- هل تختلف مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين باختلاف متغير سنوات الخبرة (أقل من ٥، من ٥ إلى أقل من ١٠، ١٠ فما فوق)؟
- ٨- هل تختلف مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين باختلاف متغير مستوى الدخل الشهري (١-٢٩٩ دينار، ٣٠٠-٤٩٩ دينار، ٥٠٠ فما فوق دينار)؟
- ٩- هل تختلف مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين باختلاف متغير تخصص المعلم (هندسة، أكاديمي، فني مشاغل)؟

١٠- هل تختلف مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين باختلاف متغير موقع المدرسة (مدينة، قرية، مخيم)؟

فرضيات الدراسة:

٥٦٣٧٨٦

سعت الدراسة إلى فحص الفرضيات الصفرية التالية:

١- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) بين معدل استجابة المعلمين في تقييم مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية تعزى لمتغير عمر المعلم.

٢- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) بين معدل استجابة المعلمين في تقييم مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية تعزى لمتغير سكن المعلم.

٣- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) بين معدل استجابة المعلمين في تقييم مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي. جميع الحقوق محفوظة

٤- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) بين معدل استجابة المعلمين في تقييم مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية تعزى لمتغير مجال التدريس.

٥- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) بين معدل استجابة المعلمين في تقييم مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات خبرة المعلم.

٦- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) بين معدل استجابة المعلمين في تقييم مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية تعزى لمتغير مستوى الدخل الشهري للمعلم.

٧- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) بين معدل استجابة المعلمين بين متوسط استجابة المعلمين في تقييم مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية تعزى لمتغير مستوى تخصص المعلم.

٨- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) بين معدل استجابة المعلمين في تقييم مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية تعزى لمتغير موقع المدرسة.

حدود الدراسة:

تحدد الدراسة بالحدود التالية:

- ١- الحدود الزمانية: خلال العام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١م.
- ٢- الحدود المكانية: سنتناول هذه الدراسة مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين.
- ٣- الحدود البشرية: تم اجراء هذه الدراسة على معلمي التعليم الصناعي الموجودين في المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية في فلسطين.
- ٤- الحدود النوعية: سنتناول هذه الدراسة المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين وهذه المدارس هي:

- مدرسة طولكرم الثانوية الصناعية.
- مدرسة نابلس الثانوية الصناعية.
- مدرسة سيلة الظهر الثانوية الصناعية / مديرية قباطية، جنين.

- مدرسة دير دبلان الثانوية الصناعية / رجم الله.
 - مدرسة الخليل الثانوية الصناعية الأردنية
- مركز ايداع الرسائل الجامعية

تعريف المصطلحات :

التعليم المهني:

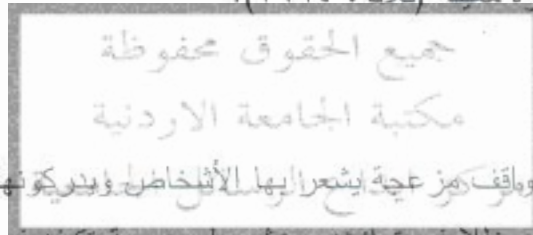
هو ذلك النوع من التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي والتوجيه السلوكي واكتساب المهارات والمقدرة المهنية، الذي تقوم به مؤسسات نظامية بمستوى الدراسة الثانوية لغرض إعداد عمال ماهرين في مختلف المجالات والتخصصات المهنية، بما يجعلهم قادرين على تنفيذ المهام التي توكل إليهم، والمساهمة في الإنتاج الفردي والجماعي، ويكونون حلقة وصل بين الأطر التقنية (خريجو معاهد التعليم التقني) والعمال غير الماهرين. ويستغرق الإعداد في مثل هذا النوع من التعليم مدة ثلاث سنوات عادة ويكون بعد مرحلة التعليم الأساسي وللصفات العمرية التي بلغت خمس عشرة سنة فأكثر، وهنا قاسم مشترك يربط بين التعليم المهني والتعليم الفني ويستخدم المسميات على نحو تبادلي لتقديم نفس البرامج والخبرات التعليمية والمهارات الفنية (عبد الوهاب وسعيد، ١٩٨٥).

التعليم الفني :

هو ذلك النوع من التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي والتوجيه السلوكي بالإضافة إلى إكساب المهارات اليدوية والمقدرة التقنية الذي تقوم به مؤسسات تعليمية نظامية لمدة لا تقل عن سنتين لإعداد قوى عاملة متخصصة، تقع عليها مسئولية التشغيل والإنتاج وتكون حلقة وصل بين المخططين والاختصاصيين من خريجي الجامعات من جهة والعمال الماهرين من جهة أخرى، ولها القدرة على ترجمة الخطط الإنتاجية والعمل على تنفيذها مع الأيدي العاملة الماهرة (عبد الوهاب وسعيد، ١٩٨٥).

التدريب المهني:

هو ذلك النشاط المتمم بالصيغة العملية لإكساب المتدرب مهارات محددة في عملية من عمليات الإنتاج أو التشغيل أو الصيانة أو الإدارة، قد يخضع لمستوى تعليمي معين أو لفترة عمرية محددة أو لفترة معينة (فلاته، ١٩٩٤).



المشكلات :

عبارة عن مواقف كمر عجة يشعر بها الأهل والأولاد ويبدو أنها وتسبب لهم نوعا من الضيق، مما يحدث له خلا في توازنه ويؤثر على درجة تكيفه في الحياة. ويقصد بها المشكلات التي يعبر المعلم عن إحساسه بها في قائمة المشكلات وهي الأداة المستخدمة في هذه الدراسة (التاج، ١٩٩٤).

المعلم النظري:

يشمل مفهوم المعلم النظري في التعليم التقني والمهني والفني ذلك المدرس المتخصص في مادة علمية عامة تدرس في مراحل التعليم العام أو مادة تخصصية في العلوم التقنية والفنية والمهنية، يحمل هذا المدرس مؤهلا علميا جامعا على الأقل وقد يحمل مؤهلا تربويا ومسلكيا (فلاته، ١٩٩٤).

المعلم العملي :

يطلق عليه أيضا المعلم التطبيقي أو الميداني، وهو يتولى إكساب الطالب المهارات العملية في الورشة أو المعمل أو الحقل أو الميدان، ويحمل مؤهلا لا يقل عن الثانوية العامة الفنية، لكنه يتمتع بكفاءة عملية عالية في مجال تخصصه (فلاته، ١٩٩٤).

المدرّب:

لا يشترط فيه حصوله على مؤهل علمي عالٍ أو متخصص، لكنه يمتّع بخبرة عمليّة وأداء متميز ويستطيع نقل هذه الخبرة أو المهارة إلى المتدربين (فلاته، ١٩٩٤).

المدارس الثانوية الصناعية:

ويقصد بها المدارس الثانوية الصناعية التابعة لوزارة التربية والتعليم في فلسطين والتي تحمل هذا المسمى فقط، وجميع طلبتها من الذكور. بحيث تقوم على تعليم الطلاب المهن المختلفة، ويلتحق بها الطالب بعد إنهاء دراسته للصف العاشر الأساسي، وتقدم المدارس الصناعية أربعة عشر تخصصاً، وتقوم هذه المدارس بتدريس ست عشرة حصة عملية وخمس وعشرين حصة نظرية، وهذه المدارس موزعة جغرافياً في مناطق الضفة الغربية (خطة التعليم الفلسطيني، ١٩٩٩).

المعاهد التقنية:

هي المؤسسات التربوية التعليمية التي تقوم بإعداد الأطر التقنية التي تقع عليها مسؤولية التشغيل والصيانة والإنتاج في قطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة وتسمى أيضاً المعاهد الفنية ويمنح خريجو هذه المعاهد والكليات شهادة الدبلوم الفني (الأمانة العامة للاتحاد العربي للتعليم التقني، ١٩٨٨).

جميع الحقوق محفوظة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

ثانياً: الدراسات السابقة

- الدراسات العربية
جميع الحقوق محفوظة
- الدراسات الأجنبية الجامعة الأردنية
مركز أيداع الرسائل الجامعية

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري:

المقدمة:

من المواضيع التي تستحق الدراسة باستفاضة وبعناية كبيرة من قبل الباحثين، موضوع مشكلات المدارس الصناعية وذلك لما له من تأثير كبير في تطور المجتمع وبنائه في جميع النواحي والاتجاهات، فالمدارس الصناعية تعلم طلابنا معظم المهن، وهي بحاجة إلى تطوير من حيث توفير مستلزمات هذه المهن من مختبرات وفنيين مهرة، هذا بالإضافة إلى إظهار ما تعانيه هذه المدارس من مشكلات في جميع المجالات، نأخذ منها على سبيل المثال لا الحصر مشاكل مالية، وإدارية، وفنية بالإضافة إلى توفير المباني الخاصة بالمختبرات النموذجية، وتوفير الأجهزة اللازمة لتدريب الطلاب، فمن الضروري أن نجد في النهاية الحلول المناسبة للتهوض بهذه المدارس: جامعة الأردنية
ومن خلال مسح الباحث للأدب التربوي والمرتبط بالتعليم الصناعي، وجد أن هناك ندرة في الدراسات المتعلقة بمشكلات المدارس الثانوية الصناعية.

لذا سيقدم الباحث في الأدب التربوي للدراسة، لمحة عن تطور التعليم المهني في الدول المتقدمة، وعن واقع التعليم المهني في الدول العربية، وسيأخذ الباحث نموذجين من هذه الدول للتعرف إلى واقع التعليم المهني عندهما وهما الأردن ومصر، وسوف يعرض الباحث الدراسات التي تتعلق بمشاكل التعليم المهني والصناعي.

أولاً: لمحة عن تطور نظم التعليم المهني ومناهجه في الدول المتقدمة:

تعد العلاقة بين نظم التعليم ومناهجها من جهة وعالم العمل ومتطلباته من جهة أخرى أحد أهم المحاور التي استقطبت اهتمام مخططي السياسات التربوية والاقتصادية في الدول المتقدمة خلال العقود الأخيرة من القرن الحالي، خاصة أن التعليم بشكل عام، والتعليم المهني والتقني بشكل خاص يعد أحد المقومات الأساسية للبنية الاجتماعية التحتية، وأن كفايته وطبيعة مناهجه الدراسية وبرامجه التدريبية هي من المعايير المعتمدة للتقدم العلمي والتقني والثقافي للأمم، ويمكن إيجاز أهم السمات العلمية والثقافية المعاصرة وأثرها في سوق العمل ونظم التعليم وبرامجه بما يأتي:

- أن التحولات التقنية السريعة التي شهدتها الصناعات الكبيرة أبرزت الحاجة إلى نوع جديد من الأيدي العاملة التي اكتسبت تعليماً شاملاً وتدريباً متعدد التقنيات ضمن مناهج دراسية وتدريبية تؤمن تأهيلهم لسوق العمل وتؤهلهم لاكتساب مهارات ومعارف جديدة خلال حياتهم العملية. كل هذا أدى إلى إدخال تحسينات وتغييرات في مناهج التعليم الثانوي المهني والعام بشكل خاص بهدف إعداد جيل من القوى العاملة المدربة تدريباً شاملاً لتكون قادرة على العيش والعمل بفاعلية في عالم التقانة المتطورة.

- أحدثت الثورة العلمية والتقنية مظاهر عديدة شملت تغيرات كبيرة في وسائل الإنتاج، إذ تأثرت المجتمعات الحديثة تأثراً هائلاً بالتقنية وتساعد الطلب على القوة العاملة عالية التأهيل، مما اقتضى إجراء تغييرات كبيرة في برامج التعليم - خاصة التعليم المهني والتقني، لإعداد قوى عاملة مهنية وتقنية ذات مؤهلات وقدرات متوافقة مع متطلبات العصر.

- إن التطورات التي شهدتها العصر الحديث تطلبت ربط التعليم العام بالتعليم التقني والمهني وتطوير المناهج لتأمين تأهيل قدرات الشباب العقلية والبدنية وإعدادهم إعداداً يتوافق واحتياجاتهم المهنية، وقد أكدت اليونسكو ضرورة إصلاح التعليم بصورة عامة والتعليم الثانوي بشكل خاص، من خلال تحقيق التوازن والتوافق والتنوع المرن للتعليم العام والمهني والتقني، وتأمين الارتباط الوثيق بين الجوانب النظرية والعملية في المناهج الدراسية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٩٧).

إن التغييرات الجذرية التي شهدتها عالم العمل نتيجة التطورات العلمية والتقنية، اقتضت التوجه نحو تطوير مناهج التعليم العام والتعليم المهني والتقني لتأمين التكامل فيما بينها، وتم تحويل أولويات التربية والتعليم في سياسات العديد من الدول المتقدمة، وتشير مصادر اليونسكو إلى اعتماد العديد من الدول أولويات رئيسية في سياساتها التعليمية تمثلت بالآتي: "تغيير المناهج وتطويرها يعزز الارتباط بين التعليم الثانوي وسوق العمل، وتقليص التفاوت والانفصام بين التعليم الثانوي المهني والعام، وتحسين التعليم المهني والمتخصص للشباب" فمثلاً:

فرنسا: تم إعادة تنظيم التعليم بشكل يؤمن مرونته وقابليته على التكيف مع التغييرات في سوق العمل من خلال تحديث مناهج التعليم الابتدائي والثانوي بصورة عامة والتعليم المهني بصورة خاصة للارتقاء بموقعه ودوره في التنمية الاقتصادية.

كندا: اتخذت خطوات جذرية لإصلاح التعليم الثانوي تؤمن برامج للتعليم المهني والتقني لتأهيل التلاميذ لمدى واسع من المهارات التي تلبي متطلبات التشغيل في سوق العمل (اليونسكو، ١٩٨٥، ١٩٨٧).

ثانياً: واقع التعليم المهني في الدول العربية:

لقد لاحظنا مما عرضناه سابقاً كيف كانت الدول المتقدمة مهتمة بالتعليم المهني والتقني، وذلك من خلال اهتمامها بمناهجها الدراسية التي هي أداة بناء الإنسان القادر على أداء دور فعال حاضراً ومستقبلاً، فقد قامت بتغييرها وتطويرها والاهتمام بها حتى لمست الآثار التي يرى البعض أن جانباً كبيراً مما أصابته في تقدمها هو اهتمامها بالمناهج الدراسية وحرصها على أن تكون هي ذاتها متقدمة ومتطورة لكي تقود التغيير والتقدم (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس ١٩٩٧).

أما على مستوى الدول النامية وتجديداً ~~الصون والعربية~~، فبالإضافة إلى جوانب المعاناة الكبيرة على مستوى أنظمة التعليم بمختلف مستوياتها وبضمنها التعليم العام الذي له السبق والاهتمام البارز، فإن التشخيص أثبت أن جانباً كبيراً من تخلفها يعود إلى ضعف المستوى التعليمي ونقشي الأمية بنسبة كبيرة جداً، ومع ذلك فإن إدراك أهمية التعليم تأخذ مكانة جيدة في عدد كبير من الدول العربية في الوقت الحاضر إلا أن الإمكانيات المطلوبة لإحداث ثورات تعليمية جذرية ما زالت دون المستوى المطلوب في الكثير منها ويزداد الأمر خطورة في ميدان التعليم المهني والتقني إذ إن هذا النوع من التعليم هو حديث عهد أصلاً في البلدان العربية والاهتمام به يتصارع مع جوانب عديدة في طبيعة توجهات المجتمعات العربية وكذلك الأنظمة التعليمية العربية، ناهيك عن متطلباته الكثيرة ومستلزماته المختلفة وكلفته العالية التي تجعل الارتقاء به أمراً صعباً ويتطلب جهوداً كبيرة (المصري، ١٩٩٢).

ومع الجهود الذاتية للأقطار العربية وجوانب التعاون فإن خطوات التقدم فيه ما زالت في مراحلها الأولى وهو المعول عليه في خدمة المجتمع ورفقه في مجالات التقنية وسوق العمل، وأشد جوانب عثراته هي المناهج الدراسية وطبيعة النظام التعليمي، إذ تتباين الأقطار العربية في الاعتماد الذاتي لدى بعضها، والتطبيق المستورد الكامل من دول أخرى في البعض الآخر، ويعتمد البعض الثالث إلى نقل بعض جوانب مما هو معتمد في الدول المتقدمة دون تمحيص أو نظر في إمكانية نجاح التطبيق من خلال التجريب أو المتابعة.

وبغياب موضوعية الحكم يبقى تقويم التعليم المهني والتقني في البلاد العربية أمرا محيزا، فرغم التأكيدات الكثيرة على أهميته والمبالغ التي تنفق من أجل تلبية مستلزماته فإن مخرجاته دون الحد المرضي، وفي هذا الأمر فإن توجهها نحو المناهج الخاصة به بمفهومها الشامل، من حيث واقعها ومؤشرات تقويمها وطريقة بنائها، يعد أمرا ضروريا، إذ تسعى جهات متخصصة لهذا الأمر، فإن واقع مناهج التعليم الثانوي "المهني والفني" في البلاد العربية تحتاج إلى تجارب الدول المتقدمة في هذا الخصوص يمكن أن يسهم في تحديد سبل نجاح هذا النوع من التعليم خدمة للحاضر وتوجها نحو المستقبل (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٧).

ومن خلال التعرف إلى واقع التعليم المهني والتقني في البلاد العربية، أراد الباحث أن يأخذ نموذجين من البلاد العربية هما مصر والأردن، من أجل دراسة واقع التعليم المهني والفني فيهما، ولقد اختار الباحث هاتين الدولتين لأنهما الأقرب إلى فلسطين، حيث استخدام القوانين المصرية في غزة والقوانين الأردنية في الضفة الغربية فيما يتعلق بالتعليم الصناعي. وخلال الحديث عن هاتين الدولتين لا بد من التعرف على التعليم الثانوي (المهني والفني)، وتقديم نبذة عن أهداف التعليم الثانوي (المهني والفني) لكل دولة، ثم الحديث عن السلم التعليمي وموقع التعليم المهني والفني فيه، ثم الحديث عن التخصصات المهنية وأخيرا الحديث عن مسؤولية التعليم المهني والفني.

١ - جمهورية مصر العربية:

١-١: نبذة عن التعليم الثانوي - المهني والفني:

التعليم المهني قديم في مصر ولعله أقدم تعليم في الأقطار العربية إذ كانت بداياته في عام (١٨٢٩) وهو تاريخ تأسيس أول مدرسة زراعية، كما أن أول مدرسة صناعية وهي مدرسة (العمليات) تأسست في عام (١٨٣٣) وتوالت جوانب تطوره صعودا وهبوطا وتباينت جوانب الاهتمام به قياسا بالظروف السياسية المحلية والدولية التي مرت، وصولا إلى الوقت الحاضر الذي ينظر فيه إلى التعليم الثانوي المهني على أنه بعد هام في التنمية الاقتصادية يعني بتوفير عمالة فنية وكوادر متخصصة لأغراض سد حاجة قطاعات الإنتاج والخدمات، ويتمثل كل هذا فيما أولته الدولة من اهتمام واسع بتنمية الموارد البشرية وإيجاد نظم التعليم الفني والتدريب المهني وتطويرها فقد بلغ عدد مدارس التعليم الثانوي - المهني والفني (١٠٨١) مدرسة، وهذا مؤشر اهتمام بهذا النوع من التعليم والحاجة إليه التي ألزمت أن تصل نسبة

القبول فيه إلى (٧٠%) من جملة المقبولين في التعليم الثانوي بأنواعه وفروعه المختلفة، كما أن وجود أكثر من (٩٠%) من التخصصات الصناعية والتجارية والزراعية يوضح حجم سعة ما مطلوب من هذا التعليم أن يتعامل معه (العاني، وسعد الله، ١٩٨٦).

٢-١: أهداف التعليم المهني والفني:

يتلخص الهدف العام للتعليم الفني والمهني في تزويد المجتمع بالقوى البشرية المدربة على مختلف مستوياتها لسد احتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات وتزويد سوق العمل بما تحتاجه من العمالة الفنية المدربة، وينقسم هذا الهدف إلى قسمين أساسيين هما: الأهداف التربوية والقومية، والأهداف التخصصية والمهنية. تتمثل الأهداف التربوية والقومية في:

- توفير أفق أرحب ورؤية أوسع لتعرف التطور العلمي والتكنولوجي في مجال الصناعة والإنتاج.

- الإسهام في تكوين الأساسيات التي تمكن من فتح القنوات بين التعليم الصناعي والتعليم العالي التكنولوجي (العاني، وسعد الله، ١٩٨٦).
إعداد المواطن ذي التفكير الموضوعي والنظرة العلمية الواضحة الذي يؤمن بالعلم ويحتكم إليه، وتدريبه على التفكير السليم، وتنمية حل المشكلات بعيدا عن الأحكام المسبقة والتفكير الجزافي والغيبى، والقدرة على التكيف للمواقف الجديدة.

وتتمثل الأهداف والغايات التخصصية والمهنية في:

- الإسهام في تحقيق أهداف استراتيجية التعليم، والتي تنحصر فيما يأتي:

أ. إقامة المجتمع المنتج.

ب. تحقيق التنمية الشاملة.

ج. إعداد جيل متفوق، من خلال برامج خاصة للعناية بالمتفوقين.

- إعداد العمالة المدربة والماهرة والقادرة على الإسهام في مجالات الصناعة والإنتاج لتحقيق خطة التنمية، بحيث يتمشى هذا الإعداد مع التقدم العلمي والتطور التكنولوجي لزيادة الإنتاجية في مواقع العمل وتجويدها.

- ربط خطط التعليم الفني بخطط التنمية الشاملة، وتوجيه مناهجه بحيث تسير التطور وتلبي حاجات التنمية الاقتصادية وذلك بالاشتراك مع أجهزة التخطيط بالدولة في رسم الخطط الحالية والمستقبلية وتحقيقها وقطاعات الإنتاج والخدمات والغرف التجارية والصناعية.

- إكساب الدارسين المهارات والقدرات التي تحقق لهم الوصول إلى مستويات فنية وعلمية تفي بحاجات العمل والإنتاج وتمكنهم من الانخراط في التعليم العالي ومنها:

- رفع المستوى التعليمي المهني المستمر لمواكبة التغيير والتطور في تكنولوجيات العصر.
- إتقان استخدام الآلات والتجهيزات طبقاً للأساليب الفنية الصحيحة، وقواعد الأمن الصناعي والسلامة، والتدريب على تركيبها وتشغيلها وصيانتها.
- إكساب الدارس صفات وإمكانات تمكنه من أداء ما هو مطلوب منه بكفاءة وفاعلية، وأن يواجه المتطلبات المتغيرة، والمستمرة لاحتياجات سوق العمل والتطورات التكنولوجية المستمرة.
- إتقان العمليات المهنية التي تحتاج إلى مهارات خاصة والتي يصعب توافرها وتنفيذها وإتقانها في ظروف محيط العمل الإنتاجي.
- التدريب على اقتصاديات العمل والعادات السلوكية المتصلة بالمهنة بما يحقق

الإنتاج بأقصى وقت وأعلى جودة محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز أبحاث الرسائل الجامعية

٣-١: السلم التعليمي وموقع التعليم المهني والفني:
السلم التعليمي في مصر مبني على أساس (٦-٣-٣) أي ست سنوات من التعليم الابتدائي تعقبها ثلاث سنوات من التعليم الإعدادي وهما يشكلان مرحلة التعليم الأساسي، وتأتي مرحلة التعليم الثانوي المهني والفني بعد مرحلة التعليم الأساسي وقبل مرحلة التعليم الجامعي، وهي بنظامين: الأول، نظام السنوات الثلاث ويهدف إلى إعداد فئة (فني) والثاني نظام السنوات الخمس ويهدف إلى إعداد فئتين هما (فني أول) ومدرب (مدرس عملي) يقوم بتدريب الطلبة في المدارس الثانوية الفنية، ويتاح للمتفوقين الالتحاق بالكليات والمعاهد العليا على وفق التخصص.

٤-١: التخصصات العلمية (المهنية والنظام الدراسي):

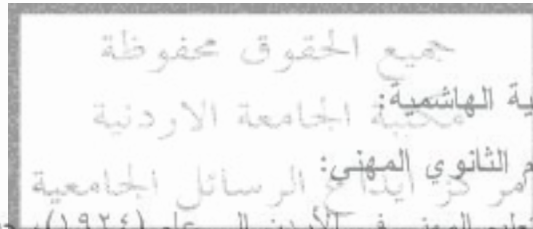
يشتمل التعليم الفني على ثلاثة قطاعات أساسية هي: التعليم الصناعي، التعليم التجاري، التعليم الزراعي، ويتضمن كل قطاع عدد من التخصصات، وكما يأتي:

- التعليم الصناعي: ويشتمل على التخصصات الآتية: الميكانيك، الكهرباء، المركبات، المعادن، الكيماوية، النسيج.
- التعليم التجاري: ويشتمل على التخصصات الآتية: تجاري عام، إدارة وخدمات.

- التعليم الزراعي: ويشتمل على التخصصات الآتية: أمناء معامل، تصنيع غذائي، إنتاج حيواني، ويعتمد النظام الدراسي السنوي في جميع تخصصات التعليم الفني والمهني.

٥-١: مسؤولية إدارة التعليم المهني والفني:

تقع مسؤولية إدارة التعليم الثانوي (المهني والفني) بشكلها الأغلب على عاتق وزارة التربية والتي تقوم بإعداد فئتي الفني والفني الأول بمدارسها الفنية ذات النظامين ثلاث سنوات وخمس سنوات. ويقوم عدد من الوزارات والمؤسسات والهيئات الأخرى بإعداد العمالة الفنية في مراكز التدريب التابعة لها وهي الوزارات الآتية: الصناعة، والإسكان والمرافق، والقوى العاملة والتشغيل، والشؤون الاجتماعية، والكهرباء، والطاقة، والنقل، والقوات المسلحة ويطلق على المدارس المرتبطة بمؤسسات هذه الوزارات بالمدارس النوعية (العاني وسعد الله، ١٩٨٦).



٢-١: نبذة عن التعليم الثانوي المهني: يعود تاريخ التعليم المهني في الأردن إلى عام (١٩٢٤)، حين أنشأت دائرة المعارف الأردنية أول مدرسة صناعية في عمان والتي أصبحت في مستوى الثانوية في عام (١٩٥٣)، كما أن أول مدرسة زراعية كان تأسيسها في العام (١٩٣٩)، وأول مدرسة ثانوية تجارية في عام (١٩٦١). ويحظى التعليم المهني باهتمام ودعم تدل عليهما التطورات الحاصلة فيه من حيث عدد فروعه التي تتمثل بالتعليم الصناعي والتجاري والزراعي والبريدي والفندقي والتمريضي، وكذلك من حيث التخصصات في كل فرع (العاني، وسعد الله، ١٩٨٦).

٢-٢: أهداف التعليم المهني:

يسعى التعليم الثانوي المهني (الشامل والتطبيقي) إلى إعداد القوى العاملة المؤهلة والمدرّبة ضمن مستويات العمل الأساسية في المجالات الصناعية والحرفية وإلى إعداد الذين تتوفر لديهم القدرات والرغبات المناسبة لدراسة تطبيقية وهندسية أعلى، وذلك بتحقيق الأهداف التالية:

- إعداد العمال المهنيين والمهنيين لشتى المجالات الصناعية والحرفية وتزويدهم بالخبرات المهنية المتخصصة والثقافية والعلمية في ضوء قدرات الطلبة وميولهم من ناحية وتجاوبا مع الحاجات المجتمعية القائمة والمنظرة والخطط التنموية من ناحية أخرى.
 - إكساب الطلبة المفاهيم والمعلومات النظرية والمهارات العملية والتطبيقية بحيث يتحقق التكامل العضوي بين النظرية والتطبيق وبين العلم والعمل.
 - إكساب الطلبة القدرة على العمليات الصناعية والحرفية حسب الأصول والمعايير الفنية وإعدادهم للتفاعل والتعامل مع التقنيات الحديثة وتنمية استعداداتهم للتعامل معها.
 - إكساب الطلبة العادات السلوكية الصحيحة المتعلقة بممارسة المهن الصناعية والحرفية كالدقة والحد من الفواقد وتطبيق أسس الاقتصاد والسلامة والمحافظة على البيئة.
 - تنمية قدرات الطلبة وتطوير قابلياتهم الإبداعية وتهيئتهم للإندماج والمشاركة الفعالة في عالم العمل والإنتاج.
 - الإسهام في رفع المستوى المهني للمهنيين والحرفيين والعمال في قطاعات الإنتاج الصناعية والحرفية.
- جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
المديرية العامة للمناهج والتقنيات التعليم، (١٩٩١).

٢-٣: السلم التعليمي وموقع التعليم المهني:

منذ عام (١٩٨٧) استقرت بنية السلم التعليمي على أساس (١٠-٢)، أي عشر سنوات من التعليم الأساسي وستان من التعليم الثانوي، وعلى هذا الأساس فإن الطالب الذي يلتحق بالتعليم المهني يكون قد أنهى عشر سنوات من التعليم الأساسي بنجاح وتدوم الدراسة في التعليم المهني سنتين، يجتاز الطلبة في نهايتهما امتحان شهادة الدراسة الثانوية المهنية التي تؤهله أن يعمل فنياً على وفق تخصصه في الفرع الذي أتم الدراسة فيه، كما يستطيع الطلبة حاملو الشهادة متابعة التعليم التقني في كليات المجتمع أو الجامعات بحسب قدراتهم.

وهذا السلم التعليمي وموقع التعليم المهني فيه يشبه السلم التعليمي وموقع التعليم المهني منه في فلسطين، إذ يعتمد نظام (١٠-٢)، ومدته عشر سنوات من التعليم الأساسي وستان من التعليم الثانوي.

٢-٤: التخصصات المهنية والنظام الدراسي:

يشتمل المسار الأول في التعليم المهني/ التعليم الثانوي الشامل المهني على ستة فروع، وكل فرع يتضمن عددا من التخصصات، كما يأتي:

١- التعليم الصناعي: يقتصر طلبته حاليا على الذكور ومن المحتمل أن تلتحق الإناث ببعض تخصصاته مستقبلا وهذا مشابه لما هو عندنا حيث يعاني التعليم الصناعي من قلة التحاق الإناث في فروعته المختلفة، من تخصصاته: الكهرباء، التكييف والأدوات الصحية، إنشاءات الأبنية، النجارة والتجديد.

٢- التعليم الزراعي: ويضم تخصصي الإنتاج النباتي والحيواني.

٣- التعليم التجاري: ويضم تخصصين الأول يركز على المجالات الإدارية والثاني يركز على الجوانب المالية.

٤- التعليم الفندقية: ويضم الإيواء والاستقبال وإعداد الطعام والشراب وخدمتهما.

٥- التعليم التمريضي: وهو تخصص عام.

٦- الاقتصاد المنزلي: ويشتمل على خمسة فروع: خياطة

ويعتمد النظام السنوي في جميع تخصصات التعليم المهني، وتستخدم الوحدات التدريبية في بنية المواد التدريسية باعتبارها نظاما دراسيا

مركز أبحاث الرسائل الجامعية

٢-٥: مسؤولية وزارة التربية والتعليم على التعليم المهني:

تشرف وزارة التربية والتعليم على التعليم المهني، كما أن هناك جهات أخرى تتولى إعداد عمال ماهرين بمستوى التعليم المهني وأهمها مراكز التلمذة الصناعية التابعة لمؤسسة التدريب المهني. (العاني وسعد الله ، ١٩٨٦).

ومن هنا يمكن القول بأن التعليم المهني والصناعي الذي هو جزء منه في فلسطين، لا يختلف كثيرا عما أوردناه أثناء حديثنا عن التعليم المهني في الأردن ومصر وذلك من خلال التعرف إلى بداياته وأهدافه العامة والخاصة وموقعه في السلم التعليمي وتخصصاته والجهة المسؤولة عنه، لكن يبقى شيء واحد يختلف بين هنا وهناك وهو الاحتلال الإسرائيلي الذي ما يزال يعمل جاهدا على تقويض المؤسسات المدنية وهدمها ومنها التعليمية وبالذات التعليم الصناعي حتى يبقى اقتصادنا ضعيفا ومتكلا عليهم، إذ إنه يضع الكثير من الصعوبات أمام تطور صناعاتنا الوطنية ليبقى الاقتصاد الفلسطيني مرتبطاً بالاقتصاد الإسرائيلي، وبالرغم من حرص وزارة التربية والتعليم على تنويع التعليم الثانوي المهني والتركيز على التعليم الثانوي الصناعي والتوسع في تخصصاته وفق احتياجات المجتمع، إلا أنه يعاني الكثير من المشكلات.

أهم المشاكل التي يعاني منها التعليم الصناعي:

لقد اعتبر بعض الباحثين التعليم الصناعي تعليماً مغلقاً، لأن هناك بعض الخصائص والمشكلات التي تعيق هذا التعليم عن تحقيق أهدافه، فمن المأخذ عليه قصوره عن استقطاب فئات الطلبة الذين يستوفون متطلباته العلمية، ويعاني كذلك من صراع في محتواه الذي يحاول التوفيق بين ضرورة استكمال الثقافة اللازمة للملتحقين فيه ومتطلبات التخصص المبكر (حشيشو، ١٩٨٣).

وبالرغم من التركيز على هذا النوع من التعليم إلا أنه ما زال يحتل مركزاً ثانوياً، وأن أكثر خريجه لا يجدون لهم مكاناً في سوق العمل، لأن نوع التعليم والتدريب الذي يتلقونه خلال دراساتهم عاجز عن تزويدهم بالمهارات الأساسية التي يتطلبها العمل المهني في حين أن سوق العمل تحتاج إلى الكثير من مهارات العمل والإنتاج (أبو غزالة، ١٩٨٤).

جميع الحقوق محفوظة

ومن مشاكل هذا التعليم أنه تعليم مكلف ويعاني خريجوه من قلة تقدير المجتمع لهم (نبراي، ١٩٨٥).

ويعاني التعليم الصناعي كذلك من ضعف الصلة بينه وبين مواقع العمل ومؤسساته لقلة اشتراك هذه الجهات في التخطيط في إنشائه أو الإسهام في بناء مناهجه أو المشاركة في الإشراف على التدريب العملي لطلابه، إضافة إلى أنه لم تتح لطلابه فرصة الاختيار بين أنواع التعليم الثانوي المختلفة وبهذا فقد وجدوا أنفسهم مدفوعين للتعليم الصناعي (عبد المعطي، ١٩٧٨).

كما نشأ هذا التعليم بعيداً عن حضانة الجامعات، فلم تشارك في إعداد معلميه ولم تسهم بالبحث في تطوره ولم تشارك كذلك في وضع خطته ومناهجه، وقد أوصدت أبوابها أمام خريجه، ولم تقبل إلا نسبة قليلة منهم (عبد المعطي، ١٩٧٨).

وتعاني المدارس الصناعية كذلك من قلة المشرفين الصناعيين المتخصصين لمتابعة برامج التدريب والتعليم الصناعي نظراً إلى تعدد اختصاصاتها وتنوع احتياجاتها، كما يقتصر التعليم الصناعي إلى البرامج المخططة لتأهيل معلميه، وإن وجدت أحياناً فيكون التركيز فيها على أساليب التدريس والتدريب في حين يعطي التأهيل الفني المتخصص وتطوير هذا التأهيل

اهتماماً ثانوياً، إضافة إلى قلة رواتب المدرسين الفنيين بالمدارس الصناعية مقارنة مع نظرائهم بالمؤسسات الصناعية والمهنية (نصر الله، ١٩٨٣).

كما أن قلة توافر الحوافز والمكافآت التشجيعية للمعلمين الصناعيين يؤدي إلى قلة رغبتهم في التعليم الصناعي وإلى عزوفهم عنه، ويعاني التعليم الصناعي كذلك من قلة مراجعة مناهجه من حين لآخر لتطويرها في ضوء مستجدات الصناعة (عبد اللطيف، ١٩٨٢).

ويؤخذ على التعليم الصناعي ضعف التحصيل الدراسي لدى طلابه الذي يحول دون استيعاب المواد العلمية، إضافة إلى غلبة التعليم النظري على حساب التعليم العملي واكتظاظ بعض التخصصات بأعداد كبيرة من الطلبة (خوري، ١٩٨٢).

ومن المآخذ على هذا التعليم، بعد مواقع مدارسه عن التجمعات الريفية ومشاكلها واقتصارها على المدن، ورغم الاهتمام المتزايد بالتعليم الصناعي في الآونة الأخيرة، فإنه ما زال محدوداً في حجمه ضعيفاً في إقبال الطلبة عليه، قياساً بإقبالهم على التعليم الأكاديمي (يعقوب، ١٩٨٥).

وما زال التعليم الصناعي متأثراً بالنظرة السلبية للعمل اليدوي والمهني باعتباره أقل قيمة من غيره من أنواع العمل مما جعله أقل مركزاً من التعليم الأكاديمي (المصري، ١٩٨٣).

وأن ما يعترض التعليم الصناعي من صعوبات يشكل عقبة في انتشار هذا النوع من التعليم في الأردن، ويؤدي كذلك إلى عزوف الطلبة عن الالتحاق به كما يؤدي في الغالب إلى اضطراب الإدارة التربوية وإكراه الطلبة على الالتحاق به مما يزيدهم إحباطاً إضافة لفقدانهم حرية الاختيار (عايش، ١٩٩٠).

ولما كانت تلك المشكلات تنعكس سلباً على شخصية الطالب الصناعي وتؤثر على درجة تكيفه الأكاديمي فإنه من الضروري الاستعانة بالمرشد النفسي القادر على مواجهة تلك المشكلات بحكم تخصصه، وبما لديه من أساليب فنية في الإرشاد والتوجيه تمكنه من مساعدة الطالب على التكيف (عمر، ١٩٨٤).

ويرى جرادات (١٩٨٧) ضرورة إدخال الإرشاد والتوجيه المهني في المدارس كافة باعتباره من وظائفها الأساسية في إعداد الطلبة للحياة المهنية وتوجيههم إلى المهن الملائمة لهم، فالحاجة إلى الإرشاد والتوجيه المهني أصبحت واقعة وأكثر إلحاحا، لأن الطالب بحاجة ماسة إلى من يوجهه التوجيه السليم، لأن العالم يزداد تعقيدا وتداخلا في فعالياته الاقتصادية وفي معطيات التفجر التكنولوجي.

ثانياً: الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

دراسة سعادة (١٩٧٢):

قام الباحث بدراسة بقصد الكشف عن مصير الخريجين من التعليم الصناعي ومعرفة نفقاته، وقد استخدم الباحث استبيانين احدهما خاصة بالطلبة والأخرى بالمعلمين، وقد تم اختيار عينة الدراسة من مدرستي عمان واربد الصناعيتين حيث تكونت من معلمي المدرستين (١٨٠) طالبا من الثالث الثانوي، وأظهرت النتائج أن معظم الملتهقين بدافع الحصول على عمل بعد التخرج، وأعرّب (٦٣,٧%) من الطلبة عن عدم رضاهم من النظام المطبق في مدارسهم بخصوص اختيار المهنة، فكان على أساس العلاقات وليس حسب رغبة الطالب، وعبر (٩٣,٨%) من الطلبة عن وجود مشكلات تواجههم في التدريب العملي أهمها قلة الآلات وقدمها.

دراسة عمار، والصدام، وبن سالم (١٩٨٠):

قام هؤلاء الباحثون بدراسة للتعرف إلى خصائص الطلبة الموجهين إلى التعليم الثانوي المهني، ومدى رغبتهم وانسجامهم معه، وتكونت عينة الدراسة من (٥٠٠) طالب وطالبة، اختيرت عشوائيا من خمس ولايات في تونس من طلبة السنة الأولى المهنية، وتوصلت الدراسة إلى أن الملتهقين بالتعليم المهني هم من ذوي المستويات المنخفضة اقتصاديا واجتماعيا، وأن نسبة الطلبة غير الراضين عن وجودهم في التعليم المهني مرتفعة، كما وأن طلبة التعليم المهني يرغبون في مواصلة التعليم التقني بعد المرحلة الثانوية.

دراسة بن سالم وعمار (١٩٨١):

أجرى الباحثان دراسة بعنوان معرفة أثر الوضع الاقتصادي والاجتماعي للعائلة في التحاق التلاميذ بالتعليم الثانوي، وتكونت عينة الدراسة من طلبة الأقسام النهائية بست مدارس

ابتدائية في تونس العاصمة، وخلصت الدراسة إلى أن نسبة الموجهين للتعليم العام أعلى من نسبة الموجهين للتعليم المهني، وأن المعدلات المرتفعة قد وجه أصحابها للتعليم العام وأصحاب المعدلات المنخفضة وجهوا للتعليم المهني، ونسبة الملتحقين من أبناء الأسر الغنية بالتعليم العام أعلى من نسبة الملتحقين به من أبناء الأسر الفقيرة، وأن معدلات أبناء الأسر الغنية أعلى منها لدى أبناء الأسر الفقيرة، وأن الذين يلتحقون بالتعليم المهني هم الأبناء المتخلفون دراسياً، وأن الرسوب يزداد بانخفاض المستوى الاقتصادي للتلميذ ويقل بارتفاع مستواه الاقتصادي.

دراسة مخول (١٩٨١):

أجرى الباحث دراسة بهدف قياس اتجاهات الطلبة نحو أنواع المهن والدراسة المختلفة واستخدم استبياناً لذلك، وتكونت عينة الدراسة من (١٢٢٠) طالباً من الصف الثالث الثانوي العلمي في سوريا، وبيّنت النتائج أن (٥٥%) من أفراد العينة يرغبون في متابعة الدراسة والتفرغ لها بعد الثانوية، وأن نسبة (١%) منهم يرغبون في العمل في المصانع والراغبين بمزاولة مهنة مستقلة كالحدادة والنجارة والميكانيك فنسبتهم (١%) كما أن للأوضاع الثقافية والاقتصادية للوالدين علاقة في اختيار الأبناء لمهنتهم.

مركز ايداع الرسائل الجامعية

دراسة أبو غزالة ودبور (١٩٨٣):

وكانت هذه الدراسة بعنوان: التعرف على اتجاهات طلبة الثالث الإعدادي في مدارس مدينة عمان نحو برامج التعليم المهني، وتكونت عينة الدراسة من مئة طالب وطالبة وتم اختيارها بطريقة عشوائية، وقد أوضحت نتائج الدراسة بأن الذين تعرفوا على برامج التعليم المهني من وسائل الإعلام نسبتهم (٢٠%) من الذكور و(٢٤%) من الإناث، وأن (٨٠%) من الذكور و(٧٢%) من الإناث يؤكدون بأن متدني التحصيل هو الذي يلتحق بالتعليم المهني، كما يؤكد (٣٢%) من الذكور و(١٦%) من الإناث بأن أبناء الطبقات الفقيرة هم الذين يلتحقون بالتعليم المهني، كما أوضحت الدراسة بأن (٦٨%) من الذكور عللوا عزوف الطلبة عن التعليم المهني إلى عدم تناسبه مع طموحاتهم، وعبر (٢٠%) من الذكور بأنهم سيتركون المدرسة حالاً إذا التحقوا بالتعليم المهني، وأن (٦٠%) من الجنسين أوضحوا بأن الأسرة تعتقد أن الالتحاق بالتعليم المهني دليل على الفشل في الدراسة الأكاديمية، وأن (٧٦%) من الذكور يفضلون التعليم الأكاديمي على التعليم المهني وتفضيل الإناث للتعليم الأكاديمي (٦٦%).

دراسة البيرماني والهيازعي (١٩٨٤):

قام الباحثان في العراق بإجراء دراسة لمعرفة تأثير الانسيابية على التعليم الصناعي، وتكونت عينة الدراسة من (٦٢) معلما ومعلمة من المدارس الإعدادية الصناعية بمحافظة بغداد، كما شملت طلابا من الصفين الأول والثاني بمختلف الاختصاصات من مدارس صناعية في العراق، واختيرت العينة بطريقة عشوائية، وقد أفادت الدراسة بأن قلة التزام الطلبة بالأنظمة والقوانين المدرسية وكثرة غيابهم يعود لضعف رغبتهم بالتعليم الصناعي ويؤيد ذلك (٧٤%) من الطلبة، كما يعزى لقلة الفرص المتاحة لهم بالدرجة الثانية، ويلها ضعف العلاقة بين البيت والمدرسة كما أوضحت النتائج بأن كثرة مشاكل الطلبة وعيبتهم بأثاث المدرسة يعود بالدرجة الأولى إلى قلة رغبة الطلبة بالتعليم الصناعي ويلها ظروفهم الاجتماعية، ويلي ذلك ضعف الإدارة المدرسية حسب وجهة نظر المدرسين.

دراسة البسيوني والصادق (١٩٨٤):

قام الباحثان بإجراء دراسة حول تشخيص نقاط القوة والضعف في بعض المناهج في المدارس الصناعية، وتكونت عينة الدراسة من مدرسي مادتي الكهرباء العامة والمعدات بخمس مدارس ثانوية صناعية، ومديري ووكلاء تلك المدارس، وطلاب السنة الأولى والسنة الرابعة لشعبتي الكهرباء وميكانيكا التشغيل في كلية التربية في جامعة المنصورة، وقد أفادت نتائج الدراسة بأن هناك قصورا في مكونات منهج الكهرباء العامة ونقصا في الأجهزة والأدوات، ووجود أجهزة وأدوات في الورش لا يستفاد منها في تدريس المادة المعنية، وأن طرق التدريس لا تتلاءم مع مكونات المحتوى لهذه المادة وما ذكر عن مادة الكهرباء ينطبق على مادة المعدات إضافة إلى أن (٦٢%) من الطلبة بينوا أن محتوى المادتين لا يتلاءم ورغباتهم واستعداداتهم وقدراتهم، وقد اتفقت في ذلك وجهة نظر المعلمين مع آراء الطلبة وأن من يقوم بتدريس المادة النظرية ليس هو الذي يقوم بتدريس الجانب العملي لنفس المادة، وقد أرجع مديرو ووكلاء المدارس الصناعية هبوط مستوى الخريجين إلى عدم الترابط بين الجانبين النظري والعملي في عملية التدريس.

دراسة نبراي (١٩٨٥):

حاول الباحث من خلال دراسته النظرية تشخيص العلاقة وتحليلها بين التعليم العام والتعليم الفني والمهني كوسيلتين هامتين تستخدمان لتحقيق بعض أهداف التربية، وذلك في دولة الإمارات العربية، حيث بينت النتائج أن هناك صعوبات كثيرة تواجه انتشار التعليم الفني

والمهني، منها إجماع الشباب عن الالتحاق بالمدارس الفنية والمهنية وعدم الاهتمام بالمواد الفنية في المدارس العامة ويرجع ذلك إلى :

- ١- نظرة المجتمع المستخفة بالتعليم الفني والمهني.
- ٢- نظرة المجتمع الشرقي إلى خريجي المدارس الفنية التي لا تتسم بالتقدير والاحترام.
- ٣- صعوبة الالتحاق بالتعليم الجامعي لخريجي التعليم الفني والمهني.
- ٤- عدم تكافؤ الفرص والمعاملة المادية بين خريجي المدارس الفنية وخريجي المدارس الأكاديمية.

دراسة الخطيب (١٩٨٥):

قام الباحث بدراسة استهدفت التعرف إلى مدى فاعلية التعليم الفني الحكومي وكفاءته من حيث ارتباطه بما يريده المصنع السعودي من عماله فنية مدربة، وتكونت عينة الدراسة من (٤٦٢) فردا لهم علاقة مباشرة بالتعليم الفني من إداريين وطلاب ومدربين في مناطق مختلفة في السعودية، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن برامج التعليم الفني تحتاج إلى جهود مكثفة لربطها بالاحتياجات الرئيسية وأن هذه البرامج ليست بمستوى الاحتياجات. إضافة لقلّة وجود البرامج التدريبية المشتركة بين الجهات الحكومية المسؤولة عن التعليم الفني والمؤسسات الصناعية لرفد المصانع بأشخاص على درجة عالية من الكفاءة.

دراسة البوهي (١٩٨٦):

أجرى الباحث دراسة هدفت إلى التعرف على آراء أولياء أمور التلاميذ حول أهمية التعليم الفني والمهني والتقني في الجزائر، وقد استخدم مقياسا لتحقيق ذلك، وطبق على عينة مكونة من (٧٠٧) ولي أمر، أختيرت بطريقة عشوائية، وأوضحت الدراسة أن اتجاه أفراد العينة كان إيجابيا نحو التعليم التقني، وأن هناك اختلافا بين آراء أولياء الأمور نحو هذا التعليم باختلاف مستواهم الثقافي، وأن ذوي المستوى الثقافي منهم والتعليم المرتفع يفضلون التعليم العام على التعليم التقني.

دراسة يعقوب (١٩٨٧):

بعنوان التعليم التقني والمهني للشباب ودوره في التنمية الريفية المتكاملة ومشكلاته في المنطقة العربية، حيث كانت المشكلات الرئيسية التي تواجه التعليم المهني والتقني في البلدان العربية هي:

- ١- اتجاهات المواطنين وبصورة خاصة الناشئة، ونظرتهم السلبية لهذا النوع من التعليم.
- ٢- قصور المناهج التعليمية التقنية والمهنية في إعداد خريجين بالمستوى المطلوب.
- ٣- عدم كفاية التخصص في المجالات التقنية والمهنية المختلفة.
- ٤- عدم التناسب ما بين النواحي النظرية والعملية.
- ٥- قدم التجهيزات والوسائل المعينة المتاحة حالياً.
- ٦- غياب التخطيط في مجال التعليم التقني والمهني فيما يتعلق بتحديد الحاجة الحالية المستقبلية من الخريجين.
- ٧- بعد مواقع المدارس التقنية والمهنية عن التجمعات الريفية واقتصارها على المدن في كثير من البلدان.

دراسة العاقب (١٩٨٧):

وضح خلال دراسته النظرية واقع التعليم التقني المشاكل والسلبيات، وقد توصل إلى

أن الخلل الكمي أو النوعي في الكوادر التقنية يسبب الكثير من المشكلات أهمها:

- ١- تدهور البيئة الأساسية للإنتاج والخدمات لتدهور كفاءة التشغيل وتعطل الصيانة.
- ٢- الاضطرار لاستخدام الأيدي العاملة والكوادر الأجنبية، وبالتالي فقدان الفرصة في تدريب الكوادر الوطنية.
- ٣- فقدان مقومات الأمن الغذائي والاقتصادي، وبالتالي ارتضاء التبعية للبلاد المتقدمة المصدرة للتقنيات الحديثة، وديمومة الاستعمار عن طريق السيطرة والتفوق التقني.

دراسة الفرخ وأبو سماحه (١٩٨٧):

قام الباحثان بإجراء دراسة حول معرفة اتجاهات طلبة المرحلة الثانوية نحو العمل

والدراسة المهنية. وتكونت عينة الدراسة من (٣٧٩) طالباً وطالبة من مدارس متنوعة: صناعية، وتجارية، وحرفية، وأكاديمية، وشاملة ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة ارتفاع نسبة المؤهلات العلمية العالية لدى أولياء أمور الطلبة الأكاديميين، وانخفاضها لدى أولياء أمور الطلبة المهنيين، وأن الطلبة ذوي التحصيل المنخفض يلتحقون بالدراسة المهنية، وأن معظم الطلبة يرغبون في مواصلة الدراسة بعد الثانوية، وأن (٩٠%) من طلبة التعليم الصناعي يشعرون باحترام المجتمع للممارسين أعمالاً غير مهنية.

دراسة معلا (١٩٨٨):

أجرى الباحث دراسة بعنوان التعرف إلى اتجاهات طلبة المرحلة الإعدادية نحو المهن دراسة ميدانية في سوريا. وتكونت عينة الدراسة من (٦٣٣) طالبا وطالبة من الريف والمدينة من (٣٥) مدرسة إعدادية وبينت الدراسة أن (٧,٦٢%) من طلبة المدينة، و(١١,٦٨%) من طلبة الريف يرغبون بالمهن اليدوية والعملية، وأن نسبة الذين اختاروا المهن اليدوية والعملية (٥,٥٨%) من جميع الطلبة وأن أكثر من نصفهم من المستوى الاقتصادي والاجتماعي المنخفض وقد جاء اهتمام الذكور بالحدادة والنجارة بالمرتبة الأولى و(الميكانيك) وإصلاح صاج السيارة بالمرتبة الثانية وسياقه السيارة بالمرتبة الثالثة، وأوضحت الدراسة أن (١٥,٦٤%) من طلبة المدينة الذكور لديهم معرفة عالية للمهن اليدوية، وأن نسبة المعرفة العالية لدى المهن من طلبة الريف الذكور (١٩,٢٩) وأن (٧٧,١٨%) من الأباء يفضلون المهن الفكرية لأبنائهم، وأن (٧,٤٤%) منهم يفضلون لأبنائهم المهن اليدوية والعملية.

دراسة العزيز والهيازعي (١٩٨٨):

قام الباحثان بإجراء دراسة بعنوان التعرف إلى مشكلات قسم المدرسين الصناعيين في الجامعة التكنولوجية في العراق، وتكونت عينة الدراسة من (٢٤١) طالبا وطالبة اختيروا عشوائيا من فروع الكهرباء و(الميكانيك) والبناء، وقد أشارت النتائج إلى قلة توفر المراجع المتعلقة بالمقررات وقلة عرض الأفلام والندوات، وأن (٩٠%) من الطلبة يشعرون بأن قابلية المدرسين ضعيفة على إيصال المادة العلمية وأن (٨١%) من الطلبة يشعرون بأن بعض المواد المقررة لا تفي بمتطلبات حياتهم المهنية المقبلة، وأن بعض المقررات الدراسية لا تحقق أهدافهم المستقبلية، إضافة لشعورهم بأن بعض المدرسين لا يعاملون الطلبة بالتساوي، وأن الطلبة يواجهون صعوبة في التفاهم مع الإدارة، بالإضافة إلى مشكلات أخرى كضعف الترابط بين المواد النظرية والمواد العملية، وقلة الفرص للمناقشة العلمية، إضافة لشكواهم من بعد السكن عن مقر الجامعة مما أدى لغياب البعض عن الدراسة بسبب تدني بعض المواد عن المستوى المطلوب، وبعضهم يضطر للعمل لمساعدة الأسرة.

دراسة مسودي والقيق (١٩٩٠):

حيث هدفت الدراسة إلى الوقوف على أوضاع قطاع التعليم المهني في الأراضي المحتلة وعناصره ومكوناته ومركباته التعليمية، وإعطاء صورة واضحة لكل مؤسسة تعليمية واضحة في هذا القطاع والتعرف إلى مشاكله، والعوائق التي تحول دون تطور نموه، وقد تم جمع بيانات ميدانية من كل مؤسسة تعليمية في هذا القطاع واستخدم أسلوب المقابلة الشخصية والمشاهدة العينية للوقوف على أوضاع كل مؤسسة وكانت نتائج هذا البحث كالتالي:

- ١- وجود الاحتلال وممارساته حال دون استمرار عمل هذه المؤسسات وإمكانية تطويرها ونموها وأدائها لواجبها على النحو الأمثل.
- ٢- هذا القطاع يعاني من تعدد الجهات المشرفة عليه وبالتالي اختلاف المناهج وسياسات القبول ومستلزمات التخرج.
- ٣- إن هذا القطاع حديث النشأة ولم تتبلور بعد هويته المهنية ونظامه التعليمي.
- ٤- العاملون في هذا المجال تنقصهم الخبرة والكفاءة وتواجههم صعوبات جمة في العملية التدريسية.
- ٥- طلبة هذا التعليم من ذوي المعدلات المتدنية الذين لم يتمكنوا من دخول الجامعات.
- ٦- مباني معظم المؤسسات ليست بالجاهزية التي تحتمل وجود مختبرات نموذجية يتدرب فيها الطلاب وليست مجهزة لمثل هذا التعليم.

دراسة معياري (١٩٩١):

- أجرى الباحث دراسة بهدف التعرف إلى بعض مشاكل التعليم المهني، وقد سئل المسؤولون عن التعليم المهني إلى أي درجة تعاني بوماج (أو دورات) التعليم المهني في مؤسساتهم من كل مشكلة من المشاكل الآتية: ضعف المستوى الأكاديمي للطلاب، وعدم كفاءة المعلمين، وعدم تقبل المجتمع للبرامج (أو الدورة)، ونقص في الأجهزة والأدوات وأخيرا نقص في التمويل، فخلص الباحث إلى النتائج التالية بالإضافة إلى عدة توصيات قام بوضعها:
- ١- إن نسبة الطلاب الثانويين في المناطق المحتلة الملتحقين بالتعليم المهني (مدارس صناعية ثانوية ومراكز تدريب مهني) منخفضة جداً، وأن عدد طلبات الالتحاق بهذه المؤسسات هو بمعدل ثلاثة أضعاف عدد المقبولين، ونحن نرجع انخفاض النسبة في الأساس إلى عدم كفاية المؤسسات القائمة، ومن هنا نوصي بضرورة توسيع المدارس الصناعية ومراكز التدريب الموجودة وإنشاء مدارس ومراكز جديدة وخاصة في المناطق التي تفتقر لمثل هذه المؤسسات (غزة، الخليل).
 - ٢- يقتصر التعليم المهني في المدارس الصناعية الثانوية ومراكز التدريب المهني على الطلاب الذكور، من هنا فإننا نوصي بضرورة تقديم تدريب مهني للنساء أيضا.
 - ٣- تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن التعليم المهني في المناطق المحتلة يركز على المهن الخدمائية وخصوصا الكهرباء العامة و(ميكانيكا) السيارات والحدادة، ونوصي بضرورة تنويع المهن بحيث تشمل أيضا مهنا صناعية وإنتاجية، مثل الكيمياء الصناعية وصناعة الأدوات وتصميم الآلات.

٤- أن جزءا كبيرا من المدربين، وخصوصا في الدورات المهنية وبعض مراكز التدريب المهني غير مؤهل للتدريب، فقلائل هم المدربون الذين أنهوا دراسة فوق ثانوية مهنية وكثيرون هم "المدربون" الذين أنهوا فقط المرحلة الإعدادية أو أقل منها، لذلك نوصي بضرورة عقد دورات تأهيل للمدربين يتم التركيز فيها على الناحيتين التربوية والمهنية.

دراسة أبو ناهية (١٩٩٣):

أجرى الباحث دراسة عرضت في المؤتمر التربوي الأول الذي عقد في جامعة الأزهر نحو تطوير التعليم المهني في الأراضي المحتلة من أين نبدأ، في مدينة غزة بالتعاون مع مؤسسة (الامدايست) و(فريدريش) أجريت بتاريخ ١٢-١٤ أكتوبر، حيث ذكر أن هناك حاجة ماسة لإعادة ترتيب وتطوير وتنظيم التعليم المهني والفني وربط التعليم بالعمل للمشاركة في إعداد البنية التحتية للمجتمع الفلسطيني وذلك للإسهام في تحقيق الأهداف التالية:

- الإسهام في التنمية الشاملة للمجتمع الفلسطيني باعتبار ذلك مطلباً ملحا يعتبر الإنسان غاية التربية ووسيلتها.
- رفع المستوى العلمي التطبيقي والنظري إلى مستوى من التخصص وتزويد الطلبة بالمعرفة المتخصصة والمهارات اللازمة لهم.
- إتاحة فرصة التدريب والتعليم أمام الأجيال المتلاحقة وإعدادها إعدادا جيدا وفق أحدث الأساليب العلمية.
- ضرورة السعي لتنويع وتطوير التعليم المهني والفني كما وكيفا.
- الإسهام في مواجهة الأهدار الذي تتعرض له الثروة البشرية وما تواجهه من سوء استثمار.
- العمل على اكتساب الطلبة الاتجاهات والقيم السليمة التي تحفزهم على الاندماج في العمل والمشاركة فيه.
- العمل على اكتساب الطلبة للمهارات العلمية التطبيقية التي تمكنهم من تأدية أعمالهم وفق الأصول الفنية السليمة.

دراسة الناج (١٩٩٣):

وهي بعنوان مشكلات طلبة المدارس الثانوية الصناعية في الأردن، فقد هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء مشكلات طلبة المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في الأردن من وجهة نظرهم وطبيعة تأثير متغيرات الدخل الشهري للأسرة، ومستوى تعليم الأب، ومستوى تعليم الأم، والمعدل العام للعلامات.

ولتحقيق غاية الدراسة قام الباحث بتطوير استبانة من خلال الطلبة أنفسهم، مكونة من خمسة مجالات هي: مجال التعليم النظري والعملي، والمجال الإداري والمجال الاجتماعي، والمجال الاقتصادي، ومجال الإرشاد المهني، ومشملة على (٦٠) مشكلة.

وتم توزيع الاستبانة على عينة مكونة من (٣٢٢) طالبا تمثل طلبة الصف الثاني الثانوي الصناعي، وجميعهم من الطلبة الذكور في ثماني مدارس صناعية حكومية موزعة على مختلف المناطق في الأردن للعام الدراسي ١٩٩٣/٩٢.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر المجالات توترا لمشكلات طلبة المدارس الصناعية مرتبة حسب أهميتها هي: مجال التعليم النظري والعملي، والمجال الإداري، والمجال الاقتصادي، والمجال الاجتماعي، ومجال الإرشاد المهني، وأن أكثر المشكلات تواترا على التوالي هي: قلة فرص التحاق طلبة المدارس الثانوية الصناعية بالتعليم العالي، وقلة اهتمام وسائل الاعلام بطلبة التخصص الصناعي، وكثرة الرسوم والمصاريف المدرسية، وصعوبة حصول خريجي مدرسة الصناعة على عمل لعدم توافر الخبرة، ونظرة المجتمع المتدنية للتعليم الصناعي، وتفضيل الطالب الأكاديمي على الطالب الصناعي بفرص العمل.

كما أظهرت النتائج بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات مشكلات الطلبة تعزى إلى كل من الدخل الشهري للأسرة، ومستوى تعليم الأب، ومستوى تعليم الأم، والمعدل العام للعلامات.

دراسة القلا (١٩٩٤):

وهي دراسة بعنوان: التعليم التقني والتعليم الاتقاني، وقد ذكر من خلالها معوقات التعليم الاتقاني ومشكلاته في التعليم التقني ومنها:

- ١- مراعاة الفروق الفردية.
- ٢- كلفة التعليم الاتقاني في التعليم التقني.
- ٣- مشكلات التفاعل الإنساني مع الآلات.
- ٤- مشكلات نفسية.
- ٥- سيطرة التقنيين على سلوك الآخرين.
- ٦- مشكلة المواكبة.
- ٧- دور المعلم.

دراسة عبد الشافي (١٩٩٤):

بعنوان التعليم التقني والمهني وعصر المعلومات والتكنولوجيا الحديثة، وقد تعرض من خلالها إلى السلبيات التي تعاني منها مستويات الإعداد العلمي والمهني والتي صنفها كالتالي:

١- الأهداف العامة:

يتم التركيز إجمالاً على إمام الكلية بمجموعة محدودة من المعلومات العلمية في مجالات محددة من التطبيقات، مع عدم اهتمام كاف بالتجارب العملية.

٢- خيارات الدراسة:

تكون الخيارات الدراسية المقدمة للطالب محدودة عموماً ومحصورة في السنوات الأخيرة على شكل الاختبار بين برنامج علمي أو أدبي دون الأخذ بعين الاعتبار الميول والقدرات المختلفة للطلبة.

٣- الإعداد المهني:

من أخطر مواطن الخلل في التعليم العام العربي أنه لا يقدم خياراً فعالاً للتعليم المهني في المرحلة الثانوية. مكتبة الجامعة الأردنية
مركز أبحاث الرسائل الجامعية
٤- الكتب والمصادر التعليمية: هناك القليل من المصادر العلمية المكتوبة بالعربية والتي يمكن للطالب أو المدرس الاستعانة بها وأيضاً هناك القليل من المجالات التي تنمي الثقافة والشغف العلمي والهوايات والأفكار الجديدة.

دراسة السيد علي (١٩٩٦):

وهي بعنوان: بعض مشكلات التعليم الإعدادي المهني في مصر وسبل التغلب عليها في ضوء التجربة اليابانية، والتي تهدف إلى:

- الوقوف على بعض مشكلات مدارس التعليم الإعدادي المهني في مصر والوصول إلى سبل التغلب عليها.

- كشف أهمية التجربة اليابانية في مواجهة مشكلات التعليم المهني ومحاولة الاستفادة منها.

وقد تم اختبار عينة البحث من المعلمين والمديرين بالتعليم الإعدادي والمهني في محافظة الفيوم وبلغ عدد هؤلاء (٥٠) معلماً ومعلمة ومديراً، وقد اختيرت العينة من عدة مدارس في المحافظة، وقامت الباحثة بتصميم استبانة تهدف إلى استطلاع رأي عينة من المعلمين في مدارس التعليم الإعدادي المهني حول مشكلات التعليم في هذه المرحلة وتكونت هذه الاستبانة من (٣٤) بنداً بالإضافة إلى سؤاليين مفتوحين عن أهم المشكلات التي تقابل

المعلمين ومقترحاتهم للتغلب عليها، وتتناول محاور الاستبانة المشكلات المرتبطة بأهداف التعليم الإعدادي المهني والمناهج وطرق التدريس والتجهيزات والورش وأساليب التقويم وإعداد المعلم ووسائل تدريبه وكانت نتائج هذه الدراسة كالتالي:

- إن أهداف التعليم الإعدادي المهني بحاجة إلى من يوضحها للمعلمين ولا بد من ربطها بمتغيرات العصر.
- إن موضوعات المنهج لا ترتبط بتكنولوجيا عالمنا المعاصر.
- عدم توافر الخامات اللازمة للإنتاج الصناعي في مجال التعليم الإعدادي المهني، وذلك لعدم وجود ميزانية كافية لهذا النوع من التعليم.
- عدم وجود تعاون بين المدرسة والمصانع والورش ومراكز التدريب القريبة مما يجعل اليوم المدرسي يسير بطريقة روتينية.
- عدم وجود ورش في بعض المدارس المهنية، لأن موقعها غير معد لهذا الغرض.
- إن أداء معلم المواد النظرية ومعلم الورش يفتقر إلى التكامل والتناسق.
- انخفاض الروح المعنوية للمعلمين في التعليم الإعدادي المهني لحرمانهم من الكثير من المميزات التي يحصل عليها زملاؤهم في التعليم العام.
- إن برامج تدريب معلمي التعليم الإعدادي المهني يغلب عليها الطابع الشكلي وهي ضئيلة لا يتاح لها الوقت الكافي والإمكانات اللازمة ولذلك لا تشبع احتياجات النمو المهني للمعلمين سواء في المجال الثقافي أو المهني.
- عدم استخدام الأساليب الحديثة في تقويم التلاميذ مما يشير إلى قصور واضح في مجال التقويم الذي ينبغي أن يحظى بالاهتمام.

دراسة الحولي (١٩٩٦):

وهي بعنوان: التعليم المهني في فلسطين، حيث عرضت في المؤتمر الدولي الثاني للدراسات الفلسطينية والذي عقد من (١٣-١٥ كانون أول عام ١٩٩٦) في غزة بعنوان التعليم الفلسطيني تاريخاً واقعا وضرورات المستقبل وذكر خلالها مشكلات التعليم المهني في فلسطين، وتم حصرها في الآتي:

- الاتجاهات السلبية نحو العمل المهني التي برزت من خلال القيم الاجتماعية للأعمال اليدوية والمظاهر السلوكية لبعض الحرفيين وبعض الجذور الثقافية التي تقلل من أهمية العمل المهني.
- ضعف المستوى الأكاديمي للطلاب الملتحقين بالتعليم المهني.
- عدم كفاءة المعلمين والمدرسين.

- قلة عدد المدارس والمراكز المهنية.
- مشاكل تمويلية تتعلق بعدم توفر الآلات والمعدات اللازمة وذلك بسبب ارتفاع كلفة الطالب في التعليم المهني.

دراسة أبو نحلة (١٩٩٦):

أجرى الباحث دراسة بعنوان التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين من منظور تخطيط ودمج النوع الاجتماعي، وتعد هذه الدراسة محاولة لمعرفة مدى تجاوب وملاءمة هذا النظام مع فوائده المتوقعة بالتركيز على دوره في تجسيد مفاهيم النوع الاجتماعي وفي تغيير وتمييط أدواره القائمة حالياً.

ولقد وزعت استبانة على طلاب الصف الثاني عشر والذين بلغ عددهم (٨٥٤) طالباً وطالبة في المدارس الحكومية، في المدن والقرى موزعة على ثلاث مناطق فلسطينية في الضفة الغربية الشمال والوسط والجنوب، وتشير نتائج الدراسة إلى أن نظام التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين غير قادر على تلبية احتياجات الفئة المستهدفة، كما أنه غير قادر على مساعدتها في تكوين رؤية إيجابية وتعزيزه لخدماته الحالية، وهو بوضعه الحالي غير قادر على تغيير توقعاتهم ورؤاهم. مركز أبحاث الرسائل الجامعية مكتبة الجامعة الأردنية

أما على الصعيد التعليمي فإن نظام التعليم والتدريب المهني والتقني لا يعد تعليماً عالياً ولا ينظر إليه أنه تعليم ذو فائدة من شأنه توفير فرص عمل ووضع اجتماعي جيد للملتحقين به، بل ينظر إليه على أنه مؤسسة توفر فرص التعليم والتدريب المهني والتخصصات التي يقدمها، وتكشف رؤيا تقليدية لأدوار النوع الاجتماعي وعلاقاته، فبدلاً من أن يفتح هذا النظام آفاقاً وفرصاً جيدة للطلبة من كلا الجنسين فإنه يعمل على تكوين التمييز النوعي الذي يتركز في إطار العائلة وإطار نظام التعليم العام والمؤسسات الاجتماعية الأخرى وتعزيزه، إضافة إلى ذلك فإنه نظام تعليمي لا يتلاءم مع مستلزمات وظروف الحياة اليومية الحديثة وأوضاع السوق واحتياجاتها، وهو بذلك غير قادر على الإسهام في الوصول إلى تنمية اقتصادية واجتماعية دائمتين.

دراسة الحشوة (١٩٩٧):

بعنوان التعليم والتدريب في فلسطين، وقد قدمت في مؤتمر التشغيل الدولي ذكر فيها التحديات التي تواجه التعليم المهني وهي:

١- المباني والأجهزة:

- عدم توفر المساحات والمدارس المطلوبة.

- الافتقار إلى المختبرات والمكتبات والأجهزة.
- عدم كفاءة المستخدم للمرافق المتاحة.
- المدارس غير موزعة جغرافيا بشكل يسمح وصول الطلبة من القرى والأماكن البعيدة.
- ٢- المدربون:
 - المدربون بحاجة إلى تأهيل تربوي.
 - لا يوجد فرص لتطوير المدربين.
 - فقدان المدربين الأكفاء نظرا لتدني الرواتب.
- ٣- المناهج:
 - يغلب عليها الطابع النظري.
 - عدم ملاءمة المناهج مع التغيرات التكنولوجية.
 - غياب آلية تحديث المناهج.
 - تغيب عنصر التدريب في الصناعة.
- ٤- التنظيم:
 - عدم مرونة المناهج مع الحقوق محفوظة
 - تعنت نظام ضبط الجودة. مكتبة الجامعة الاردنية
 - غياب الإرشاد المهني. مركز ايداع الرسائل الجامعية
 - عدم استقلال المرافق بصفتها أنشطة مجتمعة.
 - غياب التنسيق بين المدارس.
 - تدني النظرة للتعليم المهني مقارنة بالجامعي.
 - غياب أنظمة توظيف الخريجين.
 - قلة انتساب الإناث في البرامج المهنية والتقنية.
 - قصور الأنظمة والقوانين المتبعة.
- ٥- التمويل:
 - غياب التمويل للتوسع في النظام.
 - غياب التمويل لرفع مستوى الأجهزة.

دراسة الآغا (١٩٩٨):

وهي بعنوان: تطوير التعليم التقني والمهني لماذا؟ وكيف؟ في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية، والتي هدفت التعرف إلى واقع مشكلات التعليم التقني والمهني في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال الإجابة على أربعة أسئلة:

- ١- ما واقع مشكلات التعليم التقني والمهني في الضفة والقطاع؟
 - ٢- ما واقع التعليم التقني والمهني في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية؟
 - ٣- ما واقع اتجاهات تطوير التعليم التقني والمهني؟
 - ٤- ما واقع نظام تقويم الأداء لمؤسسات التعليم التقني والمهني في الضفة والقطاع؟
- وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للحصول على معلومات تجيب عن الأسئلة المحددة للبحث وكذلك استخدم الباحث المنهج التصوري لأنه يناسب دراسة المفاهيم أو التطور لدور التربية البوليتكنيكية ومهامها واحتمالات التبدل الاجتماعي الذي يمكن أن تحدثه في المجتمع الفلسطيني وركزت الدراسة على ضرورة وضع فلسفة واضحة، وربط هذا النوع من التعليم بخطط التنمية الوطنية في المناطق وتطوير المناهج والامتحانات، وتقويم الأداء ورفع المستوى التحصيلي للطلاب نظريا وعمليا وقد أكدت التوصيات على شمولية الحل بحيث تسهم في جميع الفئات في القطاعين الخاص والعام للارتقاء بهذا النوع من التعليم والاتجاه نحو تبني التربية البوليتكنيكية لدى أوساط الناشئة في المجتمع الفلسطيني وهي مهمة تقع على عاتق المسؤولين السياسيين والتربويين، لوضع المجتمع الفلسطيني على عتبات القرن الحادي والعشرين، قرن العلوم والتكنولوجيا المتطورة.
- مركز أيداع الرسائل الجامعية
مكتبة الجامعة الأردنية
- الدراسات الأجنبية:

لاحظ الباحث من خلال دراساته أن موضوع مشكلات المدارس الثانوية الصناعية حظي بأهمية إذ يوجد الكثير من الدراسات التي بحثت في هذا المجال منها:

دراسة كراسكا (Kraska, 1991):

وجاءت هذه الدراسة بعنوان: قيم طلاب المدارس الثانوية المهنية التعليمية، قارنت هذه الدراسة نظرات العمل وقيمه لطلاب مدرسة ثانوية مهنية في سنتهم الأولى لبرنامج التعليم المهني، وتم مقارنة ثلاثمائة وثمانية طلاب على أساس الجنس والمجموعة الاثنائية والمكانة الأكاديمية، مئتان منهم كانوا من مراكز قروية مهنية صغيرة تقع في المنطقة الجنوبية ومجموعة (١٠٨) كانوا من اثنين من المراكز المهنية الكبيرة التي تقع في المنطقة الجنوبية، وقد عرض الموجهون الإداريون معنى مقياس العمل وقيمه وأعادوا المعلومات الخام التي تم تجميعها لمراكز التحليل لها لغاية تطبيق نتائجها على المتغيرات الثلاثة المستقلة: (الجنس، والمجموعة الاثنائية والوضع أو المكانة الأكاديمية) بالإضافة إلى متغيرين آخرين غير مستقلين، وقد سجلت الإناث مواقف أكثر إيجابية إزاء معنى العمل وقيمه أكثر مما سجله الذكور، كما

أن المجموعة الاثنية كانت ذات مصدر مميز لمعنى العمل بحيث أن الطلبة الملونين كان لديهم معنى أكبر في نظرهم نحو العمل أكثر من الطلبة البيض.

دراسة هيل (Hill, 1993):

جاءت هذه الدراسة بعنوان التعليم المهني للمدارس الثانوية، تم عمل دراسة منهجية عميقة لمدة عامين في ثلاث مدارس ثانوية تبين فيها أن معظم معلمي المدارس الثانوية العليا وإدارييها كان ينقصهم الكفاءة المهنية التربوية، الأمر الذي يشكل عائقاً إزاء الإصلاحات التربوية، ويمكن عمل تغييرات جذرية لتحسين الأداء الأكاديمي والمهني في التربية، وقد وجدت الدراسة أن دورات الإعداد على مستوى الكليات كان له النصيب الأكبر من الاهتمام من حيث التقدير في حين أن الشيء الكثير من التعليم المهني كان في الحضيض، وكان من ضمن المعوقات في طريق التغيير ما يلي:

١- هناك اعتقاد راسخ أن قدرات طلاب المدارس الثانوية ودافعية التعليم لديهم ليس

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز أبحاث الرسائل الجامعية

بإمكان تغييرهما. ٢- جميع المدارس الثانوية ومن حيث لجوءها إلى ما سبق من اعتقاد مسبق تخلق شرخاً في تصميم المنهاج لكي تلائم موجودات الطلاب نحو العمل المدرسي وليس محاولة تغييرها.

٣- هذا الشرخ يعطي الأولوية إلى مكانة دورات إعداد مرحلة الكليات والأساتذة والطلاب أكثر من الدورات المهنية الفنية.

٤- ملاءمة الطلاب مع (الكورسات) يتأثر كثيراً بالصف والعنصر والطابع النموذجي الثنائي وتفتقر الدراسة أن النظام الحالي هو غير عملي وأن الطريقة الوحيدة للتغيير هي خلق نموذج عمل يعرض منهاجاً قوياً للتداخل.

دراسة أجيوري (Aguirre, 1993):

وهي بعنوان مساعدة العمل من القطاع الخاص إزاء برامج التعليم المهني المعمولة من خلال المساهمة في مهنة التدريس المهني (النيوي).

وكان الغرض من هذه الدراسة تعريف عمل القطاع الخاص ووصف طبيعته ومدى مساعدته في مهنة التدريس المهني داخل ولاية النيوي التي تزود خبرة عمل موقعية لأعضاء الهيئة المهنية.

وقد استخدم أسلوب عالي الجودة، كما تم جمع معلومات الاستبانة من (١٠٨) مستجيبين على (١٥) نوعاً من مساعدة العمل، وقد دلت النتائج على أن مساعدة العمل قد

كانت متوافرة من قبل الموظفين المتعاونين في برنامج التعليم المهني على مدى أكبر مما هو مستخدم.

حيث أن معظم المعطيات النموذجية للمساعدة كانت تعتمد على:

- ١- الخبرة.
- ٢- المعلومات عن التقنية الجديدة.
- ٣- مواد التدريب.
- ٤- السفر والتدريب أو الاتصالات الجديدة.
- ٥- حق الوصول المميز إلى موقع العمل.

إن إعداد المخططات والمسافة والمضايقات المالية وكذلك عدم المتابعة من قبل المشاركين في برنامج التعليم المهني قد تم تعريفها بأنها معوقات إزاء استخدام مساعدة العمل، والمشاركة المتكررة في برنامج التعليم المهني قد بدا أنه كان مفيدا لاكتساب مساعدة العمل، والمستجيبون الذين لديهم على الأقل (٣) سنوات خبرة في التدريس المهني قد استذكروا أنواعا أكثر من مساعدة العمل بالمقارنة مع سواهم من الذين لديهم خبرة أقل، كما أن بعض البرامج لما بعد المرحلة الثانوية مثل التعليم الصحي، قد بدا أن لها علاقات أولوية مع القطاع الخاص في المكان، في حين اقتربت برامج المرحلة الثانوية إلى ذلك، وقد كان المشاركون في برنامج التعليم المهني ذوي توجيه ذاتي في متابعة النشاطات الداخلية، كما أن حسن العلاقة والتقرب من الموظفين كان له الحظ الأفضل وليس التوجيه الإداري أو مساق العمل الجامعي المتصل به، كان هو المعيار للنجاح في الحصول على المساعدة، حيث أن حافز الراتب قد كان عاملا أساسيا لاكتساب التقدير في برنامج التعليم المهني، وقد وصفت المقابلات التي تم إجراؤها مع (٥٦) مستجيبا، وصفت تشكيلة من الفوائد الخاصة لبرامج التعليم المهني، أما التوصيات فكانت، التأكيد على مساعدة العمل باعتباره هدفاً لبرنامج التعليم المهني، وإشراك الإداريين في التخطيط، وتزويد شبكة من الفرص لمشاركي برنامج التعليم المهني وتحسين سبل تقييم برنامج التعليم المهني.

دراسة سكوير (Squire, 1993):

جاءت هذه الدراسة بعنوان مهارات تفكير مطلوبة في برامج التعليم المهني لدى الكبار، وهي دراسة عن مدرسي التعليم المهني لدى الكبار في وسط ولاية (أوهايو)، احتوت العينة على (٥) مدارس مهنية مشتركة ومراكز مهنة التعليم المجتمعية في المنطقة الوسطى من أوهايو، وقد شارك في هذه الدراسة (٣٢) معلما من ضمن (٣٣) كانوا مسجلين بدوام

كامل وآخر جزئي في مهن الكبار اليافعين، والهدف الأكبر من الدراسة كان اكتشاف مستويات الإدراك ووصفه لبرامج الكبار المهنية في (أوهايو) الوسطى.

النتائج:

- ١- غالبية المعلمين علموا وقيموا برامج التعليم المهني لدى الكبار على مستويات أعلى للإدراك.
 - ٢- معظم المعلمين اتفقوا قليلا فيما بينهم على استخدام الأهداف التربوية للمتعلمين ولتخطيط البرامج التربوية وتقييمها، ولكنهم اختلفوا قليلا فيما بينهم بصدد الأهداف التربوية للتعليم.
 - ٣- كان من بين المعلمين، معلمات بنسبة (٥٦%)، ومعظم المعلمين كانوا يحملون الدرجة الجامعية الأولى B.A أو B.S، إضافة إلى أن (٥٨%) كانوا قد علموا لمدة ما بين ١-٨ سنوات، وأن (٤٤%) كانوا قد درسوا نظام تصنيف الأهداف التربوية في الإعداد الأكاديمي لهم، وأن (٥٦%) كانوا معلمين بدوام جزئي.
 - ٤- الترابط المادي كان موجودا فيما بين التدريس داخل الخدمة، واستعمال الأهداف التربوية في تخطيط البرامج وفي التعليم وفي المشاركة في ورشات العمل واستخدام الأهداف التربوية في تخطيط البرامج والتقييم. الأمور المتضمنة والتوصيات للعمل التربوي:
- ١- يلزم معلمي المهن اليافعين الكبار أن يعلموا مستويات أعلى للإدراك.
 - ٢- المربون المهنيون ينبغي عليهم أن يأخذوا زمام المبادرة في تطوير نماذج البحث من أجل استخدام الأهداف التربوية لتعليم برامج التعليم المهني للكبار وتقييمها على مستويات أعلى من الإدراك.
 - ٣- المؤسسات التربوية الخاصة بالمعلمين المهنيين يلزمهم بشدة أن يجندوا الطلاب الموهوبين عقليا، وذوي القدرة على التفكير الانتقادي، لأن تغييرات كبرى في مكان العمل والمجتمع عموما تتطلب تحضير المعلمين وإعدادهم.

دراسة رينيو (Reneau, 1994):

جاءت هذه الدراسة بعنوان: امكانية مساهمة التعليم المهني في التطوير المستقبلي لاقتصاد بيليزي Belize: دراسة ديلفي (Delphi) وكان هدف هذه الدراسة تقرير امكانية مساهمة التعليم المهني في تطوير اقتصاد بيليزي في المستقبل، ولتحقيق هذا الهدف، فإن هيئة خبراء قد تم اشراكها في صياغة البيانات وتقرير قيمة كل عبارة منها باعتبارها مشاركة من أجل التطوير الاقتصادي مستقبلا.

اشتمل تصميم الدراسة على استخدام تقنية (ديلفي)، كما تم اختيار هيئة من الخبراء من

أربع مجموعات:

- ١- حكومية.
- ٢- غير حكومية.
- ٣- المقاوله وتطوير المشاريع الصغيرة.
- ٤- الصناعة وتطوير الإنتاج.

وقد طلب من كل خبير أن يعرض النواحي التي ينبغي على التعليم المهني أن يؤكد عليها في المستقبل وذلك لغاية المساهمة في تطوير الاقتصاد المستقبلي في (بيليزي)، كما تم جمع توزيع التكرار والوسط الحسابي المعياري (المتوسط) والاختلاف في كل ناحية، ومبدأ القرار، إذا تم تحقيق الاجماع، فقد تم التعرف إليه بصفته بند اختلاف، وكونه مساويا للعلامة (٠,٧٥) أو أقل منها على مقياس نقاطه الأربعة، وبعدها أمكن لأعضاء الهيئة أن يعرفوا قائمة تتألف من (٨٥) عبارة، (٧١) منها انسجمت مع معيار الاجماع، وقد كانت هذه العبارات البالغ عددها (٧١) والتي تم توصل أعضاء الهيئة إليها، كالتصنيف حسب وسائلها.

أما النقاط التي لم يتوصل إلى الاجماع بصدها، فإنها لم تسقط لما هو أدنى من الفئة الهامة، وعلى أية حال فإن تصنيفات المجموعات قد تم توزيعها على نطاق واسع، وقد كشف تحليل تم عمله على الرتب المصنفة، كشف أن بعض العبارات قد كجمعت حول الأفكار العامة بحيث أن هذه الأفكار قد اشتملت على التخطيط والإنتاجية والارتباطات والقيم وأخلاقيات العمل وتطوير البرنامج والتطوير المؤسسي.

دراسة الميجرن (Almegren, 1996):

جاءت بعنوان نظرة القطاع الخاص لنظام التعليم المهني في مدينة الرياض، في المملكة العربية السعودية، وقد تطل هذه الدراسة المعمولة في الرياض في المملكة العربية السعودية، نظرات مؤسسات القطاع الخاص إزاء نوعية نظام التعليم المهني. فالعينة تألفت من مستجيبين كانوا إما مالكين أو مديرين لمؤسسات القطاع الخاص التي توظف أكثر من شخص واحد، وعليه فقد تم عمل المسح على (٣٣١) مؤسسة ما نسبته (٧٤,٥٣%) منها (٢٥٠) مؤسسة قيد الاستخدام.

ولغاية الحصول على المعلومات الضرورية لهذه الدراسة فإن المستجيبين كانوا قد أموا استبانة مرسله بالبريد مستخدمين مقياس ليكيرت (Likert) ذي النقاط الأربع، وقد كشفت الأسئلة المستعملة في هذا المقياس وجهات نظر حول مجالات مختلفة للتعليم المهني

والمهارات اللازمة في الموظفين الجدد والنشاطات التي تود المؤسسات أن تتعاون فيها مع نظام التعليم المهني.

إن ثمة سؤالا مفتوحا كان أنهى الاستبانة بما يتيح للمستجيبين أن يعرضوا اقتراحات حول تغييرات من شأنها أن تعزز وتتمي التعاون فيما بين القطاع الخاص ونظام التعليم المهني وكان معامل الفا كرونباخ كان ما نسبته (٧٧%).

إن النتائج الكبرى لهذا البحث قد أظهرت بأن وجهات نظر المستجيبين نحو التعليم المهني قد كانت إيجابية وعلى أية حال فإن العديد من المستجيبين قد شعروا بأن برامج التعليم المهني الحالية والمناهج كذلك لم تكن كافية لتفي بتحقيق حاجات قوة العمل لديهم (٨٧,٥%) وأنهم بحاجة إلى إصلاح مدها (٨٥,٢%) كما أكد المستجيبون على أهمية كون طلاب المدارس المهنية يتعلمون عن مكان العمل ونظام العمل فيه والعمال هناك بما نسبته (٩٢%) وأنه ينبغي عليهم اكتشاف مهن مختلفة في حين أنهم ما يزالون في المدرسة، وقد أيقن المستجيبون بأن الطلاب أقل خبرة وأقل تدريبا وأنه ينقصهم الوعي بمتطلبات العمل والنظام والثقة الذاتية والطموح.

وبالرغم من هذه النظرة السلبية لخصوصيات الطلبة، فإن المستجيبين كانوا يرغبون في استئجار خريجي المدارس المهنية لأنهم ظنوا بأن ذلك لن يكلفهم الكثير من المال، والصحيح هو أن غالبية القطاع الخاص كانت ترغب في التعاون مع مدارس التعليم المهني. وأخيرا فإنه اعتمادا على نتائج هذه الدراسة فإن التوصيات المعمولة حول التمرين والمزيد من الدراسات قد تم اقتراحها لتحسين نوعية نظام التعليم المهني وتقوية التعاون بين هذا النظام والقطاع الخاص.

دراسة بورمستر (Bowermeister, 1997):

وهي دراسة بعنوان عوامل تتعلق باستخدام نتائج اختبار الكفاءة باعتبارها وسيلة لإدارة تقييمات البرامج وذلك لبرنامج التعليم الثانوي والمهني. تاريخياً فإن التشريع الفيدرالي قد أقر بأن المربين المهنيين يقيمون البرامج عن طريق السيل المستعملة في التعليمات، ذلك أن قانون كارل د. بير كنز (Perkins) المهني والمتعلق بالتكنولوجيا التطبيقية لعام (١٩٩٠) قد وجه المربين إلى ضرورة تغيير تقييمهم من طريقة توجيه إلى طريقة أخرى مبنية على نتائج الطلاب، كما أقر القانون بأن المكسب الأكاديمي والكفاءة الوظيفية ومستوى الطالب هي مؤشرات لفعالية البرامج، وقد رأى المربون المهنيون ذلك على أنه طريقة لملاحظة الآثار، فضلا عن شرح الأسباب.

وقد بدأت هذه الدراسة بنتيجة الكفاءة الوظيفية إذ تقاس بعلامات الاختبار من برامج تخطيط في أوهايو، ثم تم بعدها تجميع المعطيات من معلومات متيسرة موجودة لدى دائرة أوهايو التعليمية، أما العلاقات فيما بين المتغيرات فقد تم وصفها عن طريق إجراءات الهيئة، وقد تم استخدام الانحدار المتعدد لشرح الاختلاف على المتغير غير المستقل الذي يمكن شرحه عن طريق الارتباط فيما بين المتغيرات المستقلة، حيث أن مستوى العلامة (A ٠,٠٥) قد استخدم لتقرير قوة العلاقات الكامنة فيما بين المتغيرات.

وقد دل التحليل على أن نوع المنظمة التربوية كان له تأثير مميز على متوسط العلامات، كما أن مدارس المقاطعة المشتركة والمنفردة منها قد حصلت على علامات أعلى، في حين أن تلك الموجودة في المدينة قد نالت علامات أوطأ.

إن خمسة متغيرات مستقلة قد وجد أنها ذات ارتباط ملحوظ مع المتغير غير المستقل، وأن الأداء الكلي للمقاطعة على اختبار الكفاءة المهنية كان مرتبطاً مع العلامات العليا في برنامج التخطيط، إن معدلات المشاركة العليا في منظمات الطلبة المهنية قد كانت مرتبطة مع العلامات العليا في الامتحان، ثم قررت الترامنة كذلك أن المقيم كان بمقدوره عمل قرارات خاصة مع معلومات المتغيرات، ومن الجلي الواضح أن قدراً معيناً من التغيير في العلامات يمكن تفسيره وأن هناك عوامل مرتبطة مع اختلاف العلامات، لقد تم عمل توصية لتطوير هيكلية العمل التي يمكن تطبيقها على البرامج المهنية.

دراسة لاي (Lai, 1997):

وهي بعنوان سبل تحسين الكتاب المدرسي بالتعليم المهني العالي، والغرض من هذه الدراسة هو التعرف إلى الكتب الخاصة بمتسلمي الرهان في طريقة (تايوان) لمراجعة المدارس المهنية الحرفية العليا وتأييدها وقد تم عمل إجراء مسح عليها للتعرف على سبل تحسين الطريقة معها، وقد احتوت الاستبانة على بنود لفحص خصائص المستجيبين الديموغرافية وآرائهم حول كتب (تايوان) للمدارس المهنية العليا والاقتراحات المعمولة بخصوصها، وتم ارسالها بريدياً إلى (٨٨) من ناشري كتب المدارس المهنية العليا في تايوان وكذلك إلى (١٤٨) من مراجعي كتب المدارس المهنية العليا الذين تم انتقاؤهم عشوائياً من مصادر المعلومات المتوفرة عنهم، وتم استلام الردود من (٥٤) ناشراً ما نسبته (٦١,٤%) ومن أصل (١٢٥) مراجعاً، وظهر أن غالبية المستجيبين قد دعموا (١١) مدرسة مهنية علياً من مجموعة (١٢) مدرسة وكانت المقترحات المعمولة حول ذلك أن الكتب حول نفس الموضوع كافة يجب تقديمها للمراجعة تلقائياً، وأن (٦٠,٥%) من مخطوطات المادة الكتابية يجب تطويرها.

دراسة جوردن (Gordon, 1997):

جاءت الدراسة بعنوان مقارنة بين المعرفة الشرعية القانونية لمديري المدارس المهنية الثانوية وغير الثانوية في ولاية فرجينيا الغربية في الولايات المتحدة الأمريكية، استعرضت الدراسة مديري مدارس مهنية ثانوية وغير مهنية لتقرير ما إذا كان هناك ثمة اختلاف مميز في معرفتهم إزاء الناحية الشرعية القانونية فيها، فالاستبانة وهي فهرس المعرفة الشرعية القانونية تم تطويرها بمساعدة الخبراء واستعرضهم له بغية الاعتماد عليه، وأن عينة عشوائية قوامها (١٦) مديراً تم انتقاؤهم من أولئك المدونين في دليل مدرسة (فرجينيا) الغربية كما أن الاستبانة قد تم إرسالها إليهم وتم إرسال ردود قابلة للاستخدام من (١٢٠) شخصاً، والإحصائيات الوصفية مثل النسب المئوية وحالات التكرار وإجراءات المؤسسة قد تم استخدامها لوصف المعلومات، وقد اقترحت النتائج أن المديرين المهنيين لم يكونوا قابلين لإكمال دوره في القانون المدرسي وأنه قد مضى ثلاث سنوات عليهم في مجال الخبرة في ذلك العمل.

جميع الحقوق محفوظة

مكتبة الجامعة الاردنية

دراسة موكسياتونج (Mu, Xiaotong, 1998): الجامعية

وهي بعنوان التعديل النفسي لطلاب المدارس المهنية الثانوية العليا، دراسة مراهقين صينيين، وقد أجرى الباحث عملية مسح على (٥٠٠) طالب من أصل صيني في المدارس المهنية بخصوص آرائهم ووجهات نظرهم بصدد التعليم الصناعي وكان الطلاب يعدون لمهن في حقول مختلفة من ضمنها الحاسوب والإدارة المالية ودعم فرص العمل وتعليم رياض الأطفال وتصميم الأزياء، إن محتويات الانشغال التربوي والتفؤول، والدعم الاجتماعي قد تم إيجادها لقياس أهمية مظاهر الحيوية للفاعلين لتقييم العلاقات بين الفهارس. ويهدف التحليل إلى فحص العلاقات بين النجاح التربوي والإنجاز السيكولوجي، ومن الملحوظ أن هناك ارتباطاً وثيقاً جداً بين الانشغال التربوي والإنجاز السيكولوجي، ومن شأن الانشغال التربوي أن يتنبأ عن الأمل والتقييم الذاتي والأهداف التربوية والدافعية، وأن مزيداً من عوامل استقصاء التحليل المتصلة مع الانشغال التربوي تكشف أن الطلاب المهنيين الناجحين تربويًا يميلون إلى إدراك قدر كبير من الفوائد في تعليمهم، ولمعرفة تأثيرات الدعم الاجتماعي على الطلاب اكتشف البحث أن دعم الطلاب وخاصة من المعلمين والآباء تنبئ بشكل ملحوظ عن مدركات الطلاب في الاستخدام بتعليمهم، كما وأن التربية الأبوية ليس لها أي تأثير على الأهداف التربوية للطلاب المهنيين أو الدافعية من أجل أن يتعلموا في المدرسة، وهناك تأثير سلبي للمقدرة الأكاديمية على الخبرة التربوية للطلاب المهنيين، فقد أظهر البحث نجاح تأثير التربية على

الإنجاز السيكولوجي لليافعين، وبمقدور التعليم المهني أن يزود اليافعين ذوي القدرة الواهية بالأدوات والبيئات التي يحتاجونها لتطوير إحساس من التفاوض والتعليم الذاتي.

دراسة دونيهو (Donehoo, 1998):

وهي بعنوان علاقة التحيز في الاستجابة مع التقييم الذاتي في إنجاز التعليم في برامج التمريض العملي لدى التعلم المهني العالي، والغرض من هذه الدراسة هو استقصاء ظاهرة التحيز في الاستجابة داخل مجموعة التعليم المهني لما هو بعد المرحلة الثانوية، وقد ركز البحث على (٣٥) طالبا مبتدئا و(٢٠) طالبا متقدما في برنامج التمريض العملي لدى معهد (ديكالب) التقني والمدرسة المهنية في كلاركستون بولاية (جورجيا).

وتعتبر الاستجابة والتحيز فيها عاملين هاميين ينبغي أخذهما بعين الاعتبار عند تصميم التقييمات التربوية، ولغاية عرض وجود الاستجابة والتحيز فيها في الوضع التربوي المهني، فقد تم تجميع المعلومات من خلال حيين سكنيين، ثم حلت باستخدام أدوات تقرير ذاتي تم تطويرها من مواصفات محتويات المساق المطلوب، كما تم جمع المعلومات الديموغرافية عن السن والجنس والعنصر والتاريخ الوظيفي السابق والتاريخ التربوي السالف لغاية مراجعتها مع تحيز الاستجابة، وأن واحداً من متغيرات الاهتمام كان مدى المعرفة المدركة في مجال التمريض العملي حسب ما هو مقيم عن طريق التقارير الذاتية السابقة والتقارير الذاتية اللاحقة ومن ثم التقارير الذاتية إياها، وكان هناك متغير آخر بخصوص مستوى خبرة الطلاب من المبتدئين إلى المتقدمين لغاية كشف أي اختلاف في مقدار تحيز الاستجابة، ويمكن حذف تحيز الاستجابة عن طريق التأكد بأن المشتركين يستجيبون من نفس إطار المرجعية في التقارير الذاتية جميعها، وأن عمليات تحليل استجاباتهم قد تم إنجازها باستخدام المتوسطات الحسابية والإحصاءات البسيطة ومعاملات الارتباط والنكوص الطفيف.

كما أظهرت الدراسة هذه على أن الاستجابة وتحيز الاستجابة قد كانا حاضرين في الوضع التعليمي المهني لمرحلة ما بعد الثانوية، وقد تأكد هذا عن طريق الحقيقة بأن المتوسطات الحسابية وقياسات التقرير الذاتي قد كانا أعلى من قياسات متوسطات التقارير القبلية والبعديّة.

كما وأن الدلائل المبدئية أظهرت بأن هناك استجابة أقل وتحيز استجابة لدى الطلاب المتقدمين بالمقارنة مع المبتدئين منهم بفضل الفروق المتناقضة بين معدلات القياسات القبلية والبعديّة والقياسات السابقة واللاحقة.

والمغزى من وراء هذه الدراسة هو إظهار أسلوب يكون أكثر دقة لتقييم التحصيل التعليمي، ذلك أنه من شأن هذه الدقة المحسنة في تقييم التعليم أن تساعد في تبرير استمرارية معطيات البرامج وأن تدعم صنع القرار الإداري بخصوص محتوى البرنامج.

دراسة أوجيو جيفور (Oguejoiofor, 1998):

وهي بعنوان: استراتيجيات حافزة للمراقبين في مقاطعات المدارس المهنية المشتركة في (اوهايو) كما يراها أعضاء إداريون منتجون، والغرض من هذه الدراسة هو استقصاء الاستفادة من استراتيجيات الدافعية داخل مراقبي المدارس المهنية في ولاية أوهايو من قبل أفراد إداريين منتجين. كما أن الدراسة قد فحصت العلاقات القائمة بين المراقبين والمتغيرات الديموغرافية التالية: العمر والمؤهل التربوي الأعلى ومجموع السنوات الخاصة بالخبرة الإدارية بالإضافة إلى حجم مدرسة المقاطعة المهنية المشتركة.

وقد تضمن سكان هذه الدراسة جميع مراقبي المدرسة المهنية والأفراد الإداريين المنتجين في مدارس المقاطعات المهنية داخل ولاية أوهايو حيث يوجد هناك (٤٩) مدرسة ويوجد داخلها (٤٩) مراقبا وكذلك (٣١٩) عضو إداري، وقد اشتملت العينة على (٤٩) مراقبا و(٩٨) شخصا إداريا قد تم انتقاؤهم عشوائيا من بين السكان، أما الأداة التي تم استخدامها لجمع المعلومات فقد كانت مخزون الأعمال التحفيزية التي تم تطويرها من قبل وانيماخر Wannemacher وقد تم تنظيم استراتيجيات الاتصال وفق مجموعات داخل المكونات التالية: المكافآت واتصال التوقع والمشاركة في صنع القرار والحكم الذاتي المهني والدعم والاقتراح واستخدام السلطة الرسمية وعمل النماذج بالإضافة إلى منح السلطة للسير نحو التقنية.

ومن بين (١٤٧) استمارة مرسله بريديا (٤٩) مراقبا و(٩٨) شخصا إداريا) تم إعادة ١١٦ ما نسبته (٧٨,٩%) أداة قابلة للاستخدام، وقد تم إعادة (٤٥) من المراقبين بما نسبته (٩١,٨%) و(٧١) من الأشخاص الإداريين بما نسبته (٧٢,٤%).

وقد تم تحليل المعلومات التي عمل على تجميعها باستخدام متغير التحليل والاختبار ومعامل بيرسون Pearson الارتباطي واختبار توكي Tuchkey، وعند مستوى (٠,٠٥) دلت النتائج على أن مراقبي المدارس المهنية قد اختلفوا في استراتيجيات التحفيز المستخدمة في مدارسهم، كما وأن مدركات المراقبين قد اختلفت عن مدركات الأفراد الإداريين بخصوص استراتيجيات التحفيز المستخدمة من قبل المراقبين، وقد رأى المراقبون أنهم كانوا قد استخدموا استراتيجيات التحفيز المستخدمة من قبل المراقبين وقد رأى المراقبون أنهم كانوا قد استخدموا استراتيجيات التحفيز أكثر من استخدام الاستراتيجيات من قبل الأفراد الإداريين، وأن ميل المراقبين لاستخدام الاقتراح باعتبارها استراتيجية تحفيزية هو أمر متصل بالمستوى التعليمي

لديهم، إضافة إلى أن ميلهم لاستخدام السلطة الرسمية بصفتها استراتيجية محفزة هو أمر متعلق بأعمارهم، ولم يكن هناك أي دليل على أن حجم المدرسة وسنوات الخبرة الإدارية كان لهما تأثير على استراتيجيات التحفيز التي يستخدمها المراقبون.

دراسة كلاهان (Callahan, 1998):

وهي دراسة بحث بعنوان دمج التعليم الأكاديمي والمهني في المدارس الثانوية، مركز المهن التكنولوجية، خلال الفترة (من مايو ١٩٩٧ حتى سبتمبر ١٩٩٨) إذ شارك طلاب ومعلمون وإداريون من إحدى المدارس الثانوية ومركز مهني تكنولوجي في عمل دراسة بحث وقد كان الغرض من هذه الدراسة هو فحص مدركات الطلاب والمعلمين والإداريين إزاء برامج المدرسة نحو العمل والدمج الأكاديمي والمهني. وقد استخدمت هذه الدراسة تصميم عمل بحث، أتاح للمشارك أن يجمع المعلومات، وقد اشتملت هذه المعلومات على مقابلات رئيسية وملاحظات وكتابات مجلات طلابية، ومن نتائج هذه الدراسة:

جميع الحقوق محفوظة

- ١- إدراك الطلاب والمعلمين والإداريين بأن المنهاج المطبق والتعليم المضمون هما الضمان لنجاح برنامج المدرسة العملية والأكاديمي والدمج المهني.
- ٢- إن المعلمين في مدرسة العمل الأكاديمية والمهنية أدركوا أن أعمالهم هي بمنزلة محفزات للطلاب بصورة مختلفة، وكما أن العديد من هؤلاء المعلمين في المدرسة الأكاديمية قد صنفوا طلابهم بأنهم بدون دافعية، في حين أن العديد من المدرسين المهنيين كانوا مسرورين من نتائج عمل طلابهم.
- ٣- إن نظرات الطلبة إزاء توحيد المنهاج قد مثلت رغبة المعلمين الأكاديميين والمدرسين المهنيين بالعمل في تعاون بعضهم مع البعض، مؤكدين أهمية حرص المعلمين قد كان معظم الطلاب يرغبون في الالتحاق بالمركز المهني الفني.
- ٤- إن التعاون بين الكليات الأكاديمية والمهنية وبخاصة الإداريين قد لوحظ بأنه كان متعلقا بتوحيد المنهاج.
- ٥- لقد عكست نظرات الإداريين والمعلمين انعدام الاتصال بين قادة المدارس المشتركة بحيث أن النتيجة كانت في طريقة اندماج التربية الأكاديمية والمهنية قد حصل فرديا في المدارس وليس على نمط تعاوني.

التعقيب على الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع على الجهود السابقة من الدراسات العربية والأجنبية توصل الباحث إلى

الاستنتاجات التالية:

- إن الدراسات التي تحدثت عن مشاكل التعليم المهني هي دراسات قليلة جدا وقد أخذت الطابع العام ولم تخصص طابعا خاصا يتحدث عن مشاكل المدارس الصناعية.
- إن الدراسات التي تحدثت عن مشاكل المدارس الصناعية هي دراسات قليلة جدا وبعضها لم يتطرق إلى مشاكل المدارس الصناعية إلا من خلال الحديث عن التعليم المهني.
- هناك العديد من الدراسات وورشات العمل التي تعلقت بالموضوع وأهميته، وضحتها الباحث كما في السابق بدراسات ذات علاقة بمشاكل التعليم المهني واتجاهات نحو التعليم المهني ودراسات تتعلق بالتعليم الصناعي ومشاكله وكانت النتائج كالتالي:

١- يتضح من الدراسات السابقة والمتعلقة بمشكلات التعليم المهني أن نظرة

المجتمع لهذا النوع من التعليم نظرة دونية.

٢- قدم الأجهزة والأدوات المستخدمة في المختبرات.

٣- إن المناهج بحاجة قاسية إلى تغيير بحيث تتلاءم ومتغيرات العصر، وهناك

نقص في الكتب والمصادر التعليمية مثل الجامعية

٤- هناك نقص واضح في عدد المدارس الصناعية والمعاهد التقنية والمهنية.

٥- الحاجة إلى تدريب المدربين وتأهيلهم.

٦- على التعليم المهني أن يشجع دخول الطالبات إلى مؤسساته ومدارسه لأنه

لوحظ من خلال الدراسات وجود نقص في عدد الطالبات الملتحقات في التعليم المهني.

٧- ضرورة إعداد المعلمين إعدادا تربويا وأن يكون الإعداد وفقا لخطة مدروسة

ضمن إطار منظم.

٨- لوحظ من خلال الدراسات السابقة أن التمويل له أثر كبير في بناء مختبرات

ومدارس جديدة وتطويرها.

٩- يتضح من الدراسات المتعلقة بالاتجاهات نحو التعليم المهني بأن الطلبة الذين

يتوجهون للتعليم المهني بفروعه المختلفة ومنها التعليم الصناعي معظمهم من ذوي

المعدلات الدراسية المنخفضة، وأن هناك تأثيرا لتعليم الوالدين في اختيار أبنائهم

للمهن، وأكثرهم تعلما يفضلون التعليم الأكاديمي لأبنائهم على التعليم المهني.

١٠- إن أكثر الطلبة الموجهين للتعليم المهني هم لأسر متدنية في مستواها

الاقتصادي والاجتماعي.

١١- يتضح من الدراسات المتعلقة بالتعليم الصناعي عدم رغبة نسبة كبيرة من الطلبة الصناعيين بالتعليم الصناعي، وإلى عدم رضا بعض الطلبة عن النظام المطبق في مدارسهم بخصوص اختيار المهنة وكانت على أساس العلاقات وليس حسب رغبة الطالب.

١٢- إن المقررات الدراسية والبرامج الفنية لا تفي بمتطلبات الحياة المهنية وغير مرتبطة باحتياجات المصانع.

١٣- أشارت بعض الدراسات إلى قلة ترابط المواد النظرية بالمواد العملية.

فمن هنا تبدو الحاجة ماسة إلى دراسة مشكلات المدارس الصناعية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين وبمنظور بحثي علمي بغرض تطويره وتحديثه من خلال إضافة معلومات جديدة يكون لها الأثر الفاعل والمهم.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الفصل الثالث

إجراءات الدراسة

-منهج الدراسة

-مجتمع الدراسة

-عينة الدراسة

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

-أداة الدراسة

-تقنين أداة الدراسة

-متغيرات الدراسة

-إجراءات الدراسة

-المعالجات الإحصائية

الفصل الثالث الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل وصفا لمنهج الدراسة، ومجتمع الدراسة، وكيفية بناء أداة البحث وتقنيها، ويتضمن كذلك إجراءات تطبيق الدراسة أو متغيراتها المستقلة والتابعة، وما تم فيها من معالجات إحصائية في استخلاص النتائج وتحليلها وفيما يلي بيان لذلك:

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي نظرا لملاءمته لأغراض الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من معلمي المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية خلال العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١، وقد بلغ عدد أفراد عينة الدراسة (١٦٤) معلما ومديرا وفنيا شملت محافظات (طولكرم ونابلس وجنين ورام الله والخليل). وقد قام الباحث نفسه بجمع الإستبانات من مدارس نابلس وطولكرم وجنين (تربية قباطية)، أما الخليل ورام الله فقد اعتمد الباحث على وزارة التربية والتعليم /قسم التعليم المهني الذي تكفل بجمع الإستبانات من مدرستي الخليل الصناعية ودير ديوان الصناعية وذلك نظراً للظروف الحالية التي نمر بها من اغلاق للطرق وحواجز عسكرية إلى غير ذلك ، ووصلت حصيلة جمع الإستبانات إلى (١٢٠) استبانة من أصل (١٦٤) استبانة وبهذا يصبح أفراد مجتمع الدراسة بمنزلة عينة قصدية والجدول (١)، (٢)، (٣)، (٤)، (٥)، (٦)، (٧)، (٨) تبين توزيع الدراسة وفقا لمتغيرات الدراسة.

١- متغير العمر:

الجدول (١)

توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير العمر

النسبة المئوية %	التكرار	العمر
٣٠,٠%	٣٦	أقل من ٣٠ عاما
٣٨,٣%	٤٦	من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ عاما
٣١,٧%	٣٨	٤٠ عاما فأكثر
١٠٠%	١٢٠	المجموع

٢- متغير موقع المدرسة

الجدول (٢)

توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير موقع المدرسة

النسبة المئوية %	التكرار	موقع المدرسة
٧٠,٨%	٨٥	مدينة
٢٩,٢%	٣٥	قرية
١٠٠%	١٢٠	المجموع

٣- متغير مكان سكن المعلم :

الجدول (٣)

توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير مكان سكن المعلم

النسبة المئوية %	التكرار	مكان سكن المعلم
٤١,٧%	جميع الحقوق محفوظة	مدينة
٥١,٧%	مكتبة الجامعة الأردنية	قرية
٦,٦%	مركز ايداع الرسائل الجامعية	مخيم
١٠٠%	١٢٠	المجموع

٤- متغير المؤهل العملي:

الجدول (٤)

توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير المؤهل العلمي

النسبة المئوية %	التكرار	المؤهل العلمي
١٧,٥%	٢١	دبلوم
٧٣,٣%	٨٨	بكالوريوس
٩,٢%	١١	ماجستير
١٠٠%	١٢٠	المجموع

٥- متغير مجال التدريس:

الجدول (٥)

توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير مجال التدريس

النسبة المئوية %	التكرار	مجال التدريس
٢٣,٣ %	٢٨	نظري
١٥,٩ %	١٩	علمي
٦٠,٨ %	٧٣	نظري، علمي
١٠٠ %	١٢٠	المجموع

٦- متغير سنوات الخبرة:

الجدول (٦)

توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

النسبة المئوية %	التكرار	سنوات الخبرة
٤٢,٥ %	٥٢	(أقل من ٥ سنوات)
٢٩,٢ %	٣٥	(من ٥ سنوات إلى أقل من ٢٠ سنوات)
٢٨,٣ %	٣٤	(١٠ سنوات فأكثر)
١٠٠ %	١٢٠	المجموع

٧- متغير الدخل الشهري:

الجدول (٧)

توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير الدخل الشهري

النسبة المئوية %	التكرار	الدخل الشهري
٣١,٧ %	٣٨	أقل من ٣٠٠ دينار
٦٢,٥ %	٧٥	من ٣٠٠ إلى ٤٩٩ ديناراً
٥,٨ %	٧	٥٠٠ دينار فأكثر
١٠٠ %	١٢٠	المجموع

الجدول (٨)

توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير تخصص المعلم

النسبة المئوية%	التكرار	تخصص المعلم
٦٥,٠%	٧٨	هندسة
٢٥,٨%	٣١	أكاديمي
٥٩,٢%	١١	فني مشاغل
١٠٠%	١٢٠	المجموع

أداة الدراسة:

استخدم الباحث في دراسته أداة بحث رئيسة واحدة هي استبانة (مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين) وقد استند الباحث في إعداد الاستبانة إلى الأدبيات في مشكلات التعليم الصناعي المأخوذة من الوزارات المعنية، مثل التربية والتعليم والتعليم العالي، ووزارة العمل والأدوات البحثية في دراسة النيرب (١٩٩٨)، ودراسة الخسوة (١٩٩٧)، ودراسة الشخسيرة (١٩٩٨).

وقد استفاد الباحث كذلك من استطلاع آراء بعض المسؤولين في التعليم المهني وبعض المهنيين والمعلمين وبعض مديري المدارس وإلى آراء المحكمين الذين عرضت عليهم الاستبانة بصورتها الأولية والتي حرص الباحث فيها على استقصاء أكبر عدد ممكن من المشكلات في جميع المجالات . الملحق (٤).

وقد تكونت الاستبانة من قسمين:

القسم الأول: معلومات عامة تضمنت هدف الدراسة وتعليمات تعبئتها وتضمنت البيانات الديموغرافية للمعلمين والإداريين والفنيين من حيث الجنس والعمر وموقع المدرسة ومكان سكن المعلم والمؤهل العلمي ومجال التدريس وسنوات الخبرة ومستوى الدخل الشهري وتخصص المعلم.

القسم الثاني: الاستبانة:

تكون هذا الجزء من ستة مجالات من مجالات مشكلات المدارس الثانوية الصناعية وهذه المجالات هي :

المجال الأول: مشكلات التمويل وقد تكون هذا المجال من عشر فقرات وهي:

- ندرة توافر رأس المال للتوسع في المدارس الصناعية.
- قلة توافر رأس المال لرفع مستوى التجهيزات في المدارس الصناعية لمواكبة التكنولوجيا العصرية.
- الاعتماد على التمويل الخارجي باعتباره محورياً أساسياً في تجهيز المدارس الصناعية.
- قلة إسهام المجتمع المحلي في توفير الدعم المالي والتجهيزات للمدارس الصناعية.
- قلة عقد الدورات الكافية التي تعمل على صقل خبرات المعلمين وذلك لقلة توفر الإمكانيات المالية. جميع الحقوق محفوظة
- التكلفة العالية للطالب الصناعي نظراً لقلة عدد الطلاب الملتحقين إلى المدارس الصناعية مركز ايداع الرسائل الجامعية
- قلة عدد المدارس الصناعية في محافظات الضفة الغربية.
- ارتفاع كلفة التعليم الصناعي في التعليم التقني.
- قلة تغطية التخصصات الصناعية المتوفرة في المدارس الصناعية لحاجات المجتمع المحلي.
- قلة الإقبال على المدارس الصناعية بسبب إغلاق مجال العمل في منطقة الخيخ العربي.

المجال الثاني: مشكلات التنظيم والأنظمة (الإدارة) ويتكون من عشر فقرات وهي:

- قلة توافر خدمات الإرشاد والتوعية المهنية في المدارس الصناعية.
- ندرة توافر فرص عمل للخريجين من المدارس الصناعية في فلسطين.
- قلة انتساب الإناث في التخصصات المهنية في المدارس الصناعية.
- ضعف التنسيق بين المدارس الصناعية.
- ضعف التنسيق بين وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي بخصوص التعليم الصناعي.
- قصور الأنظمة والقوانين المتبعة في إدارة المدارس الصناعية من ناحية أسس

القبول ومتابعة الطلبة.

- الفصور في التنسيق بين المدارس الصناعية والقطاع الصناعي في السوق المحلي.
- معاناة النظام من الازدواجية في جهات الإشراف.
- ضعف التخطيط السليم في مجال التعليم الصناعي.
- ضعف تفعيل دور المدارس الصناعية من خلال تنظيم لقاءات وعمل معارض من إنتاج الطلبة.

المجال الثالث: مشكلة المناهج ويتكون من عشر فقرات وهي:

- صعوبة تحقيق أهداف التعليم الصناعي.
- قلة ملاءمة المناهج مع التغيرات التكنولوجية.
- ضعف ارتباط أهداف التعليم الصناعي مع واقع المجتمع الفلسطيني.
- ضعف عمليات التدريب في المدارس الصناعية لنقص المشاغل والمختبرات.
- صعوبة حصول الطالب على الكتاب المهني المقرر.
- قلة توافر الفرص الكافية للطلبة لممارسة الأنشطة التفرعية بفاعلية.
- قلة التنوع في استخدام الوسائل التعليمية في التعليم الصناعي.
- قلة إثراء المعلم للمادة التدريبية بما يتلاءم ومستجدات التطور التكنولوجي.
- ندرة إشراك القطاع الصناعي والمجتمع المحلي في بناء المناهج.
- غلبة الطابع النظري على برامج التعليم والتدريب الصناعي والتقني.

المجال الرابع: مشكلات المباني والأجهزة ويتكون من عشر فقرات وهي:

- الافتقار إلى المختبرات والمكتبات والأجهزة الحديثة.
- قلة توافر المساحات الكافية لبناء مختبرات ومشاغل جديدة.
- قلة توافر التجهيزات المهنية الكافية داخل التخصص الواحد والتي تلبي متطلبات مناهج التدريب العملي.
- حاجة المرافق الحالية إلى التطوير والصيانة.
- ضعف التوزيع الجغرافي للمدارس بشكل يتيح وصول الطلبة من القرى والأماكن البعيدة.
- المباني غير مصممة على أسس صحيحة تتناسب الورش الصناعية.
- معاناة المدارس الصناعية من نقص في التجهيزات والمعدات الحديثة.

- قلة توافر الخامات اللازمة للإنتاج الصناعي في مجال التعليم الثانوي الصناعي لقلة توافر المال.
- قلة وجود مراكز صناعية في بعض المدارس الصناعية لأن موقعها غير معد لهذا الغرض.
- قلة توافر التجهيزات الخاصة في التعليم الصناعي داخل المركز بصورة كافية.

المجال الخامس: مشكلات المعلمين / المدربين ويتكون من عشر فقرات هي:

- أهداف التعليم الصناعي غير واضحة في أذهان المعلمين.
- ضعف مسايرة أهداف التعليم الصناعي مع متغيرات العصر.
- ندرة مراعاة الفروق الفردية في تعليم الطلبة.
- (المعلم/ المدرب) غير مؤهل مهنيًا.
- فقدان (المعلمين/ المدربين) الأكفاء لتدني الرواتب.
- ندرة التخصصات في المجالات التقنية والمهنية المختلفة.
- غلبة الطابع الشكلي والسطحي على برامج التعليم الصناعي.
- حاجة المدربين إلى قارئ تراجم الرسائل الجامعية
- لا توجد لدى (المعلم/ المدرب) التقني اتجاهات إيجابية نحو ممارسة التعليم الصناعي.
- لا يمارس (المعلم/ المدرب) التغذية الراجعة الفورية أثناء التعليم والتدريب.

المجال السادس: مشكلات الأهالي والطلاب ويتكون من اثنتي عشرة فقرة هي:

- النظرة السلبية للتعليم الصناعي من جانب الأهالي.
- ضعف إمكانية تدريب الطالب في ورش القطاع الخاص.
- شكوى الطلبة من كثرة المواد النظرية.
- التحاق الطالب الفاشل أكاديميا أو صاحب المعدل المتدني بالتعليم الصناعي.
- أهمية التعليم الصناعي غير واضحة في أذهان الأهالي.
- شكوى الطالب باستمرار من قلة التدريب العملي.
- تدني فرص خريجي التعليم الصناعي في الحصول على قبول في الجامعات المحلية.
- تكلفة الطالب الصناعي بما يقارب خمسة أضعاف الطالب الأكاديمي.
- قصور الأنشطة التقنية عن مساعدة الطلبة على تطبيق ما تعلموه في مواقف الحياة.

- شعور الطالب الصناعي بالإحباط لقلّة توافر وسائل الأمان أثناء قيامه بالتدريب في المشاغل.
- ارتفاع تكلفة التعليم الصناعي بالنسبة للأهالي مقارنة مع التعليم الأكاديمي وذلك بسبب التنقل.
- ضعف التوعية للأهالي بالنسبة للتعليم الصناعي.

وهدفت الاستبانة إلى معرفة مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين وقد جاءت على نمط مقياس ليكرت (Likert Scale) ذي التدرج الخماسي الذي يتكون من خمس استجابات وذلك على النحو التالي:

١- موافق بشدة (٥ درجات).

٢- موافق (٤ درجات).

٣- محايد (٣ درجات). جميع الحقوق محفوظة

٤- معارض (٢ درجة). مكتبة الجامعة الاردنية

٥- معارض بشدة (١ درجة). ايداع الرسائل الجامعية

وطالب الباحث من المستجيبين وضع علامة (x) على يسار كل فقرة وفقا لسلم

الاستجابة بما يتناسب مع آرائهم الشخصية.

وتمت صياغة جميع فقرات الاستبانة صياغة سلبية، لأنها تعبر عن مشكلات المدارس الثانوية الصناعية لكل مجال من مجالات مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية لكي تصل عدد الفقرات إلى (٦٢) فقرة بالإضافة إلى السؤال التالي: اذكر خمسة مقترحات تراها مناسبة حسب تخصصك لحل هذه المشكلات؟

صدق الأداة:

للتحقق من صدق الأداة فقد اعتمد الباحث طريقة صدق المحتوى، فقد عرض الاستبانة على هيئة محكمين من ذوي الخبرة والمتخصصين في مجالات الإدارة التربوية وأساليب التدريس والمناهج، وممن لهم أيضا خبرة عالية في هذا المجال من جامعة النجاح الوطنية إذ بلغ عدد المحكمين (٩) وقد عادت الاستبانات المحكّمة جميعها واجمعوا على صدقها وملاءمتها لقياس الأبعاد التي وضعت من أجلها وذلك بعد إجراء التعديلات المناسبة في ضوء ملاحظات وتوجيهات المحكمين. الملحق (١).

ولقد تم إجراء التعديلات في النواحي اللغوية لبعض الفقرات، وحذفت فقرات وأضيفت أخرى، كما تم حذف فقرات لتوضع مكانها فقرات أكثر ملاءمة للمجال الذي وضعت من أجله، وقد كانت الاستبانة قبل التحكيم في الصورة الأساسية (٦٠) فقرة، إلا أنه أضيفت فقرتان جديدتان في المجال السادس وهو مجال الأهالي، والطلاب ومن الفقرات المعدلة:

١- أهداف مناهج التعليم التقني غير قابلة للتحقيق (قبل التعديل) ، (بعد التعديل) صعوبة تحقيق أهداف التعليم الصناعي.

٢- عدم توافر فرص عمل للخريجين داخل الضفة (قبل التعديل) ، (بعد التعديل) ندرة توافر فرص عمل مناسبة للخريجين من المدارس الصناعية في فلسطين.

٣- برنامج (معلمي /مدرربي) التعليم الصناعي يغلب عليها الطابع الشكلي بحيث لا يستفيدون منها . (قبل التعديل) ،(بعد التعديل) غلبة الطابع الشكلي والسطحي على برامج التعليم الصناعي.

٤- من الفقرات المضافة إلى المجال السادس (الأهالي والطلاب) :

أ- تكلفة التعليم الصناعي بالنسبة للأهالي عالية مقارنة مع التعليم الأكاديمي وذلك بسبب التنقل.

مركز ايداع الرسائل الجامعية

ب- ضعف التوعية للأهالي بالنسبة للتعليم الصناعي.

٥- كلفة التعليم الاتقاني في التعليم التقني عالية (قبل التعديل) ، (بعد التعديل) كلفة التعليم الصناعي في التعليم التقني عالية.

٦- لا ترتبط أهداف التعليم التقني بواقع المجتمع الفلسطيني (قبل التعديل) ، (بعد التعديل) ضعف ارتباط أهداف التعليم الصناعي مع واقع المجتمع الفلسطيني.

٧- قلة عنصر التدريب في المدارس الصناعية لعدم توافر المشاغل والمختبرات (قبل التعديل) ، (بعد التعديل) ضعف عمليات التدريب في المدارس الصناعية لنقص المشاغل والمختبرات .

٨- عدم توفر الدورات الكافية التي تعمل على صقل خبرات المعلمين وذلك لعدم توفر الأموال. (قبل التعديل) ، (بعد التعديل) قلة عقد الدورات الكافية التي تعمل على صقل خبرات المعلمين وذلك لقلة توافر الإمكانيات المالية.

٩- يغلب على برامج التعليم والتدريب التقني الطابع النظري (قبل التعديل) ، (بعد التعديل) غلبة الطابع النظري على برامج التعليم والتدريب الصناعي والتقني.

١٠- المرافق الحالية بحاجة إلى تطوير . (قبل التعديل) ، (بعد التعديل) حاجة المرافق الحالية إلى تطوير وصيانة.

١١- المدارس غير موزعة جغرافياً بشكل يتيح وصول الطلبة من القرى والأماكن البعيدة. (قبل التعديل) ، (بعد التعديل) ضعف التوزيع الجغرافي للمدارس يتيح وصول الطلبة من القرى والأماكن البعيدة.

١٢- عدم توافر المساحات لبناء مختبرات جديدة. (قبل التعديل) ، (بعد التعديل) قلة توافر المساحات الكافية لبناء مختبرات ومشاكل جديدة.

١٣- الطالب الصناعي يشعر بالإحباط لعدم توفر وسائل الأمان أثناء قيامه بالتدريب في المشاغل. (قبل التعديل) ، (بعد التعديل) شعور الطالب الصناعي بالإحباط لقلّة توافر وسائل الأمان أثناء قيامه بالتدريب في المشاغل.

١٤- الطالب الفاشل أكاديمياً أو صاحب المعدل المتدني هو من يلتحق بالتعليم الصناعي. (قبل التعديل) ، (بعد التعديل) التحاق الطالب الفاشل أكاديمياً أو صاحب المعدل المتدني بالتعليم الصناعي.

١٥- اذكر ثلاثة مقترحات تراها مناسبة حسب تخصصك لحل هذه المشكلات؟ (قبل التعديل) ، (بعد التعديل) افكر بخطبة مقترحات تراها مناسبة حسب تخصصك لحل هذه المشكلات؟

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

فقد تم إعداد الاستبانة في صورتها النهائية لتشمل ستة مجالات لمشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية موزعة على (٦٢) فقرة، وقد اتفق المحكمون على صدق الاستبانة بعد إجراء التعديلات اللازمة سواء أكان في مستوى اللغة أو إضافة بعض الفقرات أو حذف بعضها أو دمج الفقرات أو انتقال فقرة إلى مجال آخر غير الذي وضعت من أجله إلى غير ذلك من الأمور الواجب مراعاتها في الاستبانة.

ثبات الأداة:

قام الباحث باستخدام معادلة (كرونباخ ألفا) لاستخراج معامل الثبات ونتائج الجدول (٩) تبين ذلك .

الجدول (٩)

ثبات أداة الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا

الرقم	المجالات	الثبات
١.	مجال مشكلات التمويل	٠,٨٥
٢.	مجال مشكلات التنظيم والأنظمة (الإدارة)	٠,٨٤
٣.	مجال مشكلات المناهج	٠,٨٠
٤.	مجال مشكلات المباني والأجهزة	٠,٨٤
٥.	مجال مشكلات المعلمين /المدرسين	٠,٧٩
٦.	مجال مشكلات الأهالي والطلاب	٠,٨٧
الثبات الكلي		٠,٩٢

يتضح من الجدول (٩) أن معامل ثبات الثبات لمجالات الأداة تراوحت بين (٠,٧٩ - ٠,٨٧) وصل الثبات الكلي للأداة التي (٠,٩٢) وجميعها معاملات ثبات عالية تفي بأغراض الدراسة. مركز ايداع الرسائل الجامعية

متغيرات الدراسة :

تتضمن هذه الدراسة المتغيرات التالية:

أولاً: المتغيرات المستقلة (Independent Variables) وتشمل :

١- متغير الجنس وله مستويان:

* - ذكر * - أنثى

٢- متغير العمر وله ثلاثة مستويات:

* - أقل من ٣٠ سنة * - ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة

* ٤٠ سنة فما فوق

٣- متغير موقع المدرسة وله ثلاثة مستويات:

* - مدينة * - قرية * - مخيم

٤- متغير سكن المعلم وله ثلاثة مستويات:

* - مدينة * - قرية * - مخيم

٥- متغير المؤهل العلمي وله ثلاثة مستويات:

* - دبلوم * - بكالوريوس * - ماجستير

٦- متغير مجال التدريس وله ثلاثة مستويات:

* - نظري * - عملي * - نظري / عملي

٧- متغير سنوات الخبرة وله ثلاثة مستويات:

* - أقل من ٥ سنوات * - من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات

* - ١٠ سنوات فما فوق.

٨- متغير مستوى الدخل الشهري وله ثلاثة مستويات:

* - أقل من ٣٠٠ دينار * - ٣٠٠-٤٩٩ دينار * - ٥٠٠ دينار فما فوق

٩- متغير تخصص المعلم وله ثلاثة مستويات

* - هندسة * - أكاديمي * - فني مشاغل

٥٦٣٧٨٦

ثانياً: المتغير التابع (Dependent Variable):

يتمثل في درجة الاستجابة على استمارة مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين، حيث اشتملت على مجالات المشكلات التالية:

مركز ايداع الرسائل الجامعية

- ١- مجال مشكلات التمويل.
- ٢- مجال مشكلات التنظيم والأنظمة (الإدارة).
- ٣- مجال مشكلة المناهج.
- ٤- مجال مشكلات المباني والأجهزة.
- ٥- مجال مشكلات المعلمين-المدرسين.
- ٦- مجال مشكلات الأهالي والطلاب.

إجراءات الدراسة:

لقد تم إجراء الدراسة وفق الخطوات التالية:

- ١- تم توجيه كتاب رسمي من المشرف إلى رئيس قسم الدراسات العليا بعد الموافقة على أداة الدراسة.
- ٢- بعد أخذ الموافقة من رئاسة الدراسات العليا، تم توجيه الكتاب إلى وزارة التربية والتعليم.
- ٣- بعد الموافقة التي أخذت من الوزارة، تم توجيه كتب الموافقة إلى مديريات التربية المعنية، وهي طولكرم ونابلس وجنين والخليل ورام الله.

- ٤- قام الباحث بتوزيع الاستبانة على المديرين والمهندسين والمعلمين والفنيين وكان ذلك قبل نهاية العام الدراسي (٢٠٠٠-٢٠٠١) بثلاثة أسابيع.
- ٥- الإطلاع على الأدب التربوي ذي العلاقة بالتعليم الصناعي.
- ٦- تبويب البيانات وترميزها وإدخالها إلى الحاسوب .
- ٧- معالجة البيانات إحصائيا باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS).

المعالجات الإحصائية:

- من أجل معالجة البيانات التي وردت في الاستبانة استخدم البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية التالية:
- ١- المتوسطات الحسابية والنسب المئوية.
 - ٢- اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent Sample. T-test).
 - ٣- تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) واختبار (Seheffe Test)

للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية فوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

يتناول هذا الفصل عرضاً لنتائج التي تم التوصل إليها، ويحللها باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة وفرضياتها المتمثلة بمشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين.

وفيما يلي عرض لنتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والذي نصه: ما مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين؟
للإجابة عن هذا السؤال استخدمت المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لكل فقرة ولكل مجال، والدرجة الكلية لهذه المشكلات، ونتائج الجدول (١٠)، (١١)، (١٢)، (١٣)، (١٤)، (١٥) تبين ذلك، في حين يبين الجدول (١٦)، ترتيب مجالات هذه المشكلات والدرجة الكلية لمشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين.

ومن أجل تفسير النتائج اعتمدت النسب المئوية التالية:

درجة كبيرة جداً.	(٨٠% فأكثر)
درجة كبيرة.	(٧٠-٧٩%)
درجة متوسطة.	(٦٠-٦٩%)
درجة قليلة.	(٥٠-٥٩%)
(أقل من ٥٠%) درجة قليلة جداً.	

١- مجال مشكلات التمويل :

الجدول (١٠)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية للمشكلات في المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين لمجال مشكلات التمويل

الرقم	الفقرات	متوسط الاستجابة*	النسبة المئوية %	درجة المشكلة
١.	ندرة توفر رأس المال للتوسع في نظام المدارس الصناعية.	٤,٠٣	٨٠,٦	كبيرة جدا
٢.	قلة توفر رأس المال لرفع مستوى التجهيزات في المدارس الصناعية لمواكبة التكنولوجيا العصرية.	٤,٠٢	٨٠,٤	كبيرة جدا
٣.	الاعتماد على التمويل الخارجي باعتباره محورا أساسيا في تجهيز المدارس الصناعية.	٣,٩٧	٧٩,٤	كبيرة
٤.	قلة إسهام المجتمع المحلي في توفير الدعم المالي والتجهيزات للمدارس الصناعية.	٤,٠٣	٨١,٤	كبيرة جدا
٥.	قلة عقد الدورات الكافية التي تعمل على صقل خبرات المعلمين وذلك لقلّة توفر الإمكانيات المالية.	٣,٩٩	٧٣,٨	كبيرة
٦.	التكلفة العالية للطلاب الصناعي نظرا لقلّة عدد الطلاب المنتسبين للمدارس الصناعية	٣,٢٧	٦٥,٤	متوسطة
٧.	قلة عدد المدارس الصناعية في محافظات الضفة الغربية.	٣,٦٦	٧٣,٢	كبيرة
٨.	ارتفاع كلفة التعليم الصناعي في التعليم التقني.	٣,٧٣	٧٤,٦	كبيرة
٩.	قلة تغطية التخصصات الصناعية المتوفرة في المدارس الصناعية لحاجات المجتمع المحلي.	٣,٢٠	٦٤,٠	متوسطة
١٠.	قلة الإقبال على المدارس الصناعية بسبب إغلاق مجال العمل في منطقة الخليج العربي.	٢,٨٩	٥٧,٥	قليلة
	الدرجة الكلية للمجال	٣,٦٥	٧٣,٠	كبيرة

أقصى درجة للاستجابة (٥) درجات .

يتضح من الجدول (١٠) أن درجة المشكلات للمدارس الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين لفقرات مجال مشكلات التمويل كانت كبيرة جدا على الفقرات (٤،٢،١) إذ كانت النسبة المئوية للاستجابة لها أكثر من (٨٠%)، وكانت قليلة على الفقرة (١٠) إذ كانت النسبة المئوية للاستجابة لها (٥٧,٥%)، وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للمشكلات على المجال كانت كبيرة، وقد وصلت النسبة المئوية للاستجابة لها إلى (٧٣%).

٢- مجال مشكلات التنظيم والأنظمة (الإدارة):

الجدول (١١)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية للمشكلات في المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين لمجال مشكلات التنظيم والأنظمة

(الإدارة)

الرقم	الفقرات مع الحقوق محفوظ متوسط مكتبة الجامعة الاردنية للاستجابة*	النسبة المئوية %	درجة المشكلة
١.	قلة توفر خدمات الإرشاد والتوعية المهنية للطلبة في المدارس الصناعية.	٦٩,٢	متوسطة
٢.	ندرة توفر فرص عمل للخريجين من المدارس الصناعية في فلسطين.	٣,٤٩	متوسطة
٣.	قلة انتساب الإناث في التخصصات المهنية في المدارس الصناعية.	٣,٥٧	كبيرة
٤.	ضعف التنسيق بين المدارس الصناعية.	٣,٥٨	كبيرة
٥.	ضعف التنسيق بين وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي بخصوص التعليم الصناعي.	٣,٨٦	كبيرة
٦.	قصور الأنظمة والقوانين المتبعة في إدارة المدارس الصناعية من ناحية أسس القبول ومتابعة الطلبة.	٣,٤٥	متوسطة
٧.	القصور في التنسيق بين المدارس الصناعية والقطاع الصناعي في السوق المحلي.	٣,٧٤	كبيرة

الرقم	الفقرات	متوسط الاستجابة*	النسبة المئوية %	درجة المشكلة
٨.	معاونة النظام من الازدواجية في جهات الإشراف.	٣,٦٨	٧٣,٦	كبيرة
٩.	ضعف التخطيط السليم في مجال التعليم الصناعي.	٣,٧٠	٧٤	كبيرة
١٠.	ضعف تفعيل دور المدارس الصناعية من خلال تنظيم لقاءات وعمل معارض من إنتاج الطلبة.	٣,٤٨	٦٩,٦	متوسطة
	الدرجة الكلية للمجال	٣,٦٠	٧٢	كبيرة

يتضح من الجدول (١١) أن درجة المشكلات للمدارس الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين لفقرات مجال مشكلات التنظيم والأنظمة (الإدارة) كانت كبيرة على الفقرات (٣،٤،٥،٦،٧،٨،٩) إذ تراوحت النسبة المئوية للاستجابة لها بين (٧١,٤% - ٧٧,٢%)، وكانت متوسطة على الفقرات (١٠،١١) وقد تراوحت النسبة المئوية للاستجابة لها بين (٦٩% - ٦٩,٨%)، وفيما يتعلق بالدرجة الكلية لمجال مشكلات التنظيم والأنظمة (الإدارة) كانت درجة المشكلات كبيرة إذ وصلت النسبة المئوية للاستجابة لها إلى (٧٢%).

٣- مجال مشكلات المناهج:

الجدول (١٢)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية للمشكلات في المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين لمجال مشكلات المناهج

الرقم	الفقرات	متوسط الاستجابة *	النسبة المئوية %	درجة المشكلة
١.	صعوبة تحقيق أهداف التعليم الصناعي.	٣,٣٧	٦٧,٤	متوسطة
٢.	قلة ملائمة المناهج مع التغيرات التكنولوجية.	٣,٥٩	٧١,٨	كبيرة
٣.	ضعف ارتباط أهداف التعليم الصناعي مع واقع المجتمع الفلسطيني.	٣,٥٢	٧٠,٤	كبيرة
٤.	ضعف عمليات التدريب في المدارس الصناعية لنقص المشاغل والمختبرات. جميع الحقوق محفوظة	٣,٣٦	٦٧,٢	متوسطة
٥.	صعوبة حصول الطالب على الكتاب المهني المقرر.	٢,٥٣	٥٠,٦	قليلة
٦.	قلة توافر الفرص الكافية للطلبة لممارسة الأنشطة المهنية التدريبية بفاعلية.	٣,٥٩	٦١,٨	متوسطة
٧.	قلة التنوع في استخدام الوسائل التعليمية في التعليم الصناعي.	٣,١٦	٦٣,٢	متوسطة
٨.	قلة إثراء المعلم للمادة التدريبية بما يتلاءم ومستجدات التطور التكنولوجي.	٣,٢٨	٦٥,٦	متوسطة
٩.	ندرة إشراك القطاع الصناعي والمجتمع المحلي في بناء المناهج.	٣,٦٤	٧٢,٨	كبيرة
١٠.	غلبة الطابع النظري على برامج التعليم والتدريب الصناعي والتقني.	٣,١٩	٦٣,٨	متوسطة
	الدرجة الكلية للمجال	٣,٢٧	٦٥,٤	متوسطة

يتضح من الجدول (١٢) أن درجة المشكلات للمدارس الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين لفقرات مجال مشكلات المناهج كانت كبيرة على الفقرات (٩,٣,٢) إذ تراوحت النسبة المئوية للاستجابة لها بين (٧٠,٤% - ٧٢,٨%)،

وكانت قليلة على الفقرة (٥) إذ كانت النسبة المئوية للاستجابة لها (٥٠,٦%)، وفيما يتعلق بالدرجة الكلية لمجال مشكلات المناهج كانت درجة المشكلات متوسطة إذ وصلت النسبة المئوية للاستجابة لها إلى (٦٥,٤%).

٤- مجال مشكلات المباني والأجهزة:

الجدول (١٣)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية للمشكلات في المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين لمجال مشكلات المباني والأجهزة

الرقم	الفقرات	متوسط الاستجابة*	النسبة المئوية %	درجة المشكلة
١.	الافتقار إلى المختبرات والمكاتب والأجهزة الحديثة.	٣,٦٦	٧٣,٢	كبيرة
٢.	قلة توافر المساحات الكافية لبناء مختبرات ومشاكل جديدة.	٣,٣٥	٦٧	متوسطة
٣.	قلة توافر التجهيزات المهنية الكافية داخل التخصص الواحد والتي تلبي متطلبات مناهج التدريب العملي.	٣,٥٨	٧١,٦	كبيرة
٤.	حاجة المرافق الحالية إلى التطوير والصيانة.	٣,٨٣	٧٦,٦	كبيرة
٥.	ضعف التوزيع الجغرافي للمدارس بشكل يتيح وصول الطلبة من القرى والأماكن البعيدة.	٣,٩٤	٧٨,٨	كبيرة
٦.	المباني غير مصممة على أسس صحيحة تناسب الورش الصناعية.	٣,٦٨	٧٣,٦	كبيرة
٧.	معاناة المدارس الصناعية من نقص في التجهيزات والمعدات الحديثة.	٣,٨٢	٧٦,٤	كبيرة
٨.	قلة توافر الخامات اللازمة للإنتاج الصناعي في مجال التعليم الثانوي الصناعي لقلة توفر المال.	٣,٩٣	٧٨,٦	كبيرة
٩.	قلة وجود مراكز صناعية في بعض المدارس الصناعية لأن موقعها غير معد لهذا الغرض.	٣,٦٤	٧٢,٨	كبيرة
١٠.	قلة توفر التجهيزات الخاصة في التعليم الصناعي داخل المركز بصورة كافية.	٣,٦٥	٧٣	كبيرة
	الدرجة الكلية للمجال	٣,٧١	٧٤,٢	كبيرة

يتضح من الجدول (١٣) أن درجة المشكلات في المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين لفقرات مجال مشكلات المباني والأجهزة كانت كبيرة على الفقرات (١،٣،٤،٥،٦،٧،٨،٩،١٠) وقد تراوحت النسبة المئوية للاستجابة لها بين (٧١,٦%-٧٨,٨%)، وكانت متوسطة على الفقرة (٢) إذ كانت النسبة المئوية للاستجابة لها (٦٧%)، وفيما يتعلق بالدرجة الكلية لمجال مشكلات المباني والأجهزة كانت درجة المشكلات كبيرة إذ كانت النسبة المئوية للاستجابة لها إلى (٧٤,٢%).

٥- مجال مشكلات المعلمين /المدرسين

الجدول (١٤)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية للمشكلات في المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين لمجال مشكلات المعلمين /المدرسين

الرقم	الفقرات	متوسط الاستجابة	النسبة المئوية %	درجة المشكلة
	جميع الحقوق محفوظة *			
١	أهداف التعليم الصناعي غير واضحة في الأهرجانة المعلمين.	٣,١٤	٦٢,٨	متوسطة
٢	ضعف مسايرة أهداف التعليم الصناعي مع متغيرات العصر.	٣,٢٩	٦٥,٨	متوسطة
٣	حاجة المدرسين إلى تأهيل تربوي.	٣,٤٥	٦٩	متوسطة
٤	(المعلم/ المدرس) غير مؤهل مهنيًا.	٣,٢٠	٦٤	متوسطة
٥	فقدان (المعلمين/ المدرسين) الأكفاء لتدني الرواتب.	٣,٤٦	٦٩,٢	متوسطة
٦	ندرة التخصصات في المجالات التقنية والمهنية المختلفة.	٣,٣٢	٦٦,٤	متوسطة
٧	غلبة الطابع الشكلي والسطحي على برامج التعليم الصناعي.	٣,٣٦	٦٧,٢	متوسطة
٨	ندرة مراعاة الفروق الفردية في تعليم الطلبة.	٣,٣٤	٦٦,٨	متوسطة
٩	لا توجد لدى (المعلم/ المدرس) التقني اتجاهات إيجابية نحو ممارسة التعليم الصناعي	٣,١٣	٦٢,٦	متوسطة
١٠	لا يمارس (المعلم/ المدرس) التغذية الراجعة الفورية أثناء التعليم والتدريب.	٣,٢٩	٦٥,٨	متوسطة
	الدرجة الكلية للمجال	٣,٣٠	٦٦,٠	متوسطة

يتضح من الجدول (١٤) أن درجة المشكلات في المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين لمجال فقرات مشكلات (المعلمين /المدرسين) كانت متوسطة على الفقرات (١،٢،٣،٤،٥،٦،٧،٨،٩،١٠) وتراوحت النسبة المئوية للاستجابة لها بين (٦٢,٦%-٦٩,٢%)، إذ أن درجة الفقرات متوسطة ولا يوجد غير هذه الدرجة في هذا المجال.

وفيما يتعلق بالدرجة الكلية لمجال مشكلات (المعلمين/ المدرسين) كانت درجة المشكلات متوسطة وقد كانت النسبة المئوية للاستجابة لها إلى (٦٦%).

٦- مجال مشكلات الأهالي والطلاب:

الجدول (١٥)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية للمشكلات في المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين لمجال مشكلات الأهالي والطلاب

الرقم	الفقرات	متوسط الاستجابة *	النسبة المئوية %	درجة المشكلة
	جميع الحقوق محفوظة مكتبة الجامعة الاردنية			
١.	النظرة السلبية للتعليم الصناعي من جانب الأهالي	٣,٥٥	٧١	كبيرة
٢.	ضعف إمكانية تدريب الطالب في ورش القطع الخاص.	٣,٩٠	٧٨	كبيرة
٣.	شكوى الطلبة من كثرة المواد النظرية.	٣,٨٦	٧٧,٢	كبيرة
٤.	التحاق الطالب الفاشل أكاديميا أو صاحب المعدل المتدني بالتعليم الصناعي.	٣,٩٧	٧٩,٤	كبيرة
٥.	أهمية التعليم الصناعي غير واضحة في أذهان الأهالي.	٣,٩٦	٧٩,٢	كبيرة
٦.	شكوى الطالب باستمرار من قلة التدريب العملي.	٣,٧٥	٧٥	كبيرة
٧.	تدني فرص خريجي التعليم الصناعي في الحصول على قبول في الجامعات المحلية.	٣,٨٢	٧٦,٤	كبيرة
٨.	تكلفة الطالب الصناعي بما يقارب خمسة أضعف الطالب الأكاديمي.	٣,٧٥	٧٥	كبيرة
٩.	قصور الأنشطة التقنية عن مساعدة الطلبة على تطبيق ما تعلموه في مواقف الحياة.	٣,٦٠	٧٢	كبيرة

الرقم	الفقرات	متوسط الاستجابة *	النسبة المئوية %	درجة المشكلة
١٠	شعور الطالب الصناعي بالإحباط لقلّة توافر وسائل الأمان أثناء قيامه بالتدريب في المشاغل.	٣,٥١	٧٠,٢	كبيرة
١١	ارتفاع تكلفة التعليم الصناعي بالنسبة للأهالي مقارنة بالتعليم الأكاديمي وذلك بسبب التنقل.	٣,٤٨	٦٩,٦	متوسطة
١٢	ضعف التوعية للأهالي بالنسبة للتعليم الصناعي.	٣,٤٢	٦٨,٤	متوسطة
الدرجة الكلية للمجال				
		٣,٧١	٧٤,٢	كبيرة

يتضح من الجدول (١٥) أن درجة المشكلات في المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين لمجال فقرات مشكلات الأهالي والطلاب كانت كبيرة على الفقرات (١٠، ١١، ١٢) وكانت متوسطة على الفقرات (١٢، ١١) إذ تراوحت النسبة المئوية للاستجابة لها بين (٦٨,٤%، ٦٩,٦%). وفيما يتعلق بالدرجة الكلية لمجال المشكلات للأهالي والطلاب كانت درجة المشكلات كبيرة حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة لها إلى (٧٤,٢%).

٧- الترتيب لمجالات المشكلات والدرجة الكلية للمشكلات :

الجدول (١٦)

الترتيب والمتوسطات الحسابية والنسب المئوية لمجالات والدرجة الكلية للمشكلات عند أفراد عينة الدراسة (ن=١٢٠)

الترتيب	الفقرات	متوسط الاستجابة *	النسبة المئوية %	درجة المشكلة
١	مجال مشكلات الأهالي والطلاب	٣,٧١	٧٤,٤	كبيرة
٢	مجال مشكلات المباني والأجهزة	٣,٧١	٧٤,٢	كبيرة
٣	مجال مشكلات التمويل	٣,٦٥	٧٣,٠	كبيرة
٤	مجال مشكلات التنظيم والأنظمة (الإدارة)	٣,٦٠	٧٢,٠	كبيرة
٥	مجال مشكلات المعلمين/المدرسين	٣,٣٠	٦٦,٠	متوسطة
٦	مجال مشكلات المناهج	٣,٢٧	٦٥,٤	متوسطة
الدرجة الكلية				
		٣,٥٤	٧٠,٨	كبيرة

يتضح من الجدول (١٦) أن درجة المشكلات في المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين، كانت كبيرة على مجالات (الأهالي والطلاب، المباني والأجهزة، التمويل، التنظيم والأنظمة (الإدارة)، إذ تراوحت النسبة المئوية للاستجابة لها بين (٧٢%-٧٤,٤%)، في حين كانت متوسطة على المجالات المتبقية وهي (المعلمين /المدرسين والمناهج) إذ تراوحت النسبة المئوية للاستجابة لها بين (٦٥,٤%-٦٦%) وفيما يتعلّق بالدرجة الكلية للمشكلات كانت كبيرة إذ وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (٧٠,٨) ..

وفيما يتعلّق بترتيب المجالات كانت على النحو التالي:

(٧٤,٤%)	المرتبّة الأولى: مجال مشكلات الأهالي والطلاب
(٧٤,٢%)	المرتبّة الثانية: مجال مشكلات المباني والأجهزة
(٧٣%)	المرتبّة الثالثة: مجال مشكلات التمويل
(٧٢%)	المرتبّة الرابعة: مجال مشكلات التنظيم والأنظمة (الإدارة)
(٦٦%)	المرتبّة الخامسة: مجال مشكلات المعلمين/المدرسين ووظيفة
(٦٥,٤%)	المرتبّة السادسة: مجال مشكلات المناهج الجامعة الأردنية

مركز ايداع الرسائل الجامعية

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

ما أكثر المقترحات التي تراها مناسبة حسب تخصصك لحل هذه المشكلات؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حصر أكثر المقترحات إذ تمّ التوصل إلى (١٢) مقترحاً،

وتم استخدام التكرارات والنسب المئوية لها ونتائج الجدول (١٧) تبين ذلك.

الجدول (١٧)

التكرارات والنسب المئوية لأكثر المقترحات التي يراها المعلمون لحل المشكلات في المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين

الرقم	المقترحات	التكرار	النسبة المئوية %
١.	توافر راس المال اللازم لتحديث وصيانة الأجهزة	٢٠	١٦,٧
٢.	تطوير الكادر التعليمي والإداري وتدريبه.	١٧	١٤,٢
٣.	تحسين نظرة الأهالي والمجتمع إلى التعليم الصناعي	١٥	١٢,٥

الرقم	المقترحات	التكرار	النسبة المئوية %
٤.	تحديث مناهج التعليم الصناعي وتطويرها.	١٤	١١,٧
٥.	التنسيق بين الوزارات والمؤسسات التي تعمل في مجال التعليم الصناعي	١٢	١٠
٦.	إشراك المؤسسات والمراكز الأهلية في التخطيط السليم للتعليم الصناعي	١٠	٨,٣
٧.	تفعيل أنظمة الإدارة والرقابة والإشراف في المدارس الصناعية	٩	٧,٥
٨.	زيادة فرص التحاق طلبة التعليم الصناعي بالجامعات	٧	٥,٨
٩.	إنشاء مؤسسة لمتابعة الخريجين من التعليم الصناعي جميع الحقوق محفوظة	٦	٥
١٠.	تقوية صلة المدارس الصناعية بالقطاع الخاص (المعوق للمحلي) مع الرسائل الجامعية	٥	٤,٢
١١.	تبادل الخبرات مع مؤسسات التعليم المهني في البلدان المتقدمة	٣	٢,٥
١٢.	تفعيل الأعمال الإنتاجية والخدمات في المدارس الصناعية	٢	١,٦
	المجموع	١٢٠	%١٠٠

يتضح من الجدول (١٧) أن الذين اكتملت استجاباتهم على السؤال جميع أفراد العينة وهم (١٢٠) معلما، ومن خلال نتائج الجداول تبين أن (توافر راس المال اللازم لتحديث الأجهزة وصيانتها، وتطوير الكادر التعليمي والإداري وتدريبه، وتحسين نظرة الأهالي والمجتمع إلى التعليم الصناعي). كانت تشكل أعلى ثلاثة مقترحات إذ كانت النسبة المئوية لها على التوالي (١٦,٧%، ١٤,٢%، ١٢,٥%) وتشكل ما نسبته (٤٣,٤) من مجموع المقترحات الكلية وفيما يتعلق بأقل ثلاثة مقترحات كانت حول (تقوية صلة المدارس الصناعية بالقطاع الخاص والسوق المحلية، وتبادل الخبرات مع مؤسسات التعليم المهني في البلدان المتقدمة، وتفعيل الأعمال الإنتاجية والخدمات في المدارس الصناعية) وقد كانت النسبة المئوية لها على التوالي (٤,٢%، ٢,٥%، ١,٦%).

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) في مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير العمر.

لفحص الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) وبيين الجدول (١٨) المتوسطات الحسابية للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات تبعاً لمتغير العمر، في حين يبين الجدول (١٩) نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات تبعاً لمتغير العمر.

الجدول (١٨)

المتوسطات الحسابية للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات تبعاً لمتغير العمر .

المجالات	أقل من	من ٣٠ إلى أقل من ٤٠	٤٠ فأكثر
	جميع الحقوق محفوظة لجامعة مكتبة الجامعة الأردنية		
مجال مشكلات التمويل	٣,٦٧	٣,٦١	
مجال مشكلات التنظيم والأنظمة (الإدارة) الرسائل البحثية	٣,٤٦	٣,٧٩	
مجال مشكلات المناهج	٣,٢٧	٣,٣٦	
مجال مشكلات المباني والأجهزة	٣,٦٠	٣,٨١	
مجال مشكلات المعلمين /المدرسين	٣,٢٩	٣,٤٨	
مجال مشكلات الأهالي والطلاب	٣,٧٥	٣,٨٠	
الدرجة الكلية	٣,٥٣	٣,٦٤	

الجدول (١٩)

نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات تبعا لمتغير

العمر

مستوى الدلالة	ف المحسوبة	متوسط مجموع المربعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	مصدر التباين	المجالات
٠,٨١	٠,٢١	٠,٠٦ ٠,٢٩	٠,١٢ ٣٣,٩٤ ٣٤,٠٦	٢ ١١٧ ١١٩	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	مجال مشكلات التمويل
٠,١١	٢,٢٦	١,١٣ ٠,٥٠	٢,٢٥ ٨٥,١١ ٦٠,٣٦	٢ ١١٧ ١١٩	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	مجال مشكلات التنظيم والأنظمة (الإدارة)
٠,٥٩	٠,٥٣	٠,٢٥ ٠,٤٧	محفظة الحقوق داخل المجموعات كلية الجلالة الاقتصادية المجموع مركز ايداع الراسائل الاقتصادية		بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	مجال مشكلات المناهج
٠,٣٩	٠,٩٥	٠,٤٥ ٠,٤٧	٠,٨٩ ٥٤,٧٧ ٥٥,٦٦	٢ ١١٧ ١١٩	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	مجال مشكلات المباني والأجهزة
٠,١٠	٢,٣٥	١,٠٨ ٠,٤٦	٢,١٦ ٥٣,٦٦ ٥٥,٨٢	٢ ١١٧ ١١٩	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	مجال مشكلات المعلمين /المدرسين
٠,١٦	١,٨٤	٠,٤٠ ٠,٢٢	٠,٨٠ ٢٥,٢٩ ٢٦,٠٨	٢ ١١٧ ١١٩	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	مجال مشكلات الأهالي والطلاب
٠,٢٣	١,٥٠	٠,٣١ ٠,٢٠	٠,٦١ ٢٣,٧٦ ٢٤,٣٧	٢ ١١٧ ١١٩	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	الدرجة الكلية

• دال إحصائيا عند مستوى $(\alpha=0,05)$ ، (ف) الجدولية (٣,٠٧).

يتضح من الجدول (١٩) أن قيم (ف) المحسوبة على المجالات (التمويل، والتنظيم والأنظمة (الإدارة)، والمناهج، والمباني والأجهزة، والمعلمين /المدرسين والأهالي والطلاب) والدرجة الكلية للمشكلات كانت على التوالي (١,٥٠,١,٨٤,٢,٣٥,٠,٩٥,٠,٥٣,٢,٢٦,٠,٢١) وجميع هذه القيم اصغر من قيمة (ف) الجدولية (٣,٠٧) أي انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) في مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير العمر.

رابعاً: النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) في مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير مكان السكن .

لفحص الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) إذ يبين الجدول (٢٠) المتوسطات الحسابية للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات تبعا لمتغير مكان السكن، في حين يبين الجدول (٢١) نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات تبعا لمتغير مكان السكن في الجامعة
الجدول (٢٠)

المتوسطات الحسابية للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات تبعا لمتغير مكان السكن

المجالات	مدينة	قرية	مخيم
مجال مشكلات التمويل	٣,٦٨	١,٥٢	٣,٩٣
مجال مشكلات التنظيم والأنظمة (الإدارة)	٣,٥٠	٣,٦٤	٣,٩٤
مجال مشكلات المناهج	٣,٢٢	٣,٢٧	٣,٦٤
مجال مشكلات المباني والأجهزة	٣,٦٤	٣,٧٤	٣,٨٩
مجال مشكلات المعلمين /المدرسين	٣,٣٣	٣,٢٦	٣,٤١
مجال مشكلات الأهالي والطلاب	٣,٦٨	٣,٧٢	٣,٨٦
الدرجة الكلية	٣,٥١	٣,٥٤	٣,٧٨

الجدول (٢١)

نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات تبعا لمتغير مكان السكن

مستوى الدلالة	ف المحسوبة	متوسط مجموع المربعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	مصدر التباين	المجالات
٠,٢٢	١,٥٢	٠,٤٣ ٠,٢٨	٠,٨٧ ٣٣,٢٠ ٣٤,٠٦	٢ ١١٧ ١١٩	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	مجالات مشكلات التمويل
٠,٢٤	١,٤٥	٠,٧٣ ٠,٥٠	١,٤٦ ٥٨,٩٠ ٦٠,٣٦	٢ ١١٧ ١١٩	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	مجال مشكلات التنظيم والأنظمة (الإدارة)
٠,٢٨	١,٣١	٠,٦٠ ٠,٤٦	٠,٩٣ ٥٣,٩٣ ٥٥,١٤	٢ ١١٧ ١١٩	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	مجال مشكلات المناهج
٠,٥٤	٠,٦٢	٠,٢٩ ٠,٤٧	٠,٥٨ ٥٥,٠٨ ٥٥,٦٦	٢ ١١٧ ١١٩	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	مجال مشكلات المباني والأجهزة
٠,٧٥	٠,٢٨	٠,١٤ ٠,٤٨	٠,٢٧ ٥٥,٥٥ ٥٥,٨٢	٢ ١١٧ ١١٩	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	مجال مشكلات المعلمين /المدرسين
٠,٥٩	٠,٥٤	٠,١٢ ٠,٢٢	٠,٢٤ ٢٥,٨٤ ٢٦,٠٨	٢ ١١٧ ١١٩	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	مجال مشكلات الأهالي والطلاب
٠,٣٠	١,٢٢	٠,٢٥ ٠,٢٠	٠,٥٠ ٢٣,٨٨ ٢٤,٣٧	٢ ١١٧ ١١٩	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	الدرجة الكلية

• دال إحصائيا عند مستوى $(\alpha=0,05)$ ، (ف) الجدولية (٣,٠٧).

يتضح من الجدول (٢١) أن قيم (ف) المحسوبة على مجالات (التمويل، والتنظيم والأنظمة (الإدارة)، والمناهج، والمباني والأجهزة، والمعلمين /المدرسين والأهالي والطلاب) والدرجة الكلية للمشكلات كانت على التوالي (١,٥٢، ١,٤٥، ١,٣١، ١,٦٢، ٠,٢٨، ١,٢٢، ٠,٥٤، ٠,٢٨) وجميع هذه القيم أصغر من قيمة (ف) الجدولية (٣,٠٧) أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) في مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير مكان السكن .

خامسا : النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) في مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

لفحص الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) ، حيث يبين الجدول (٢٢) المتوسطات الحسابية للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات تبعا لمتغير المؤهل العلمي، بينما يبين الجدول (٢٣) نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق للمجالات وللدرجة الكلية للمشكلات تبعا لمتغير المؤهل العلمي.

الجدول (٢٢)

المتوسطات الحسابية للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات

تبعا لمتغير المؤهل العلمي

المجالات	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير
مجال مشكلات التمويل	٣,٦٥	٣,٦١	٣,٩٧
مجال مشكلات التنظيم والأنظمة (الإدارة)	٣,٧٠	٣,٥١	٤,١٤
مجال مشكلات المناهج	٣,٣٥	٣,٦٩	٣,٨٢
مجال مشكلات المباني والأجهزة	٣,٩١	٣,٦٣	٣,٩٩
مجال مشكلات المعلمين /المدرسين	٣,٤٤	٣,٢٣	٣,٤٤
مجال مشكلات الأهالي والطلاب	٣,٩٢	٣,٦٥	٣,٨٠
الدرجة الكلية	٣,٦٦	٣,٤٧	٣,٨٨

الجدول (٢٣)

نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات تبعا لمتغير المؤهل العلمي

المجالات	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط مجموع المربعات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
مجالات مشكلات التمويل	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٢ ١١٧ ١١٩	١,٢٧ ٣٢,٠٧ ٣٤,٠٦	٠,٦٤ ٠,٢٨	٢,٢٦	٠,١١
مجال مشكلات التنظيم والأنظمة (الإدارة)	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٢ ١١٧ ١١٩	٤,٠٣ ٥٦,٣٣ ٦٠,٣٦	٢,٠١ ٠,٤٨	٤,١٨	*٠,٠٢
مجال مشكلات المناهج	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٢ ١١٧ ١١٩	٢,٠٢ ٣٣,٣٤ ٣٥,٣٦	٢,٠٢ ٠,٤٤	٤,٦١	*٠,٠٠١
مجال مشكلات المباني والأجهزة	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٢ ١١٧ ١١٩	٢,٣٢ ٥٣,٣٤ ٥٥,٦٦	١,١٦ ٠,٤٦	٢,٥٥	٠,٠٨
مجال مشكلات المعلمين /المدرسين	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٢ ١١٧ ١١٩	١,٤٣ ٥٤,٤٠ ٥٥,٨٢	٠,٧١ ٠,٤٧	١,٥٣	٠,٢٢
مجال مشكلات الأهالي والطلاب	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٢ ١١٧ ١١٩	١,٣٢ ٢٤,٧٦ ٢٦,٠٨	٠,٦٦ ٠,٢١	٣,١١	*٠,٠٥
الدرجة الكلية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٢ ١١٧ ١١٩	١,٩٦ ٢٢,٤١ ٢٤,٣٧	٠,٩٨ ٠,١٩	٥,١٢	*٠,٠١

• دال إحصائيا عند مستوى $(\alpha=0,05)$ ، (ف) الجدولية (٣,٠٧) .

يتضح من الجدول (٢٣) انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha=0,05)$ في مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في مجالات (التمويل، والمباني والأجهزة، والمعلمين /المدرسين) تعزى لمتغير المؤهل العلمي ، في حين كانت الفروق دالة احصائيا على جميع المجالات المتبقية والدرجة الكلية للمشكلات تبعا لمتغير المؤهل العلمي، ولتحديد الفروق استخدم اختبار شففيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، ونتائج الجداول (٢٤)،(٢٥)،(٢٦)،(٢٧) تبين ذلك .

١- مجال مشكلات التنظيم والأنظمة (الإدارة):

الجدول (٢٤)

نتائج اختبار شففيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لمجال مشكلات التنظيم

والأنظمة (الإدارة) تبعا لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير
دبلوم		٠,١٨	٠,٤٤-
بكالوريوس	جميع الحقوق محفوظة		*٠,٦٢-
ماجستير	مكتبة الجامعة الاردنية		

*دال احصائيا عند مستوى $(\alpha=0,05)$ الرسائل الجامعية

يتضح من الجدول (٢٤) أن الفروق كانت ذات دلالة احصائية بين بكالوريوس وماجستير ولصالح ماجستير، في حين لم تكن المقارنات الأخرى دالة احصائيا.

٢- مجال مشكلات المناهج:

الجدول (٢٥)

نتائج اختبار شففيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لمجال مشكلات المناهج تبعا

لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير
دبلوم		٠,١٦	٠,٤٧-
بكالوريوس			*٠,٦٣-
ماجستير			

*دال احصائيا عند مستوى $(\alpha=0,05)$

يتضح من الجدول (٢٥) أن الفروق كانت ذات دلالة احصائية بين بكالوريوس وماجستير وكانت لصالح ماجستير، في حين لم تكن المقارنات الأخرى دالة احصائيا.

٣- مجال مشكلات الأهالي والطلاب:

الجدول (٢٦)

نتائج اختبار شففيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لمجال مشكلات الأهالي والطلاب تبعا لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير
دبلوم		*٠,٢٧	٠,١٣
بكالوريوس			٠,١٤-
ماجستير			

*دال إحصائيا عند مستوى $(\alpha=0,05)$

يتضح من الجدول (٢٦) أن الفروق كانت ذات دلالة إحصائية بين دبلوم وبكالوريوس

ولصالح دبلوم، في حين لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا.

٤- الدرجة الكلية للمشكلات: جميع الحقوق محفوظة

مكتبة الجدول (٢٧) دنية

نتائج اختبار شففيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية والدرجة الكلية تبعا لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير
دبلوم		٠,١٩	٠,٢١-
بكالوريوس			*٠,٤٠-
ماجستير			

*دال إحصائيا عند مستوى $(\alpha=0,05)$

يتضح من الجدول (٢٧) وجود فروق في الدرجة الكلية لمشكلات المدارس الثانوية

الصناعية الحكومية بين بكالوريوس وماجستير ولصالح ماجستير، في حين لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا.

سادسا: النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير مجال التدريس.

لفحص الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، إذ يبين الجدول (٢٨) المتوسطات الحسابية للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات تبعا لمتغير مجال التدريس، بينما يبين الجدول (٢٩) نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات تبعا لمتغير مجال التدريس.

الجدول (٢٨)

المتوسطات الحسابية للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات

جميع المتغيرات مجال التدريس

المجالات مكتبة الجامعة	نظرية	عملي	نظري ، عملي
مجال مشكلات التمويل مركز ايداع الرسائل ٤٩، جامعة	٣,٦٦	٣,٧١	٣,٧١
مجال مشكلات التنظيم والأنظمة (الإدارة)	٣,٥٥	٣,٧١	٣,٥٨
مجال مشكلات المناهج	٣,٢٢	٣,٢٨	٣,٢٥
مجال مشكلات المباني والأجهزة	٣,٦٦	٣,٥٠	٣,٧٨
مجال مشكلات المعلمين /المدرسين	٣,٢٤	٣,٣٢	٣,٣٢
مجال مشكلات الأهالي والطلاب	٣,٧١	٣,٦٨	٣,٧٢
الدرجة الكلية	٣,٥٢	٣,٥٠	٣,٥٦

الجدول (٢٩)

نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات تبعا لمتغير مجال التدريس

المجالات	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط مجموع المربعات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
مجالات مشكلات التمويل	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٢ ١١٧ ١١٩	١,٠٣ ٣٣,٠٣ ٣٤,٠٦	٠,٥٢ ٠,٢٨	١,٨٣	٠,١٧
مجال مشكلات التنظيم والأنظمة (الإدارة)	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٢ ١١٧ ١١٩	٠,٤٢ ٥٩,٩٤ ٦٠,٣٦	٠,٢١ ٠,٥١	٠,٤١	٠,٦٧
مجال مشكلات المناهج	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٢ ١١٧ ١١٩	٠,٤٣ ٠,٤٧ ٥٥,١٤	٠,٤٣ ٠,٤٧	٠,٠٩	٠,٩١
مجال مشكلات المباني والأجهزة	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٢ ١١٧ ١١٩	١,٢٦ ٥٤,٣٨ ٥٥,٦٦	٠,٦٢ ٠,٤٧	١,٣٦	٠,٢٦
مجال مشكلات المعلمين /المدرسين	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٢ ١١٧ ١١٩	٠,١٤ ٥٥,٦٨ ٥٥,٨٢	٠,٧٢ ٠,٤٨	٠,١٥	٠,٨٦
مجال مشكلات الأهالي والطلاب	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٢ ١١٧ ١١٩	٠,٣٧ ٢٦,٠٤ ٢٦,٠٨	٠,١٨ ٠,٢٢	٠,٠٨	٠,٩٢
الدرجة الكلية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٢ ١١٧ ١١٩	٠,٧٣ ٢٤,٣٠ ٢٤,٣٧	٠,٣٧ ٠,٢١	٠,١٨	٠,٨٤

• دال إحصائيا عند مستوى $(\alpha=0,05)$ ، (ف) الجدولية (٣,٠٧) .

يتضح من الجدول (٢٩) أن قيم (ف) المحسوبة على المجالات (التمويل، ومشكلات التنظيم والأنظمة (الإدارة)، والمناهج، والمباني والأجهزة، والمعلمين /المدرسين والأهالي والطلاب) والدرجة الكلية للمشكلات كانت على التوالي (٠,١٨٠٠, ٠,٠٨٠٠, ١,١٥٠١, ٣,٦٤٠٠, ١,٩٤٠٠, ٤١,١٨٣) وجميع هذه القيم أصغر من قيمة (ف) الجدولية (٣,٠٧) أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) في مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير مجال التدريس.

سابعاً: النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) في مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

لفحص الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، ويبين الجدول (٣٠) المتوسطات الحسابية للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات تبعاً لمتغير مجال التدريس، بينما يبين الجدول (٣١) نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

الجدول (٣٠)

المتوسطات الحسابية للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات

تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

المجالات	أقل من ٥ سنوات	من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات	١٠ سنوات فأكثر
مجال مشكلات التمويل	٣,٦٧	٣,٥٩	٣,٦٩
مجال مشكلات التنظيم والأنظمة (الإدارة)	٣,٥٦	٣,٥٤	٣,٧٣
مجال مشكلات المناهج	٣,١٩	٣,٣٢	٣,٣٦
مجال مشكلات المباني والأجهزة	٣,٥٨	٣,٧٧	٣,٨٤
مجال مشكلات المعلمين /المدرسين	٣,١٤	٣,٤١	٣,٤٣
مجال مشكلات الأهالي والطلاب	٣,٦٧	٣,٦٩	٣,٨١
الدرجة الكلية	٣,٤٧	٣,٥٦	٣,٦٤

الجدول (٣١)

نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات تبعا لمتغير سنوات الخبرة

المجالات	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط مجموع المربعات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
مجالات مشكلات التمويل	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٢ ١١٧ ١١٩	٠,١٧ ٣٣,٨٩ ٣٤,٠٦	٠,٨٦ ٠,٣٩	٠,٣٠	٠,٧٤
مجالات مشكلات التنظيم والأنظمة (الإدارة)	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٢ ١١٧ ١١٩	٠,٧٨ ٥٩,٥٨ ٦٠,٣٦	٠,٣٩ ٠,٥١	٠,٧٦	٠,٤٧
مجالات مشكلات المناهج	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٢ ١١٧ ١١٩	١,٤٦ ٥٤,٢٠ ٥٥,٦٦	٠,٧٢ ٠,٤٦	٠,٧٢	٠,٤٩
مجالات مشكلات المباني والأجهزة	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٢ ١١٧ ١١٩	٢,٣٧ ٥٣,٤٥ ٥٥,٨٢	١,١٨ ٠,٤٦	١,٥٨	٠,٢١
مجالات مشكلات المعلمين /المدرسين	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٢ ١١٧ ١١٩	٠,٤١ ٢٥,٦٧ ٢٦,٠٨	٠,٢٠ ٠,٢٢	٠,٩٢	٠,٤٠
مجالات مشكلات الأهالي والطلاب	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٢ ١١٧ ١١٩	٠,٦٢ ٢٣,٧٥ ٢٤,٣٧	٠,٣١ ٠,٢٠	١,٥٣	٠,٢٢
الدرجة الكلية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	٢ ١١٧ ١١٩				

• دال إحصائيا عند مستوى $(\alpha=0,05)$ ، (ف) الجدولية (٣,٠٧) .

يتضح من الجدول (٣١) أن قيم (ف) المحسوبة على المجالات (التمويل، ومشكلات التنظيم والأنظمة (الإدارة)، والمناهج، والمباني والأجهزة، والمعلمين /المدرسين والأهالي والطلاب) والدرجة الكلية للمشكلات كانت أعلى التوالى (١,٥٣,٠٠,٩٢,٢,٥٩,١,٥٨,٠٠,٧٢,٠٠,٧٦,٠٠,٣٠) وجميع هذه القيم أصغر من قيمة (ف) الجدولية (٣,٠٧) أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) في مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

ثامنا: النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) في مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير الدخل الشهري.

لفحص الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، إذ يبين الجدول (٣٢) المتوسطات الحسابية للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات تبعا لمتغير الدخل الشهري، في حين يبين الجدول (٣٣) نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات تبعا لمتغير الدخل الشهري

الجدول (٣٢)

المتوسطات الحسابية للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات
تبعا لمتغير الدخل الشهري

المجالات	أقل من ٣٠٠ دينار	من ٣٠٠ - ٤٩٩	٥٠٠ دينار فاكثر
مجال مشكلات التمويل	٣,٥٨	٣,٦٩	٣,٦١
مجال مشكلات التنظيم والأنظمة (الإدارة)	٣,٥٩	٣,٥٨	٣,٨٩
مجال مشكلات المناهج	٣,٢٣	٣,٢٥	٣,٧٣
مجال مشكلات المباني والأجهزة	٣,٦٦	٣,٧٣	٣,٧٩
مجال مشكلات المعلمين /المدرسين	٣,٢٠	٣,٢٩	٣,٩٠
مجال مشكلات الأهالي والطلاب	٣,٦٩	٣,٧٢	٣,٧٩
الدرجة الكلية	٣,٤٩	٣,٥٤	٣,٧٨

الجدول (٣٣)

نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات تبعا لمتغير الدخل الشهري

المجالات	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط مجموع المربعات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
مجالات مشكلات التمويل	بين المجموعات	٢	٠,٣١	٠,١٦	٠,٥٤	٠,٥٩
	داخل المجموعات	١١٧	٣٣,٧٥	٠,٢٩		
	المجموع	١١٩	٣٤,٠٦			
مجال مشكلات التنظيم والأنظمة (الإدارة)	بين المجموعات	٢	٠,٦١	٠,٣٠	٠,٥٩	٠,٥٥
	داخل المجموعات	١١٧	٥٩,٧٥	٠,٥١		
	المجموع	١١٩	٦٠,٣٦			
مجال مشكلات المناهج	بين المجموعات	٢	١,٥٦	٠,٧٨	١,٧٠	٠,١٩
	داخل المجموعات	١١٧	٥٣,٥٧	٠,٤٦		
	المجموع	١١٩	٥٥,١٣			
مجال مشكلات المباني والأجهزة	بين المجموعات	٢	٠,١٧	٠,٠٨	٠,١٨	٠,٨٤
	داخل المجموعات	١١٧	٥٥,٤٩	٠,٤٧		
	المجموع	١١٩	٥٥,٦٦			
مجال مشكلات المعلمين /المدرسين	بين المجموعات	٢	٢,٩٠	١,٤٥	٣,٢١	*٠,٠٤
	داخل المجموعات	١١٧	٥٢,٩٢	٠,٤٥		
	المجموع	١١٩	٥٥,٨٢			
مجال مشكلات الأهالي والطلاب	بين المجموعات	٢	٠,٠٧	٠,٠٤	٠,١٦	٠,٨٦
	داخل المجموعات	١١٧	٢٦,٠١	٠,٢٢		
	المجموع	١١٩	٢٦,٠٨			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	٢	٠,٥١	٠,٢٥	١,٢٤	٠,٢٩
	داخل المجموعات	١١٧	٢٣,٨٧	٠,٢٠		
	المجموع	١١٩	٢٤,٣٧			

• دال إحصائيا عند مستوى $(\alpha=0,05)$ ، (ف) الجدولية (٣,٠٧) .

يتضح من الجدول (٣٣) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) في مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية على مجالات (التمويل، والتنظيم والأنظمة (الإدارة)، والمناهج والمباني والأجهزة والأهالي والطلاب) والدرجة الكلية للمشكلات، في حين كانت الفروق دالة إحصائياً على مجال واحد وهو مجال مشكلات المعلمين /المدرسين تبعاً لمتغير الدخل الشهري، ولتحديد الفروق استخدم اختبار شففيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية ونتائج الجدول (٣٤) تبين ذلك.

الجدول (٣٤)

نتائج اختبار شففيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لمجال مشكلات المعلمين /
المدرسين تبعاً لمتغير الدخل الشهري

الدخل الشهري	٢٩٩-١ ديناراً	٤٩٩-٣٠٠ ديناراً	٥٠٠ دينار فما فوق
أقل من ٣٠٠ دينار		٠,٠٩-	*٠,٧١-
٤٩٩-٣٠٠ ديناراً	جميع الحقوق محفوظة		*٠,٦١-
٥٠٠ دينار فما فوق	مكتبة الجامعة الأردنية		

*دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha=0,05$) مع الرسائل الجامعية

يتضح من الجدول (٣٤) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha=0,05$) على مجال

مشكلات المعلمين /المدرسين بين :

- أقل من ٣٠٠ دينار و ٥٠٠ دينار فما فوق ولصالح ٥٠٠ دينار فما فوق.
- -٤٩٩-٣٠٠ ديناراً و ٥٠٠ دينار فما فوق ولصالح ٥٠٠ دينار فما فوق.

في حين لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائياً.

تاسعا: النتائج المتعلقة بالفرضية السابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير التخصص.

لفحص الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، إذ يبين الجدول (٣٥) المتوسطات الحسابية للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات تبعا لمتغير التخصص، في حين يبين الجدول (٣٦) نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات تبعا لمتغير التخصص

الجدول (٣٥)

المتوسطات الحسابية للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات تبعا لمتغير التخصص

فني مشاغل	أكاديمي	هندسة	المجالات
٣,٦٧	٣,٥٧	٣,٦٨	جميع الحقوق
٣,٠٤	٣,٥٥	٣,٥٣	الأنظمة (الإدارة) والتمويل
٣,٦٠	٣,٢٢	٣,٢٢	مركز أبحاث الرسائل، الجامعة
٤,٠٣	٣,٥٧	٣,٧٢	مشكلات المباني والأجهزة
٣,٦٣	٣,٢٢	٣,٢٨	مشكلات المعلمين /المدرسين
٤,٠٥	٣,٦٤	٣,٧٠	مشكلات الأهالي والطلاب
٣,٨٣	٣,٤٧	٣,٥٣	الدرجة الكلية

الجدول (٣٦)

نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات تبعا لمتغير التخصص

مستوى الدلالة	ف المحسوبة	متوسط مجموع المربعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	مصدر التباين	المجالات
٠,٦٥	٠,٤٤	٠,١٣ ٠,٢٩	٠,٢٥ ٣٣,٨١ ٣٤,٠٦	٢ ١١٧ ١١٩	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	مجالات مشكلات التمويل
٠,١٢	٢,٢١	١,١٠ ٠,٥٠	٢,١٩ ٥٨,١٧ ٦٠,٣٦	٢ ١١٧ ١١٩	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	مجال مشكلات التنظيم والأنظمة (الإدارة)
٠,٢٣	١,٤٩	٠,٦٨ ٠,٤٦	١,٣٤ ٥٣,٨٧ ٥٥,٢١	٢ ١١٧ ١١٩	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	مجال مشكلات المناهج
٠,١٧	١,٨٣	٠,٨٤ ٠,٤٦	١,٦٨ ٥٣,٩٨ ٥٥,٦٦	٢ ١١٧ ١١٩	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	مجال مشكلات المباني والأجهزة
٠,٢٣	١,٥١	٠,٧٠ ٠,٤٧	١,٤٠ ٥٤,٤٢ ٥٥,٨٢	٢ ١١٧ ١١٩	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	مجال مشكلات المعلمين /المدرسين
٠,٠٤	٣,٣٢	٠,٧٠ ٠,٢١	١,٤٠ ٢٤,٦٨ ٢٦,٠٨	٢ ١١٧ ١١٩	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	مجال مشكلات الأهالي والطلاب
٠,٠٧	٢,٧٥	٠,٥٥ ٠,٢٠	١,١٠ ٢٣,٢٨ ٢٤,٣٧	٢ ١١٧ ١١٩	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	الدرجة الكلية

• دال إحصائيا عند مستوى $(\alpha=0,05)$ ، (ف) الجدولية (٣,٠٧).

يتضح من الجدول (٣٦) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية على مجالات (التمويل والتنظيم والأنظمة) الإدارة، والمناهج، والمباني، والأجهزة، والمعلمين /المدرسين) والدرجة الكلية للمشكلات، في حين كانت الفروق دالة إحصائياً على مجال واحد وهو مجال مشكلات الأهالي/والطلاب تبعاً لمتغير التخصص، ولتحديد الفروق استخدم اختبار شففيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية ونتائج الجدول (٣٧) تبين ذلك.

الجدول (٣٧)

نتائج اختبار شففيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لمجال مشكلات الأهالي والطلاب تبعاً لمتغير التخصص

التخصص	هندسة	أكاديمي	فني مشاغل
هندسة		٠,٠٦	*٠,٣٥-
أكاديمي			*٠,٤١-
فني مشاغل	جميع الحقوق محفوظة		

*دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha=0.05$) جامعة الأردنية
يتضح من الجدول (٣٧) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha=0.05$) على مجال الأهالي والطلاب بين :

■ هندسة وفني مشاغل ولصالح فني مشاغل.

■ أكاديمي وفني مشاغل لصالح فني مشاغل.

في حين لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائياً.

عاشرا: النتائج المتعلقة بالفرضية الثامنة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير موقع المدرسة.

لفحص الفرضية استخدم اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين ونتائج الجدول (٣٨) تبين

ذلك

الجدول (٣٨)

نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق للمجالات والدرجة الكلية للمشكلات

تبعاً لمتغير موقع المدرسة

مستوى الدلالة	ت المحسوبة	قرية		مدينة		مجال المشكلات
		الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	
٠,٣٣	٠,٩٧	٠,٥٥	٣,٧٣	٠,٥٣	٣,٦٢	مجال مشكلات التمويل
٠,٩٧	٠,٠٤	٠,٥٦	٣,٦٠	٠,٧٧	٣,٦٠	مجال مشكلات التنظيم والأنظمة (الإدارة)
٠,٣١	١,٠١	٠,٦٢	٣,٣٧	٠,٧٠	٣,٢٣	مجال مشكلات المناهج
٠,٣٨	٠,٨٧	٠,٥٣	٣,٧٩	٠,٧٤	٣,٦٧	مجال مشكلات المباني والأجهزة
٠,١٩	١,٣١	٠,٧٦	٣,١٧	٠,٦٥	٣,٣٥	مجال مشكلات المعلمين /المدرسين
٠,٦٠	٠,٥٣	٠,٤٨	٣,٧٥	٠,٧٧	٣,٧٧	مجال مشكلات الأهالي والطلاب
٠,٦٨	٠,٤٢	٠,٤٠	٣,٥٧	٠,٤٧	٣,٥٣	الدرجة الكلية

*دال إحصائياً عند مستوى $(\alpha=0,05)$ ، (ت) الجدولية (١,٩٨) بدرجات حرية (١١٨).

يتضح من الجدول (٣٨) أن قيم (ت) المحسوبة على جميع المجالات والدرجة الكلية للمشكلات كانت على التوالي (٠,٩٧، ٠,٠٤، ١,٠١، ٠,٨٧، ١,٣١، ٠,٥٣، ٠,٤٢) وجميع هذه القيم أصغر من القيمة الجدولية (١,٩٨) أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية تعزى لمتغير موقع المدرسة.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

- مناقشة النتائج

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

- التوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

أولاً: مناقشة النتائج:

هدفت الدراسة التعرف إلى مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين أنفسهم، إضافة إلى تحديد دور متغيرات الدراسة (الجنس، العمر، موقع المدرسة، سكن المعلم، المؤهل العلمي للمعلم، مجال التدريس، سنوات الخبرة للمعلم، مستوى الدخل الشهري للمعلم، تخصص المعلم) على درجة مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين أنفسهم، ولتحقيق ذلك تم إجراء الدراسة على جميع أفراد مجتمع الدراسة والبالغ عددهم (١٦٤) معلماً ومديراً وفتياً، ووصل عدد الاستبانات التي جمعت إلى (١٢٠) استبانة، وبهذا يصبح مجتمع الدراسة بمنزلة عينة قسدية، وبعد عملية خضغ البيانات وتبويبها عولجت احصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) وفيما يلي مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها:

مركز ايداع الرسائل الجامعية

أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

ما مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من

وجهة نظر المعلمين؟

للإجابة عن هذا السؤال استخدمت المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لكل فقرة ولكل مجال وللدرجة الكلية للمشكلات إذ أظهرت نتائج الجداول (١٠)، (١١)، (١٢)، (١٣)، (١٤)، (١٥)، (١٦) أن درجة مشكلات المدارس الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين كانت كبيرة على مجالات مشكلات الأهالي والطلاب، والمباني والأجهزة، والتمويل، والتنظيم والأنظمة (الإدارة)، فقد كانت النسبة المئوية للاستجابة عليها أكثر من (٧٠%) وكانت درجة المشكلات متوسطة على مجالات المعلمين /المدرسين والمناهج وقد تراوحت النسبة المئوية للاستجابة عليها بين (٦٥.٤% - ٦٦.٠%) أما فيما يتعلق بدرجة المشكلات الكلية فكانت كبيرة إذ وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (٧٠,٨%).

ومثل هذه النتائج جاءت متفقة مع نتائج دراسات كل من نـبـراي (١٩٨٥) ويعقوب

(١٩٨٧) وصلاح (١٩٩٤) والحشوة (١٩٩٧) وقد أظهرت نتائج هذه الدراسات أن المدارس

بحاجة ماسة للتغلب على المشكلات السابقة وإن التطور والنجاح يتطلبان توافر الموارد المالية والإدارة الحكيمة للتغلب على مثل هذه المشكلات.

ويرى الباحث أن السبب الكامن وراء وجود مثل هذه المشكلات هو النقص الحاد في الموارد المالية، وعدم وجود إدارة حكيمة تقوم بإدارة شؤون المدارس الصناعية على الوجه الأكمل مما حدا بالأهالي إلى أن يبعدوا أبناءهم عن هذه المدارس، هذا بالإضافة إلى عدم تعاون المجتمع المحلي الاقتصادي مع الخريجين من المدارس الصناعية.

ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

ما أكثر المقترحات التي تراها مناسبة حسب تخصصك لحل هذه المشكلات؟

أظهرت نتائج الجدول (١٧) أنه يوجد (١٢) مقترحاً تساهم في حل مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية، وكان أهم هذه المقترحات هو توافر راس المال اللازم لتحديث الأجهزة وصيانتها (١٦,٧%) وتطوير الكادر التعليمي والإداري وتدريبه (١٤,٢%) وتحسين نظرة الأهالي والمجتمع إلى التعليم الطقاعي (١٢,٥%) وتحديث مناهج التعليم الصناعي وتطويره (١١,٧%).

مكتبة الجامعة الاردنية

ويرى الباحث أن السبب في ذلك قد يعود إلى أن المدارس الصناعية بحاجة إلى توافر راس المال، لأنه يقدم كل ما تحتاجه هذه المدارس من خدمات سواء أكان ذلك على المستوى الإداري أم الفني من خلال عقد دورات للإداريين، أو عقد ورشات عمل للمعلمين، أو تبادل الخبرات مع الدول المتقدمة أو تحديث الأجهزة وصيانتها وبناء المختبرات النموذجية وشراء أجهزة جديدة مواكبة لعصر التقدم التكنولوجي من خلال تطوير المناهج، بحيث تشمل على مواضيع معاصرة ومتقدمة تكنولوجيا ومواكبة للعصر الذي نعيش فيه، عصر الإنترنت والحاسوب، هذا بالإضافة إلى عقد ارشادات لطلاب الصف العاشر يعرفونهم من خلالها على ما هية التعليم الصناعي وأهميته بالنسبة للوطن والاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى نشر التوعية العامة في المجتمع المحلي عن أهمية التعليم المهني الذي يسهم إسهاماً فعالاً في الاقتصاد الوطني.

والملفت للنظر أن تفعيل الأعمال الإنتاجية والخدمات في المدارس الصناعية كان من المقترحات المهمة في هذا الموضوع والذي يعتبر في الوقت الحاضر مطلباً أساسياً لنجاح المدارس الصناعية وتفعيل دورها في المجتمع المحلي.

ثالثاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0,05$) في مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر. لفحص الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA) إذ أظهرت نتائج الجدول (١٩) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على جميع مجالات المشكلات، والدرجة الكلية لمشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير العمر.

وجاءت هذه النتائج متفقة مع نتائج دراسات كل من الحولي (١٩٩٦)، الحشوة (١٩٩٧)، إذ أظهرت نتائج هذه الدراسات أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بمعنى أن الجميع متفقون في المشكلات للمدارس الثانوية الصناعية تعزى لمتغير العمر.

ويعتقد الباحث أن السبب في ندرة ظهور الفروق قد يعود إلى أن العمر لدى المعلمين ليس بهذه الأهمية من حيث الكفاءة والإبداع، فكثيراً ما نرى معلمين كباراً في السن ولديهم من الخبرة والكفاءة ما لا توجد لدى المعلمين صغار السن، لذا يترى الباحث أن المعلمين يتصرفون ضمن ما تحدد لهم من مهام وصلاحيات بغض النظر عن عمرهم.

مركز ايداع الرسائل الجامعية

رابعاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0,05$) في مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير مكان السكن.

لفحص الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA) وقد أظهرت نتائج الجدول (٢١) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في جميع مجالات المشكلات، والدرجة الكلية لمشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير مكان السكن.

وجاءت هذه النتائج متفقة مع نتائج دراسات كل من يعقوب (١٩٨٧)، والحشوة (١٩٩٧)، وأظهرت أنه لا توجد فروق في مشكلات المدارس الثانوية الصناعية لبعدها عن مكان سكن المعلم تعزى لمتغير مكان السكن.

ويعتقد الباحث أن السبب في أنه لا توجد فروق قد يعود إلى عدم وجود فروق اجتماعية واقتصادية كبيرة بين المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية عوضاً عن أن المهام الموكلة للمعلمين هي واحدة بغض النظر عن مكان السكن.

خامسا: مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha=0.05)$ في مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

لفحص الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA) وقد أظهرت نتائج الجدول (٢٣) ، ونتائج اختبار شففيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية في الجداول (٢٤)، (٢٥)، (٢٦)، (٢٧) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha=0.05)$ في مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

ومن خلال النظر إلى النتائج تبين أن غالبية الفروقات كانت بين ماجستير وبكالوريوس لصالح ماجستير يعني انه كلما زاد المؤهل العلمي إلى الأعلى كان ذلك أقدر على تحديد المشكلات بدرجة اكبر.

وجاءت هذه النتائج مخالفة لنتائج دراسات كل من السيد علي (١٩٩٦) والحوالي (١٩٩٦)، والحشوة (١٩٩٢) وقد أظهرت نتائج هذه الدراسات عدم كفاءة المعلمين والمدرسين وأنهم بحاجة إلى تأهل تربوي وتدريب وأن أعمالهم يخلب عليها الطابع الشكلي وأنه لا يوجد مدربون أكفاء نظرا لتكفي الرواتب.

ويرى الباحث أن السبب في ظهور مثل هذه الفروقات يعود إلى التباين في المعارف والمعلومات لأن معلمي حملة الدراسات العليا لديهم القدرة العالية في مجال التعليم الصناعي وذلك من خلال تعليمهم الخارجي وزياراتهم لأماكن متعددة، أما حملة البكالوريوس فمستواهم العلمي ومجال تعليمهم وعملهم الحالي اقل من حملة شهادات الدراسات العليا.

سادسا: مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha=0.05)$ في مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير مجال التدريس.

لفحص الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA) وقد أظهرت نتائج الجدول (٢٩) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على جميع مجالات المشكلات، والدرجة الكلية لمشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير مجال التدريس.

وجاءت هذه النتائج متفقة مع نتائج دراسات كل من البسيوني والصادق (١٩٨٤)، وعزيز والهيازعي (١٩٨٨)، ويعقوب (١٩٨٧)، والسيد علي (١٩٩٦)، والحشوة (١٩٩٧)، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسات أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مشكلات المدارس الثانوية الصناعية تعزى لمتغير مجال التدريس.

ويعتقد الباحث أن السبب في عدم ظهور الفروق قد يعود إلى ما يواجه الطلبة من مشكلات تتعلق بالجانب النظري والعملي أهمها نقص الوسائل التعليمية، وندرة تلاؤم طرق التدريس مع مكونات محتوى المادة، هذا بالإضافة إلى الاهتمام بالمواد العملية على حساب المواد النظرية، فمجال التدريس ينبغي أن يكون متوافقاً في عرضه للمواد العملية والنظرية على حد سواء.

سابعاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha=0.05)$ في مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

لفحص الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA) وقد أظهرت نتائج الجدول (٣١) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على جميع مجالات المشكلات، والدرجة الكلية لمشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

وجاءت هذه النتائج متفقة مع نتائج دراسة الخطيب (١٩٨٥)، حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مشكلات المدارس الثانوية الصناعية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

ويعتقد الباحث أن السبب في ندرة ظهور الفروق قد يعود إلى المهام والواجبات الموكلة للمعلمين المحددة مسبقاً من قبل المدارس التابعين لها لذلك يكون تصرفهم داخل غرفة الصف أو المختبر ضمن هذه المهام والصلاحيات بغض النظر عن سنوات الخبرة للمعلم.

ثامناً: مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha=0.05)$ في مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير الدخل الشهري.

لفحص الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA) حيث أظهرت نتائج الجدول (٣٣) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على جميع مجالات المشكلات، باستثناء مجال مشكلات المعلمين/ المدرسين تعزى لمتغير الدخل الشهري.

وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للمشكلات المتوافرة لم تكن الفروق دالة إحصائياً تبعاً لمتغير الدخل الشهري، وجاءت هذه النتائج متفقة مع نتائج دراسات كل من نبراي (١٩٨٥)، والسيد علي (١٩٩٦)، والحشوة (١٩٩٧)، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسات انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المشكلات المتوافرة في المدارس الصناعية تعزى لمتغير الدخل الشهري، ويعتقد الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى أن رواتب المعلمين متقاربة.

أما فيما يتعلق بمجال مشكلات المعلمين/ المدرسين فقد أظهرت نتائج اختبار شففيه (Scheffe Test) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ١-٢٩٩ ديناراً و ٥٠٠ دينار فما فوق ولصالح ٥٠٠ دينار فما فوق، وبين ٣٠٠-٤٩٩ ديناراً و ٥٠٠ دينار فما فوق ولصالح ٥٠٠ دينار فما فوق وجاءت هذه النتائج مخالفة لنتائج الحشوة (١٩٩٧)، إذ أظهرت وجود فروق في درجة عدم وجود مشكلات لصالح أصحاب الدخل الشهري الذي يتراوح دخلهم ٥٠٠ دينار فما فوق.

ويعتقد الباحث أن السبب في ظهور فروق ذات دلالة إحصائية يعود إلى أن رواتب المعلمين الذين تزيد عن (٥٠٠) دينار لا يوجد عندهم مشاكل اقتصادية أو اجتماعية، لذلك فهؤلاء قادرون على العطاء أثناء تأدية مهامهم الوظيفية.

تاسعا: مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية السابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) في مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير التخصص.

لفحص الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA) وقد أظهرت نتائج الجدول (٣٦) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على جميع مجالات المشكلات باستثناء مجال مشكلات الأهالي والطلاب تعزى لمتغير التخصص.

وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للمشكلات المتوافرة لم تكن الفروق دالة إحصائياً تبعاً لمتغير التخصص وجاءت هذه النتائج لتوضح أن تخصص المعلم سواء أكان تخصصاً هندسياً أم أكاديمياً أو فني مشاغل لا يعطي حلاً جذرياً في حل المشاكل الموجودة في المدارس الصناعية، إذ أن المدرس الأكاديمي يعتمد على نظام الدرس أكثر من نظام التجربة، أما صاحب التخصص الهندسي فإنه يعتمد على نظام التعليم النظري والعملية في مجال تخصصه

وأما فني المشاغل فإنه يعطي الطالب فكرة عامة عما سيقوم بعمله داخل المشغل أو المختبر، وبالتالي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المشكلات المتوافرة في المدارس الصناعية تعزى لمتغير تخصص المعلم.

وفيما يتعلق بمجال الأهالي والطلاب أظهرت نتائج اختبار شففيه (Scheffe Test) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين هندسة المشاغل وفنييها ولصالح فني المشاغل وبين أكاديمي المشاغل وفنييه ولصالح فني المشاغل وجاءت هذه النتائج مخالفة لنتائج دراسات السيد علي (١٩٩٦) والحوالي (١٩٩٦)، وقد أظهرت وجود فروق في درجة وجود مشكلات لصالح أصحاب تخصص فني مشاغل.

ويعتقد الباحث أن السبب في ظهور فروق ذات دلالة إحصائية يعود إلى أن فني المشاغل لهم القدرة الكاملة في التعامل مع الطلاب من خلال تدريبهم في المختبرات وعلى الأجهزة، أما بالنسبة للمهندسين فليس لهم القدرة على التدريب لندرة الخبرة وكيفية التعامل مع الطلاب.

عاشراً: مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثامنة: مفوضة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha = 0.05)$ في مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير موقع المدرسة.

أظهرت نتائج اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين في الجدول (٣٨) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على جميع مجالات المشكلات، باستثناء مجال مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير موقع المدرسة.

وتعني مثل هذه النتائج اتفاق كل من المدينة والقرية على أن مشكلات المدارس الثانوية الصناعية قيد الدراسة وجميعها مهمة، ويجب زوالها من المدارس الصناعية من أجل نجاح العمل فيها، وجاءت هذه النتيجة متفقة مع نتائج دراسات الحوالي (١٩٩٦)، والسيد علي (١٩٩٦)، والحشوة (١٩٩٧)، إذ أظهرت نتائج هذه الدراسات أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المشكلات غير اللازمة للمدارس الثانوية الصناعية تعزى لمتغير موقع المدرسة. ويعتقد الباحث أن السبب في عدم ظهور الفروق قد يعود إلى أن الموقع الجغرافي لهذه المدارس لا يؤثر من قريب أو بعيد على المستوى التعليمي داخل المدرسة حيث أن بعد المدرسة عن المصانع والورش يظهر نتائج سلبية، لأن الطلاب لا تتوافر لديهم فرص التدريب. ولذلك فموقع المدرسة وقربها من المصانع والورش له الأثر الكبير في نجاح المدارس الصناعية.

ثانياً: التوصيات

بناء على نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

- ١- تقديم العون المادي للمدارس الصناعية من جميع الجهات الحكومية والشعبية لتغطية كلفة التعليم الصناعي العالية لشراء الآلات والأجهزة والمواد اللازمة إضافة إلى حاجة تلك الأجهزة للصيانة المستمرة.
- ٢- توزيع مؤسسات التعليم الصناعية بشكل يغطي المناطق الجغرافية كاملة.
- ٣- التنسيق بين الوزارات المعنية (التربية والتعليم، والتعليم العالي، ووزارة العمل) من أجل وضع خطة شاملة للنهوض بالتعليم المهني.
- ٤- تعميم نتائج هذه الدراسة على المدارس الصناعية الحكومية والخاصة والمهتمين بالتعليم الصناعي للاستفادة منها في معالجة مشكلات المدارس الصناعية وإقامة البرامج المختلفة للاستفادة من أجل تنمية هذه المدارس.
- ٥- العمل على ربط التعليم الصناعي بالتنمية الصناعية لمواكبة التطور التكنولوجي الحديث.
- ٦- العمل على تبادل خبرات المخططين في المدارس الصناعية وذلك من خلال عقد ندوات أو ورشات عمل مشتركة لتبادل الآراء ومناقشتها.
- ٧- إعداد برامج تدريبية هادفة للمعلمين تسير بالاتجاهات العالمية الحديثة لتطوير كفاءاتهم من خلال التدريب الداخلي والخارجي وتوفير البعثات الدراسية لاستكمال تعليمهم.
- ٨- إقامة محكات لقبول الطلبة بالمدارس الصناعية غير معدل العلامات كالقدرة والاستعداد والميول والمقابلة الشخصية وما إلى ذلك من محكات تساعد على النهوض بالتعليم الصناعي.
- ٩- التنسيق بين الجهات المشرفة على التعليم الصناعي من جهة والجامعات والتعليم العام من جهة أخرى لتحديد شروط القبول والتسجيل ومواصلة الدراسة.
- ١٠- الاستفادة من وسائل الإعلام في توعية الآباء والمجتمع بأهمية التعليم الصناعي حاضراً ومستقبلاً.
- ١١- وضع دراسة شاملة لمعرفة حاجة المجتمع الفلسطيني من التخصصات النادرة ومحاولة تلبيتها وتغطية سوق العمل بها.
- ١٢- التعاون والتنسيق بين المدارس الصناعية والقطاع الخاص لتدريب الخريجين منها في المصانع والورش.

- ١٣- الاهتمام بالمناهج بحيث يجب أن تتلاءم ومتطلبات العصر التكنولوجي ويجب أن تكون أيضا ملائمة لمرحلة البناء في الدولة الفلسطينية.
- ١٤- عقد دورات تثقيفية في مجال التعليم الصناعي لطلبة الصف العاشر الأساسي حتى يدركوا أهمية هذا التعليم في بناء اقتصاد الوطن.
- ١٥- تزويد المرشدين التربويين العاملين في المدارس الصناعية بالنشرات والمعلومات عن التخصصات المختلفة بالمعاهد التقنية والجامعات وعن المهن والمصانع المختلفة لتسهيل مهمة الطلبة الخريجين بالالتحاق بالعمل أو التعليم العالي بعد التخرج.
- ١٦- العمل على ربط الحصص النظرية بالعملية ومتابعة تنفيذها.
- ١٧- تزويد المكتبات الخاصة في المدارس الصناعية بالمراجع الحديثة لخدمة الطلبة بالاطلاع على أحدث المستجدات.
- ١٨- الاهتمام بمباني المدارس الصناعية ومدى ملاءمتها للتعليم الصناعي واحتياجاته.
- ١٩- توفير مقررات التعليم والدراسة للمدارس الصناعية بشكل كاف وخاصة الحديثة منها والتي توأكب مجريات العصر من كتيبة ودوريات ونشرات.
- ٢٠- يوصي الباحث المرشدين التربويين العاملين بالمدارس الصناعية بعمل اللقاءات ما أمكن مع الأهالي لتبصيرهم بأهمية التعليم الصناعي، وحاجة البلد للعامل الماهر لتغيير اتجاهاتهم السلبية نحو التعليم الصناعي.
- ٢١- تركيز وزارة التربية والتعليم الفلسطينية على التعليم الصناعي في المجتمع الفلسطيني باعتباره في طور البناء والسعي إلى الارتقاء والنهوض به.
- كذلك يوصي الباحث بإجراء المزيد من الدراسات لاستكمال الموضوع وإغنائه وذلك في مجال:
- إجراء المزيد من الدراسات المماثلة لهذه الدراسة على فروع التعليم المهني الأخرى: كالفرع التجاري، والزراعي.
 - إجراء دراسة مماثلة لهذه الدراسة باستقصاء مشكلات طلبة المدارس الثانوية الصناعية في فلسطين من وجهة نظر الطلاب.
 - إجراء دراسة مماثلة لهذه الدراسة باستقصاء مشكلات طلبة المدارس الصناعية من وجهة نظر مديري هذه المدارس ومعلميها.
 - إجراء دراسة مماثلة لهذه الدراسة في قطاع غزة لإظهار مشكلات المدارس الثانوية الصناعية في قطاع غزة، ومن ثم إجراء موازنة بينها وبين نتائج هذه الدراسة.
 - إجراء دراسة مماثلة لهذه الدراسة على المدارس الثانوية الصناعية الخاصة.

المراجع

- المراجع العربية

- المراجع الأجنبية

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المراجع

المراجع العربية:

- أبو جراد، محمد (١٩٩٤-أ) التدريب المهني والتقني في فلسطين، ورشة عمل مؤسسة الاستثمار والإنماء نفيد، غزة: ٣٠ أكتوبر.
- أبو جراد، محمد (١٩٩٤-ب): التعليم المهني والتقني في فلسطين، واقع وطموحات، رابطة الجامعيين، الخليل: فلسطين.
- أبو ظريفة، سامي، (١٩٩٥): مستقبل القطاع الصناعي في فلسطين مع إشارة خاصة إلى قطاع غزة، المؤسسة العربية الفنية للتنمية، غزة: فلسطين.
- أبو غزالة، هيفاء (١٩٨٤): "تأهيل فني التعليم الأكاديمي والمهني"، رسالة المعلم، ٢٥(١)، ١٣-١٨. مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية
- أبو غزالة، هيفاء، ودبور، مرشد (١٩٨٣): توجهات الطلبة نحو التعليم المهني في الأردن، رسالة المعلم، ٢٤(٣)، ١١١-١٢٢.
- أبو ناهية، صلاح (١٩٩٣). تطوير التعليم في الأراضي المحتلة ومن أين نبدأ؟، المؤتمر التربوي الأول، جامع الأزهر، كلية التربية، غزة، ١٢-١٤ أكتوبر.
- أبو نحلة، لميس، (١٩٩٦): التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين من منظور تخطيط ودمج النوع الاجتماعي، رام الله: فلسطين.
- الآغا، رياض، (١٩٩٨): تطوير التعليم التقني والمهني، لماذا؟ وكيف؟ في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية، المؤتمر التربوي الأول، كلية التربية الحكومية، غزة: فلسطين.

- الأمانة العامة للاتحاد العربي للتعليم التقني، (١٩٨٨): دراسة واقع التعليم العالي لمتوسط الفني والمهني بدول الخليج، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض: السعودية، ص(٢٠).
- البسيوني، محمد سويلم، والصادق، ممدوح عبد العظيم(١٩٨٤)، خطة لتطوير مناهج التعليم الثانوي الصناعي في مصر، مجلة كلية التربية بالمنصورة، ٤(١)، ٨٧-١٩.
- بن سالم، بلقاسم ، وعمار، الحبيب، (١٩٨١): أثر الوضع الاقتصادي الاجتماعي للعائلة بالتحاق التلاميذ بالتعليم الثانوي في تونس، المجلة العربية للبحوث التربوية، ١(١)، ١٥٤-١٧٠.
- البوهي، فاروق شوقي، (١٩٨٦): دراسة لآراء أولياء أمور التلاميذ حول أهمية التعليم الفني والتقني بالجزائر، دراسات تربوية، ٤(٤)، ٤٣٠-٤٤٤.
- البيروماني، تركي خباز، والهياري، شوكت ذياب، (١٩٨٤): أثر الإنسانية على التعليم الصناعي في العراق، المجلة العربية للتعليم الفني، ٣(٣)، ١٠٨-١٢٠.
- التاج، رضا كامل، (١٩٩٣): مشكلات طلبة المدارس الثانوية الصناعية في الأردن، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان: الأردن.
- جرادات، عزت، (١٩٨٧): إعداد العاملين في مجال الإرشاد والتوجيه المهني، رسالة المعلم ٢٨(٦٠٥)، ٥٣-٦٩.
- الجرباوي، علي، (١٩٨٦): الجامعات الفلسطينية بين الواقع والمتوقع، دراسة تحليلية ناقده، القدس: جمعية الدراسات العربية.
- الحشوة، مازن، (١٩٩٧). التعليم والتدريب في فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة العمل، ورقة طاقم الخبراء في التدريب المهني مقدمة ضمن مؤتمر التشغيل الدولي.

- الحشوة، ماهر، (١٩٩٨). التعليم والتدريب المهني في فلسطين، بيرزيت: فلسطين.
- حثيشو، نوال (١٩٨٣): المدرسة الشاملة في الأردن خطوة على طريق، تطوير التعليم الثانوي، رسالة المعلم، ٢٤(٣)، ١٢٥-١٥٢.
- الحولي، عليان، (١٩٩٦): التعليم المهني في فلسطين وسبل تطويره، المؤتمر الدولي الثاني للدراسات الفلسطينية، التعليم الفلسطيني تاريخاً واقعاً وضرورات المستقبل، مركز تطوير المناهج الفلسطينية، بيرزيت، غزة.
- خطة التعليم الفلسطيني، (١٩٩٩): استراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين، ورقة عمل مقدمة من هذه الوزارات لتحديث آلية التعليم المهني.
- الخطيب، محمد شحات حسين (١٩٨٥) تمويظ التعليم الفني بمتطلبات المصانع من القوى العاملة بالسعودية، رسالة الخليج العربي، ١٦(١)، ٣٠٧-٣٠٩.
- مركز ايداع الرسائل الجامعية
- خوري، انطوان (١٩٨٢): تقرير عن التعليم العلمي والتكنولوجي والتنمية الوطنية، المؤتمر الدولي المنعقد في باريس من ١١/٢٣-١٢/٢٣/١٩٨٢، التربية الجديدة، ٩(٢٦)، ١٤٠-١٤٧.
- سعادة، جودت أحمد صالح (١٩٧٢): تطور التعليم الصناعي الثانوي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان: الأردن.
- السيد علي، فاطمة، (١٩٩٦): بعض مشكلات التعليم الإعدادي المهني في مصر وسبل التغلب عليها في ضوء التجربة اليابانية، التربية المعاصرة، ٤١(٤١): ١٤٥-١٨٨.
- شاهين، محمد، (١٩٨٧): التعليم التقني في المجتمع المحلي، رسالة الكلية، كلية الخليل الفنية الهندسية، ٨(٨): ١٧.

- شخشير صبري، خوله، (١٩٩٨): الحاجة إلى التعليم المهني وتخصصاته في فلسطين، مجلة البحوث والدراسات الفلسطينية، المجلد الأول، العدد الثاني، كلية التربية، جامعة بيرزيت، بيرزيت: فلسطين، ص(٤٢-٦٢).

- الشوا، علاء، (١٩٩٤): المتطلبات التدريبية لبناء الكوادر البشرية في قطاع غزة، ورشة عمل مؤسسة الاستثمار والإتماء، غزة.

- العاقب، أحمد (١٩٨٧): التعليم التقني والتنمية، المجلة العربية للتربية، (١)٧: ٥٨.

- العاني، طارق وسعد الله، غانم، (١٩٨٦)، التعليم المهني في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ص(٩٤، ١١٠-١١٩).

- عايش، حسني، (١٩٩٥): صورة مختلفة مقترحة للتعليم الثانوي المهني في الأردن،

المجلة الثقافية، (٢٠)، ٣٧-٣٨ مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

- عبد الرحمن النيرب، فريد، (١٩٩٨): واقع منهاج التعليم التقني في محافظات غزة من وجهة نظر المعلمين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس: فلسطين.

- عبد الشافي، صلاح، (١٩٩٤): خصوصيات قطاع غزة عند التخطيط لتطوير نظام التدريب المهني في فلسطين، ورشة عمل مؤسسة الاستثمار والإتماء نفيد، غزة: ٣٠ أكتوبر، فلسطين.

- عبد اللطيف، رفعت، (١٩٨٢): تقرير عن اجتماع الخبراء لبحث سياسة التخطيط المهني المنعقدة في باريس من ٦/٧-٦/١١-١٩٨٢.

- عبد المعطي، يوسف (١٩٧٨): دراسة مقارنة عن التعليم التقني والمهني التقليدي والمدرسة الشاملة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

- عبد الوهاب، سعيد، هاشم محمد، (١٩٨٥): التعليم التقني في الوطن العربي- الواقع والاتجاهات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ص(١٩-٢٠).

- عزيز، صبحي، والهيازعي، شوكت ذياب(١٩٨٨): المشكلات الدراسية والتربوية من وجهة نظر طلبة قسم المدرسين الصناعيين في الجامعة التكنولوجية، المجلة العربية للتعليم التقني، ٥(١)، ٧-٣٣.
- عمار، الحبيب، والصدام، الحبيب، وابن سالم، بلقاسم(١٩٨٠): التوجيه إلى التعليم الثانوي المهني، المجلة التونسية لعلوم التربية، ٥(٩)، ٩-٣٩.
- عمر، محمد ماهر محمود، (١٩٨٤): المرشد النفسي المدرسي، دار النهضة المصري، القاهرة.
- الفرح، وجيه، وأبو سماحة، كمال (١٩٨٧): اتجاهات طلبة المرحلة الثانوية نحو العمل والدراسة المهنية، رسالة المعلم ٢٨(١٣٦) ٨٦-٨٣-مخطوطة
- فلاتة، مصطفى محمد عيسى، (١٩٩٤): المرشد النفسي والمهني في دول الخليج العربية، مكتبة التربية العربية لدول الخليج، الرياض: السعودية، ص(٢٣-٢٥).
- القيق، حسن، (١٩٧٩): التعليم الصناعي في الضفة الغربية، القدس: فلسطين.
- القلا، فخر الدين، (١٩٩٤): التعليم التقني والتعليم الاتقاني، المجلة العربية للتعليم التقني، ١١(٣): ٦٧-٧٤.
- المديرية العامة للمناهج وتقنيات التعليم، (١٩٩١): الخطوط العريضة للتعليم الثانوي الصناعي - الشامل والتطبيقي-، وزارة التربية، عمان: الأردن.
- مخول، مالك، (١٩٨١): قياس اتجاهات التلاميذ نحو الدراسة والعمل في المدارس الثانوية السورية، المجلة العربية للبحوث التربوي، ١(١)، ٧٦-١٠١.

- مسودي، تيسير والقيق، عبد الرحمن، (١٩٩٠): واقع التعليم التقني والمهني في الأراضي المحتلة، مركز الأبحاث، سلسلة دراسات تربوية رقم (٥)، رابطة الجامعيين، الخليل: فلسطين.

- المصري، منذر (١٩٩٣): "التعليم المهني قضايا ونماذج"، المركز العربي للتدريب المهني وإعداد المدربين، عمان: الأردن، ص(١٥).

- المصري، منذر (١٩٨٣): التعليم المهني والتقني - مراحل ومستوياته وعلاقتهم بالتعليم العام، رسالة المعلم، ٢٤(١)، ٨٣-٩٥.

- المصري، منذر، (١٩٩٢)، التعليم والتدريب المهني في الوطن العربي، منظمة العمل العربية، مصر: القاهرة، ص(٩٣).

جميع الحقوق محفوظة

- معلا، يونس، (١٩٨٨): اتجاهات طلاب المدرسة الإعدادية نحو المهن/ دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، بورياج الرسائل الجامعية

- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، (١٩٩٧)، مناهج التعليم التقني والمهني في الوطن العربي وسبل تطويرها، تونس، ص(١٢، ١٣/٩٢-٩٤).

- ميغاري، محمد (١٩٩١): التعليم المهني في الأراضي المحتلة، سلسلة الدراسات والأبحاث، رقم (١)، مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، جامعة بيرزيت، بيرزيت: فلسطين.

- نبراي، يوسف، (١٩٨٥): التعليم العام والتعليم الفني والمهني الطبيعة والمشاكل والحلول، مجلة العلوم الاجتماعية، ١٣(٣): ٩٧-١١٥.

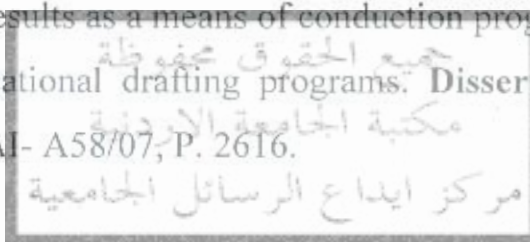
- نصر الله، علي (١٩٨٣): إدارة المدرسة المهنية - خصائصها ومشاكلها، رسالة المعلم، ٢٤(٣)، ١٢٥-١٣١.

- يعقوب، صلاح(١٩٨٧): التعليم التقني والمهني للشباب والكبار - دورة في التنمية الريفية المتكاملة ومشكلاته في المنطقة العربية، التربية الجديد، ١٤(٤١):٤٩.

- يعقوب، صلاح، (١٩٨٥): التعليم التقني والمهني للشباب والكبار، التربية الجديد، ١٢(٣٥)، ٤٩-٦٤.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

- Aguirre, Jeanne. M, (1993). Private sector business assistance to vocational education programs achieved through participation in the vocational instruction practicum (Illinois). **Dissertation Abstract International**, DAI- A54/08, P. 2999.
- Almegren, Avdulla, (1996). Private sector perception of the vocational education system in the city of riyadh, saudi arabia. **Dissertation Abstract International**, DAI- A57/11, P. 4708.
- Bowermeister, Robert Ross (1997). Factors related to the use of competency test results as a means of conducting program evaluations for secondary vocational drafting programs. **Dissertation Abstract International**, DAI- A58/07, P. 2616.
- Callahan, Kimberly D. (1998). An action research study of the integration of academic and vocational education in a suburban high school and technology career center. **Dissertation Abstract International**, DAI- A60/07, P. 2437.
- Donehoo, Louise P, (1998). The relationship of response – shift bias to the self- assessment of learning achievement in practical nurse programs in postsecondary vocational education. **Dissertation Abstract International**, DAI- A60/02, P. 307.
- Gordon, Howard R, D, (1997). Comparison of the legal knowledge of secondary vocational and non- vocational school principals. The ERIC Database, ED406571.



- Hill, Sandra, Kay & Bishop, Harold. L, (1993). A Review of the literature regarding the impact of vocational education on student retention: a paper to support a research study regarding georgia secondary school vocational instructors, vocational education supervisors, and principals. The **ERIC**, Database, ED371219.
- Kraska, Marie. F, (1991). Work values of high school vocational education students. The **ERIC** Database, ED336532.
- Lai, Chun, Chin, (1997). Approaches to improving the senior-vocational- school textbook review- and - approval process in taiwan. The **ERIC**, Database, ED 410407.
- Mu, Xiaotong (1998). The psychological adjustment of vocational high school students: a study of chinese adolescents **Dissertation Abstract International**, DAI- A59/07, P. 2346.
- Oguejoiofor, Carol Ngozi(1998). Motivational strategies of superintendents of joint vocational school districts in ohio as perceived by selected administrative personnel. **Dissertation Abstract International**,, DAI- A60/04, P. 964.
- Reneau, Cecil, F, (1994). Vocational education's potential contribution to the future economic development of belize. **Dissertation Abstract International**, DAI- A56/03, P. 904.

- Squire, Patrick Joseph, (1993). Thinking skills required in audit vocational education programs: a study of adult vocational education instructors in central ohio. **Dissertation Abstract International**, DA1-A54/08, P. 2849.
- UNESCO: (1985). **International yearbook of Education** vol.37; technological occupational, challenge social transformation of educational response paris.
- UNESCO: (1987). **International yearbook of Education**. Vol. 39; secondary education in the world today, paris.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الملاحق

الملحق (1)

أسماء المعتمدين في أداة الدراسة

(حسب الترتيب الهجائي)

- 1- أ.د. جودت سعاة - جامعة النجاح الوطنية - نابلس.
- 2- د. سوزان عرفات - جامعة النجاح الوطنية - نابلس.
- 3- د. شحادة عودة - جامعة النجاح الوطنية - نابلس.
- 4- د. محمد الناظر القدومي - جامعة النجاح الوطنية - نابلس.
- 5- د. علي الشكعة - جامعة النجاح الوطنية - نابلس.
- 6- د. نسان العلو - جامعة النجاح الوطنية - نابلس.
- 7- د. فواز محقل - جامعة النجاح الوطنية - نابلس.
- 8- د. فوزي مسعيد - جامعة النجاح الوطنية - نابلس.
- 9- د. محمود الشخشير - جامعة النجاح الوطنية - نابلس.

ملحق (٢)

التاريخ : ٢٠٠١/٥/١٤

معالي وزير التربية والتعليم المحترم

تحية طيبة وبعد ،،

الموضوع : تسهيل مهمة الطالب / مراد محمد ابراهيم دريدى رقم ٩٧٤٩٨٧٣

جميع الحقوق محفوظة
الطالب المذكور أعلاه هو أحد طلبة الماجستير في جامعة النجاح الوطنية تخصص الإدارة التربوية في كلية العلوم التربوية وهو بصدد إجراء دراسة له بعنوان :
مركز أيداع الرسائل الجامعية

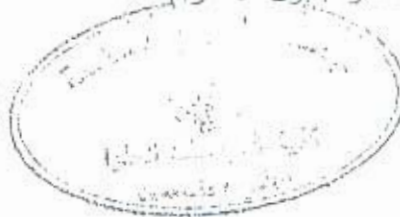
(مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية
من وجهة نظر المعلمين)

لذا يرجى التكرم من حضرتكم تسهيل مهمته في توزيع استبانته على معلمي المدارس الصناعية في محافظات الضفة الغربية في فلسطين .

شاكرين لكم حسن تعاونكم .

وتفضلوا بقبول الاحترام ،،

عميد الدراسات العليا
د. محمد العملة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Palestinian National Authority
Ministry of Education



سلطة الوطنية الفلسطينية
وزارة التربية والتعليم

ملحق (١)

الرقم : و ت / ٤٠ / ٢١ / ٢٢٩٦

التاريخ : ١٦ / ٥ / 2001م

الموافق : ٢١ / ٥ / 1422 هـ

حضرة د. محمد العملة المحترم

عميد الدراسات العليا / جامعة النجاح الوطنية / نابلس

تحية علمية وبعد ...

جميع الحقوق محفوظة
الموضوع : الدراسة الميدانية
مكتبة الجامعة الأردنية
الطالب : "مران محمد إبراهيم درياوي"
مركز أبحاث الرسالة الجامعية
الإشارة : كتابكم المقروء 2001/5/14م

أوافق على قيام الطالب المذكور أعلاه بإجراء دراسته الميدانية حول "مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين" وتوزيع الاستبانة المعدة لهذه الغاية على معلمي تلك المدارس ، وذلك بعد التنسيق المسبق مع مديريات التربية والتعليم فيها.

مع الاحترام

تحت

/ وزير التربية والتعليم

مدير عام التعليم العام

أ. وليد الزاغة



نسخة / السيدة مديرة التربية والتعليم نابلس المحترمة.

نسخة / السيد مدير التربية والتعليم طولكرم المحترم.

نسخة / السيد مدير التربية والتعليم قباطية المحترم.

نسخة / السيد مدير التربية والتعليم الخليل المحترم.

نسخة / التربية والتعليم رام الله المحترم.

رجاء تسهيل مهمتها

نسخة / الملف

س. ق. ت. ع.

بسم الله الرحمن الرحيم
ملحق (٤)

جامعة النجاح الوطنية

الإدارة التربوية

كلية الدراسات العليا

استبانة

مشكلات المدارس الثانوية الصناعية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين

أخي المعلم، أختي المعلمة، تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحث بإجراء بحث حول مشكلات المدارس الثانوية الصناعية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين، استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية في كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، وتهدف هذه الاستبانة إلى معرفة مشكلات المدارس الثانوية الصناعية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين، أرجو قراءة فقرات هذه الاستبانة والتي تتناول ست مجالات راجيا منكم قراءة كل عبارة وتحديد درجة موافقتكم عليها وفق الدرجات التالية:

موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
------------	-------	-------	-------	------------

الرجاء الإجابة على كل فقرة بدقة وموضوعية وذلك بوضع علامة (x) تحت الخيار الذي يناسبك، وحسب رؤيتك للمشكلة التي تتعامل معها. مع العلم بأن الإجابات ستحاط بالسرية التامة وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، لذا لا داعي لذكر اسمك.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

إشراف

د. عبد عساف

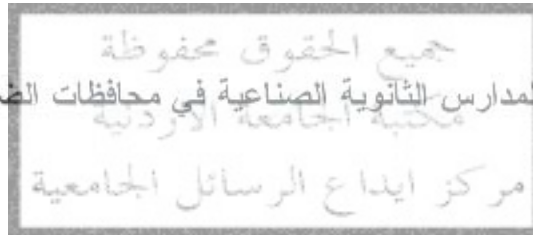
الباحث

مراد محمد ابراهيم دريدي

القسم الأول: البيانات الديموغرافية:

أرجو تعبئة البيانات بوضع شارة (X) في الخانة التي تنطبق على حالتك:

- | | | | |
|-----------------------|---|---|--------------------------------------|
| 1- الجنس: | <input type="checkbox"/> ذكر | <input type="checkbox"/> أنثى | |
| 2- العمر: | <input type="checkbox"/> أقل من ٢٥ | <input type="checkbox"/> ٢٥ إلى أقل من ٣٥ | <input type="checkbox"/> ٣٥ فما فوق |
| 3- موقع المدرسة: | <input type="checkbox"/> مدينة | <input type="checkbox"/> قرية | <input type="checkbox"/> مخيم |
| 4- سكن المعلم: | <input type="checkbox"/> مدينة | <input type="checkbox"/> قرية | <input type="checkbox"/> مخيم |
| 5- المؤهل العلمي: | <input type="checkbox"/> دبلوم | <input type="checkbox"/> بكالوريوس | <input type="checkbox"/> ماجستير |
| 6- مجال التدريس: | <input type="checkbox"/> نظري | <input type="checkbox"/> علمي | <input type="checkbox"/> نظري، علمي |
| 7- سنوات الخبرة: | <input type="checkbox"/> ٠ إلى أقل من ٧ | <input type="checkbox"/> ٧ إلى أقل من ١٥ | <input type="checkbox"/> ١٥ فما فوق |
| 8- مستوى الدخل العام: | <input type="checkbox"/> ١-٢٩٩ | <input type="checkbox"/> ٣٠٠-٤٩٩ | <input type="checkbox"/> ٥٠٠ فما فوق |
| 9- تخصص المعلم: | <input type="checkbox"/> هندسة | <input type="checkbox"/> أكاديمي | <input type="checkbox"/> فني مختبر |



القسم الثاني: مشكلات المدارس الثانوية الصناعية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين.

يضم هذا القسم ست مجالات مكونة من (٦٠) فقرة، أرجو قراءة جميع فقرات المجالات المختلفة ووضع إشارة (X) على يسار كل فقرة من الفقرات بما يتناسب ودرجة المشكلة وفق التدرج التالي:

موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
------------	-------	-------	-------	------------

مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين.

المجال الأول: مشكلات التمويل

الرقم	الفقرات	موافق	موافق بشدة	محايد	معارض	معارض بشدة
١.	عدم توفر رأس المال للتوسع في نظام المدارس الصناعية.					
٢.	عدم توفر رأس المال لرفع مستوى التجهيزات في المدارس الصناعية لمواكبة التكنولوجيا العصرية.					
٣.	الاعتماد على التمويل الخارجي باعتباره محورا أساسيا في تجهيز المدارس الصناعية.					
٤.	قلة إسهام المجتمع المحلي في توفير الدعم محفوظة المالي و التجهيزات للمدارس الصناعية الأردنية					
٥.	عدم عقد الدورات الكافية التي تعمل على نقل الخبرات للمعلمين وذلك لفاة توفر الإمكانيات المالية.					
٦.	التكلفة العالية للطالب الصناعي نظرا لقلّة عدد الطلاب المنتسبين للمدارس الصناعية					
٧.	قلّة عدد المدارس الصناعية في محافظات الضفة الغربية.					
٨.	كلفة التعليم الاتقاني في التعليم التقني.					
٩.	التخصصات الصناعية المتوفرة في المدارس الصناعية لحاجات المجتمع.					
١٠.	قلّة الخريجين في المدارس الصناعية بسبب اغلاق مجال العمل في الخليج العربي.					

المجال الثاني: مشكلات التنظيم والأنظمة (الإدارة).

الرقم	الفقرات	موافق	موافق بشدة	محايد	معارض	معارض بشدة
١.	قلة توفر خدمات الإرشاد والتوعية المهنية في المدارس الصناعية.					
٢.	عدم توفر فرص عمل للخريجين من المدارس الصناعية في فلسطين.					
٣.	قلة انتساب الإناث في التخصصات المهنية في المدارس الصناعية.					
٤.	قلة التنسيق ما بين المدارس الصناعية.					
٥.	تدني النظرة إلى التعليم الصناعي مقارنة بالتعليم الأكاديمي.					
٦.	قصور الأنظمة والقوانين المطبقة في إدارة المدارس الصناعية من ناحية أسس القبول ومتابعة الطلبة. مركز ايداع الرسائل الجامعية					
٧.	يتم تقويم المجالات العلمية والنظرية كل على حده.					
٨.	يعاني النظام من الازدواجية في جهات الإشراف.					
٩.	غياب التخطيط في مجال التعليم التقني في ما يتعلق بتجديد الحاجة الحالية والمستقبلية من الخريجين.					
١٠.	عدم تفعيل دور المدارس الصناعية من خلال تنظيم لقاءات وعمل معارض من إنتاج الطلبة.					

المجال الثالث: مشكلة المناهج.

الرقم	الفقرات	موافق	موافق بشدة	محايد	معارض	معارض بشدة
١.	أهداف مناهج التعليم التقني غير قابلة للتحقق.					
٢.	عدم ملائمة المناهج مع التغيرات التكنولوجية.					
٣.	لا ترتبط أهداف التعليم الصناعي مع واقع المجتمع الفلسطيني.					
٤.	قلة عنصر التدريب في المدارس الصناعية لنقص المشاغل والمختبرات.					
٥.	صعوبة حصول الطالب على الكتاب المهني المقرر.					
٦.	لا يعطي (المعلم/المدرّب) الفرصة الكافية للطالبة لممارسة الأنشطة التدريبية بفاعلية محفوظة					
٧.	لا ينوع (المعلم /المدرّب) في استخدام الوسائل الأردنية التعليمية في التعليم الصناعي إيذاء الرسائل الجامعية					
٨.	لا يثري (المعلم/المدرّب) المادة التدريبية بما يتلاءم ومستجدات التطور التكنولوجي.					
٩.	عدم التناسب ما بين النواحي النظرية والعلمية.					
١٠.	يغلب على برامج التعليم والتدريب التقني الطابع النظري.					

المجال الرابع: مشكلات المباني والأجهزة.

الرقم	الفقرات	موافق	موافق بشدة	محايد	معارض	معارض بشدة
١.	الافتقار إلى المختبرات والمكتبات والأجهزة الحديثة.					
٢.	عدم توافر المساحات الكافية لبناء مختبرات ومشاعل جديدة.					
٣.	حاجة المرافق الحالية إلى التطوير والصيانة.					
٤.	ضعف التوزيع الجغرافي للمدارس بشكل يتيح					

					وصول الطلبة من القرى والأماكن البعيدة.
					٥. المباني غير مصممة على أسس صحيحة تناسب الورش الصناعية.
					٦. معاناة المدارس الصناعية من نقص في التجهيزات والمعدات الحديثة.
					٧. قلة توافر الخامات اللازمة للإنتاج الصناعي في مجال التعليم الثانوي الصناعي لقلة توفر المال.
					٨. قلة وجود مراكز صناعية في بعض المدارس الصناعية لأن موقعها غير معد لهذا الغرض.
					٩. قلة توفر التجهيزات الخاصة في التعليم الصناعي داخل المركز بصورة كافية.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المجال الخامس: مشكلات المعلمين / المدربين.

الرقم	الفقرات	موافق	موافق بشدة	محايد	معارض	معارض بشدة
١	أهداف التعليم الصناعي غير واضحة في أذهان المعلمين.					
٢	ضعف مسابقة أهداف التعليم الصناعي مع متغيرات العصر.					
٣	أحاجة المدربين إلى تأهيل تربوي.					
٤	(المعلم/ المدرب) غير مؤهل مهنيًا.					
٥	فقدان (المعلمين/ المدربين) الأكفاء لتدني الرواتب.					
٦	ندرة التخصصات في المجالات التقنية والمهنية المختلفة.					
٧	غلبة الطابع الشكلي والسطحي على البرامج الأردنية للتعليم الصناعي. مركز ايداع الرسائل الجامعية					
٨	ندرة مراعاة الفروق الفردية في تعليم الطلبة.					
٩	لا توجد لدى (المعلم/ المدرب) التقني اتجاهات إيجابية نحو ممارسة التعليم الصناعي					
١٠	لا يمارس (المعلم/ المدرب) التغذية الراجعة الفورية أثناء التعليم والتدريب.					

المجال السادس: مشكلات الأهالي والطلاب.

الرقم	الفقرات	موافق	موافق بشدة	محايد	معارض	معارض بشدة
١.	نظرة الأهالي للتعليم الصناعي نظرة سلبية.					
٢.	ترتبط أهداف التعليم الصناعي باحتياجات طلاب هذه المرحلة.					
٣.	تصاغ أهداف التعليم الصناعي بصورة إجرائية.					
٤.	الطالب، القائل أكاديميا أو صاحب المعدل المندي هو من يلتحق بالتعليم الصناعي.					
٥.	لا يستخدم المعلم أساليب متنوعة في تقويم الطلاب.					
٦.	الطالب يشكو المعلم أساليب متنوعة في تقويم الطلاب.					
٧.	فرص خريجي التعليم الصناعي في الحصول على محفظة قبول في الجامعات المحلية. مكتبة الجامعة الأردنية					
٨.	الطالب الصناعي يكلف عشرة أضعاف الطالب البتل الجامعية الأكاديمي.					
٩.	لا تساعد الأنشطة التقنية على تطبيق ما تعلموه في مواقف الحياة.					
١٠.	الطالب الصناعي يشعر بالاحباط لعدم توفر وسائل الأمان أثناء قيامه بالتدريب في المشاغل.					

القسم الثالث: أذكر خمس مقترحات تراها مناسبة حسب تخصصك لحل هذه المشكلات؟

- ١- _____
- ٢- _____
- ٣- _____

بسم الله الرحمن الرحيم
ملحق (٥)

جامعة النجاح الوطنية

الإدارة التربوية

كلية الدراسات العليا

استبانة

مشكلات المدارس الثانوية الصناعية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين

أخي المعلم، أختي المعلمة، تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحث بإجراء بحث حول مشكلات المدارس الثانوية الصناعية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين، استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية في كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، وتهدف هذه الاستبانة إلى معرفة مشكلات المدارس الثانوية الصناعية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين، أرجو قراءة فقرات هذه الاستبانة والتي تتناول ست مجالات راجيا منكم قراءة كل عبارة وتحديد درجة موافقتكم عليها وفق الدرجات التالية:

موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
------------	-------	-------	-------	------------

الرجاء الإجابة على كل فقرة بدقة وموضوعية وذلك بوضع علامة (X) تحت الخيار الذي يناسبك، وحسب رؤيتك للمشكلة التي تتعامل معها. مع العلم بأن الإجابات ستحاط بالسرية التامة وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، لذا لا داعي لذكر اسمك.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحث

مراد دريدي

القسم الأول: البيانات الديموغرافية:

أرجو تعبئة البيانات بوضع إشارة (X) في الخانة التي تنطبق على حالتك:

- ١٠- الجنس: ذكر أنثى
- ١١- العمر: أقل من ٢٥ ٢٥ إلى أقل من ٣٥ ٣٥ فما فوق
- ١٢- موقع المدرسة: مدينة قرية مخيم
- ١٣- سكن المعلم: مدينة قرية مخيم
- ١٤- المؤهل العلمي: دبلوم بكالوريوس ماجستير
- ١٥- مجال التدريس: نظري علمي نظري، علمي
- ١٦- سنوات الخبرة: ٠ إلى أقل من ٧ ٧ إلى أقل من ١٥ ١٥ فما فوق
- ١٧- مستوى الدخل الشهري: ٣٠٠ دينار فما دون ٣٠٠-٤٩٩ ٥٠٠ فما فوق
- ١٨- تخصص المعلم: هندسة أكاديمي فني مختبر

جميع الحقوق محفوظة

القسم الثاني: مشكلات المدارس الثانوية الصناعية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين.

مركز ايداع الرسائل الجامعية

يضم هذا القسم ست مجالات مكونة من (٦٢) فقرة، أرجو قراءة جميع فقرات المجالات المختلفة ووضع إشارة (X) على يسار كل فقرة من الفقرات بما يتناسب ودرجة المشكلة وفق التدرج

التالي:

موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
------------	-------	-------	-------	------------

مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين.
المجال الأول: مشكلات التمويل

الرقم	الفقرات	موافق	موافق بشدة	محايد	معارض	معارض بشدة
١١	ندرة توفر رأس المال للتوسع في نظام المدارس الصناعية.					
١٢	قلة توفر رأس المال لرفع مستوى التجهيزات في المدارس الصناعية لمواكبة التكنولوجيا العصرية.					
١٣	الاعتماد على التمويل الخارجي باعتباره محورياً أساسياً في تجهيز المدارس الصناعية.					
١٤	قلة إسهام المجتمع المحلي في توفير الدعم محفوظة المالي والتجهيزات للمدارس الصناعية الأردنية					
١٥	قلة عقد الدورات والكافية التي تعمل على تحسين الكفاءة صقل خبرات المعلمين وذلك لقلة توفر الإمكانات المالية.					
١٦	التكلفة العالية للطالب الصناعي نظراً لقلة عدد الطلاب المنتسبين للمدارس الصناعية					
١٧	قلة عدد المدارس الصناعية في محافظات الضفة الغربية.					
١٨	ارتفاع كلفة التعليم الصناعي في التعليم التقني.					
١٩	قلة تغطية التخصصات الصناعية المتوفرة في المدارس الصناعية لحاجات المجتمع المحلي.					
٢٠	قلة الإقبال على المدارس الصناعية بسبب إغلاق مجال العمل في منطقة الخليج العربي.					

المجال الثاني: مشكلات التنظيم والأنظمة (الإدارة).

الرقم	الفقرات	موافق	موافق بشدة	محايد	معارض	معارض بشدة
١١	قلة توفر خدمات الإرشاد والتوعية المهنية في المدارس الصناعية.					
١٢	ندرة توفر فرص عمل للخريجين من المدارس الصناعية في فلسطين.					
١٣	قلة انتساب الإناث في التخصصات المهنية في المدارس الصناعية.					
١٤	ضعف التنسيق بين المدارس الصناعية.					
١٥	ضعف التنسيق بين وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي بخصوص التعليم الصناعي.					
١٦	قصور الأنظمة والقوانين المتبعة في إدارة المدارس الصناعية من كفايتها ليس القبول في الجامعات ومتابعة الطلبة.					
١٧	القصور في التنسيق بين المدارس الصناعية والقطاع الصناعي في السوق المحلي.					
١٨	معاونة النظام من الازدواجية في جهات الإشراف.					
١٩	ضعف التخطيط السليم في مجال التعليم الصناعي.					
٢٠	ضعف تفعيل دور المدارس الصناعية من خلال تنظيم لقاءات وعمل معارض من إنتاج الطلبة.					

المجال الثالث: مشكلة المناهج.

الرقم	الفقرات	موافق	موافق بشدة	محايد	معارض	معارض بشدة
١١.	صعوبة تحقيق أهداف التعليم الصناعي.					
١٢.	قلة ملاءمة المناهج مع التغيرات التكنولوجية.					
١٣.	ضعف ارتباط أهداف التعليم الصناعي مع واقع المجتمع الفلسطيني.					
١٤.	ضعف عمليات التدريب في المدارس الصناعية لنقص المشاغل والمختبرات.					
١٥.	صعوبة حصول الطالب على الكتاب المهني المقرر.					
١٦.	قلة توافر الفرص الكافية للطلبة لممارسة الأنشطة التدريبية بفاعلية.					
١٧.	قلة التنوع في استخدام الوسائل التعليمية فحتى الأردنية التعليم الصناعي.					
١٨.	قلة إثراء المعلم للمادة التدريبية بما يتلاءم ومستجدات التطور التكنولوجي.					
١٩.	ندرة إشراك القطاع الصناعي والمجتمع المحلي في بناء المناهج.					
٢٠.	غلبة الطابع النظري على برامج التعليم والتدريب الصناعي والتقني.					

المجال الرابع: مشكلات المباني والأجهزة.

الرقم	الفقرات	موافق	موافق بشدة	محايد	معارض	معارض بشدة
١٠.	الافتقار إلى المختبرات والمكتبات والأجهزة الحديثة.					
١١.	قلة توافر المساحات الكافية لبناء مختبرات ومشاغل جديدة.					
١٢.	قلة توافر التجهيزات المهنية الكافية داخل التخصص الواحد والتي تلبي متطلبات منـهاج التدريب العملي.					
١٣.	حاجة المرافق الحالية إلى التطوير والصيانة.					
١٤.	ضعف التوزيع الجغرافي للمدارس بشكل يتيح وصول الطلبة من القرى والأماكن البعيدة، محفوظة					
١٥.	المباني غير مصممة على أسس طبخية تناسب الرديئة الورش الصناعية. مركز ايداع الرسائل الجامعية					
١٦.	معاناة المدارس الصناعية من نقص في التجهيزات والمعدات الحديثة.					
١٧.	قلة توافر الخامات اللازمة للإنتاج الصناعي في مجال التعليم الثانوي الصناعي لقلة توفر المال.					
١٨.	قلة وجود مراكز صناعية في بعض المدارس الصناعية لأن موقعها غير معد لهذا الغرض.					
١٩.	قلة توفر التجهيزات الخاصة في التعليم الصناعي داخل المركز بصورة كافية.					

المجال الخامس: مشكلات المعلمين / المدرسين.

الرقم	الفقرات	موافق	موافق بشدة	محايد	معارض	معارض بشدة
١	أهداف التعليم الصناعي غير واضحة في أذهان المعلمين.					
٢	ضعف مسابقة أهداف التعليم الصناعي مع متغيرات العصر.					
٣	حاجة المدرسين إلى تأهيل تربوي.					
٤	(المعلم/ المدرب) غير مؤهل مهنيًا.					
٥	فقدان (المعلمين/ المدرسين) الأكفاء لتدني الرواتب.					
٦	ندرة التخصصات في المجالات التقنية والمهنية المختلفة.					
٧	غلبة الطابع الشكلي والسطحي على برامج التعليم الصناعي. مركز ايداع الرسائل الجامعية					
٨	ندرة مراعاة الفروق الفردية في تعليم الطلبة.					
٩	لا توجد لدى (المعلم/ المدرب) التقني اتجاهات إيجابية نحو ممارسة التعليم الصناعي					
١٠	لا يمارس (المعلم/ المدرب) التغذية الراجعة الفورية أثناء التعليم والتدريب.					

المجال السادس: مشكلات الأهالي والطلاب.

الرقم	الفقرات	موافق	موافق بشدة	محايد	معارض	معارض بشدة
١.	النظرة السلبية للتعليم الصناعي من جانب الأهالي.					
٢.	ضعف إمكانية تدريب الطالب في ورش القطاع الخاص.					
٣.	شكوى الطلبة من كثرة المواد النظرية.					
٤.	التحاق الطالب الفاشل أكاديميا أو صاحب المعدل المتدني بالتعليم الصناعي.					
٥.	أهمية التعليم الصناعي غير واضحة في أذهان الأهالي.					
٦.	شكوى الطالب باستمرار من قلة التدريب العملي.					
٧.	تدني فرص خريجي التعليم الصناعي في الحصول محفوظات على قبول في الجامعات المحلية. كلية الجامعة الأردنية					
٨.	تكلفة الطالب الصناعي مما يقارب خمسية أضعاف التكاليف الجامعية الطالب الأكاديمي.					
٩.	قصور الأنشطة التقنية عن مساعدة الطلبة على تطبيق ما تعلموه في مواقف الحياة.					
١٠.	شعور الطالب الصناعي بالإحباط لقلّة توافر وسائل الأمان أثناء قيامه بالتدريب في المشاغل.					
١١.	ارتفاع تكلفة التعليم الصناعي بالنسبة للأهالي مقارنة بالتعليم الأكاديمي وذلك بسبب التنقل.					
١٢.	ضعف التوعية للأهالي بالنسبة للتعليم الصناعي.					

القسم الثالث: أذكر خمس مقترحات تراها مناسبة حسب تخصصك لحل هذه المشكلات؟

- ١-----
- ٢-----
- ٣-----
- ٤-----
- ٥-----

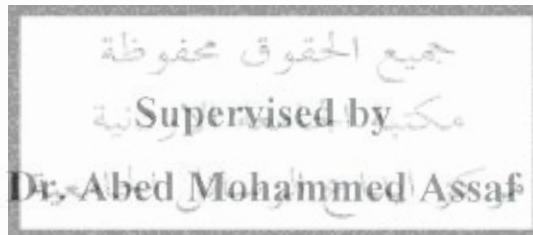
ABSTRACT

The Problems of the Governmental Industrial Schools in West Bank from the Teachers' Viewpoint

Master Thesis

Submitted by

Murad Mohammed Hamdan



This study aims at determining the problems of the public Industrial schools in the West Bank from the teachers' viewpoint. It also aims at identifying the effect of the variables of (gender, age, teaching field, years of experience, school site, teachers' residence, qualification, salary, and teacher's major) on the public Industrial schools' problems in the West Bank.

The study was conducted on the whole population, which consisted of (164) teachers, Engineers, technicians and principals. (120) questionnaires, (%73.2) of whole population, were returned back and statistically analyzed. The questionnaire consisted of (62) items distributed on the following six domains to measure the following problems: financing, the organization and systems, the curricula problem domain, the teachers/ trainers problems domain, the building and machines, and the parents and students. Alpha- Formula was used to

compute the questionnaire reliability, which reached (90.92) which is appropriate for the purposes of the study.

Data were analyzed using the (SPSS), the means, the percentages, dependent t- test (ANOVA), and Scheefe test for the post comparison between means.

The findings of the study were:

The degree of the problems of the public Industrial schools in the West Bank was high (74.4%). The domain of the parents and students problems came in the first rank (74.4%), while the curricula problems domain came in the last rank (65.4%).

- The teachers agreed that the most appropriate suggestion to solve the problems in the public Industrial schools is the availability of the fund to modernize and maintain the machines (16.7%). The suggestion that took the least percentage was the activating of the production and service Activities (1.6%).
- There was no significant difference at ($\alpha = 0.05$) in the problems Industrial schools in the West Bank districts due to the variables of age, place of residence, field of teaching, years of experience, and school site. However, there was no significant difference due to the qualification, salary, and major. But there was a significant difference due to degree and in favor of master degree.
- In the light of these findings, the researcher recommended that:
 - 1- Industrial schools should be financed to purchase and maintain machines and instruments.
 - 2- There should be coordination between the authority that supervises the Industrial education and the universities and public education to agree on the conditions for the admission in universities and the continuation of higher education.

- 3- Attention should be given to the curricula so that it can be appropriate for the requirements of modern technology.
- 4- Instructive programs should be held to explain to the tenth grade the importance of the Industrial education in building the national economy.
- 5- Further studies should be conducted on the other streams of the vocational education such as the commercial and the agricultural streams.
- 6- Similar studies should be conducted on Industrial education in Gaza Strip to compare between its results and the results of this study.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

*An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies
Department Of Teaching Methods*

*The Problems of the Governmental Industrial Schools
in West Bank from the Teachers' Viewpoint*

Master Thesis

جميع Submitted by
Murad Mohammed Hamdan
مركز ايداع الرسائل الجامعية

Supervised by

Dr. Abed Mohammed Assaf

*Submitted In Partial Fulfillment Of
The Requirements For Master Degree In Education*

Nablus, 2002